



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن (1500) ل.س ● دمشق ص.ب (35033) ● تليفاكس (00963 11 3321775) ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

الهجوم أفضل وسيلة لحماية سورية!

توقفت افتتاحية قاسيون الماضية عند مخاطر أساسية تتهدد سورية، وقدمت تصوراً أولياً عن «كيف نحمي سورية؟». والأكيد في هذا الأسبوع، هو أن المخاطر تزداد، وأن مؤشرات ونذرها تزداد وضوحاً.

إن حديث الوزير الصهيوني سموتريش عن أن حدود القدس تصل إلى دمشق، ينبغي فهمه بشكل جدي وصحيح.

أولاً: عبر تنحية محاولات الاستخفاف بهذه التصريحات، انطلاقاً من أن قائلها هو مجرد متطرف مجنون، فهذا المتطرف المجنون هو التعبير الأصدق عن الوجه الحقيقي الإجرامي لكل من الكيان الصهيوني وواشنطن.

ثانياً: ينبغي أن يتم فهم تصريحه حول دمشق بمعناه الحقيقي العميق، والذي على الأغلب، لا يعني اجتياحاً برياً «إسرائيلياً» للسيطرة على دمشق، بل يعني السيطرة عليها سياسياً عبر جملة من الأفعال المقتتالية.

تتضمن سلسلة الأفعال هذه إشعال الفوضى الهجينة الشاملة، وإشعال جبهات الاقتتال، في كل من الشمال الغربي والشمال الشرقي والجنوب، وعبر زراعة أوهام من مختلف الأنواع في هذه المناطق، من شأنها أن تدمر أصحابها بالدرجة الأولى قبل الآخرين. ولكن حتى يكون الظرف مؤاتياً لجملة الانفجارات في الأطراف، فإنه سيكون مطلوباً «إسرائيلياً» وأمريكياً، توجيه ضربة شديدة لمركزية الدولة السورية ممثلة بالنظام والحكومة، التي ما تزال ممثلاً شرعياً من وجهة نظر الأمم المتحدة. ما يعني أن ما يجري تحضيره للبلاد هو انفجار متسلسل، يبدأ بصاعق تفجير مركزي، وظيفته تشغيل صواعق التفجير المحلية، وصولاً إلى فوضى شاملة متفجرة، هدفها لن يكون سورية وحدها، بل الإقليم بأكمله... خاصة وأن الأمريكي يحتاج تعويضاً وطريقاً بديلاً مع تعقد المهام الموكلة إلى «الإسرائيلي»، سواء في داخل فلسطين، أو في لبنان، أو بما يخص إيران.

إن الدفاع عن سورية وحمايتها من الانزلاق مجدداً إلى بحار من الدماء والفوضى والدمار، يتطلب الانتقال إلى الهجوم...

الهجوم هذا ينبغي أن يتم على عدة محاور:
- على المحور الإقليمي/ الدولي، ينبغي على دول أستانا الثلاث، وعلى رأسها روسيا، أن تستكمل دورها الذي بدأت في محاربة الإرهاب، عبر مكافحة الإرهاب «الإسرائيلي»، ومنعه من مواصلة التعدي على سورية، ومنعه من العمل على تدميرها من جديد، عبر تحويلها إلى لغم هائل لتفجير المنطقة بكاملها... كما ينبغي على ثلاثي أستانا أن يوصل التسوية السورية التركية إلى نهايتها بأسرع وقت ممكن، لمنع أي تفجير محتمل في الشمال الغربي.
- على المحور السياسي الوطني، باتجاه تجاوز الثنائيات الوهمية والانقسامات العمودية، بغرض توحيد جهود الوطنيين السوريين وتركيزها في عملية مقاومة الخطر الصهيوني الداهم، وفي الإسراع بإغلاق ثغرات البلاد الكبرى عبر الحل السياسي الشامل بتطبيق 2254 كاملاً.

- على المحور الشعبي، باتجاه الضغط نحو إعادة توحيد سورية عبر الحل السياسي، وعبر الضغط على قوى الأمر الواقع في المناطق السورية كلها، والتي تثبت يوماً أنها عاجزة حتى عن الدفاع عن مصالحها الضيقة، وقصيرة النظر، وغير قادرة على إدراك أنها هي نفسها عرضة لخطر محقق.

إن المخاطر التي تنتصب أمام البلاد وأهلها كبيرة ولا شك، ولكن فرص التصدي لها أيضاً كبيرة، فضمن معارك الاستنزاف مع المستعمر، دائماً ما كان المستعمر أقل قدرة على الصبر والاحتمال... ولكن الشرط كان دائماً هو وجود المقاومة وتحضيراتها واستعداداتها، وعلى الجبهات كلها، وبالأسلحة والأساليب كلها...



شعبوية حكومية

في خدمة رأس المال

[12]

شؤون عربية ودولية



استهداف القادة... هل يُغيّر المنحنى العام حقاً؟

18

شؤون محلية



عاماً بعد آخر يتحمل الفقرون نتائج سياسات التمويل بالعجز!

08

ملف «سورية 2024»



نقلات إجبارية على رفعة منطقتنا

04

شؤون عمالية



حرفيون... حرفهم شبه متوقفة

02

تدني الأجور وأثره على الإنتاج



أصبح العزوف عن العمل خياراً للكثيرين نتيجةً لتدني الأجور والرواتب، وانسداد الأفق أمام إيجاد حل للمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد السوري، والتي يتم تحميل نتائجها لأصحاب الأجور فقط، مع العلم أن معظم الأزمات الاقتصادية التي تمر بها البلاد هي نتيجةً أوصلتها إليها السياسات الاقتصادية للحكومات السورية المتعاقبة منذ عام 2005، وتبنيها اقتصاد السوق الاجتماعي الذي مهد الأرضية المناسبة لانفجار الأزمة عام 2011، والتي ما زالت تواجه عراقيل أمام حلها، رغم مرور كل هذه السنين، وما زاد من تأثير الأزمة على الواقع الاقتصادي والمعاشي للسوريين إمعان قوى الفساد في استثمار الأزمة والعمل على ضمان استمرارها، وتعميق فسادهم وزيادة نهبهم للدولة والمجتمع دون وجود رادع لهم.

الاستهلاك إلى أدنى مستوياته وتوقفت أغلب المنشآت عن العمل بسبب قلة الطلب على منتجاتها وارتفاع تكلفة الإنتاج عليها. بينما تصور الحكومة وتسوق للمستثمرين في الداخل والخارج وتدعوهم إلى الدخول إلى السوق السورية، وتعتبر الأيدي العاملة الرخيصة عاملاً جاذباً للاستثمار، وامتنيازاً استطاعت الحكومة تأمينه للمستثمرين. لا حل اقتصادياً لأزمات السوريين، بل الحل مرتبط بالتطورات السياسية والحل السياسي الذي يفتح الباب أمام أصحاب الأجور للتعبير عن أوجاعهم، الذي يحمل التغيير الجذري والشامل لكامل بنية الدولة والمجتمع من خلال تطبيق قرار مجلس الأمن 2254، وهو ما تحاول قوى الفساد المرتبطة بالغرب وبمساعده مَنعهُ بكل الوسائل.

البحث عن فرصة عمل في الخارج، وهو ما دفع بملايين السوريين إلى الهجرة نحو البلدان المجاورة، ورغم أجورهم البخسة هناك، إلا أنها تبقى أفضل من أجورهم في الداخل، حيث يجري تقيسهم حول إمكانية تحسين أوضاعهم، ولا يوجد قانون أو نقابات ذات فاعلية تدافع عنهم وتوصل صوتهم ومعاناتهم. انعكس تدني الأجور على أصحاب الشهادات العليا أيضاً، حيث بات حلم أي طالب في الجامعة الانتهاء من تعليمه الجامعي والبحث عن فرصة للهجرة، وهو ما سبب خسارة كبيرة قد لا تعوض إلى عقود بسبب هجرة الأدمغة من مهندسين وأطباء وصيادلة، وباتت هذه الاختصاصات نادرة والبلاد تعاني من نقص حاد فيها. قد تضررت عملية الإنتاج من تدني الأجور بسبب انخفاض مستوى

أصحاب الأجور هم الفئة الأكثر تضرراً التي تحمكت نتائج انفجار الأزمة وعواملها الاقتصادية ويجري تحميلهم وزرها من خلال رفع الدعم وانعدام الخدمات الأساسية، وتجميد الأجور والمضاربة على الليرة السورية، وتحرير الأسعار ورفع أسعار حوامل الطاقة، على عكس ما يتبعون من سياسات مع قوى النهب والفساد من خلال إقرار التشريعات الاقتصادية التي تتناسب ومصالحهم، مع استمرار انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفتح المجال للقطاع الخاص ليحل محلها. هذه السياسات المحابية لقوى الفساد على حساب أصحاب الأجور دفعت العمال إلى العزوف عن العمل ومشقتهم، وبات عبث المعامل على عامل مهني أمراً صعب المنال، وتحول العامل إلى البحث عن مصادر رزق أخرى أو

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



حرفيون... حرفهم شبه متوقفة

يعاني الحرفيون المنتشرون في الأحياء والبلدات، وبمختلف مهنتهم، الكثير من الصعوبات في تأمين لقمة عيشهم وتأمين متطلبات أطفالهم وأولادهم صغاراً وكباراً. والمعاناة التي نتحدث عنها هي مروية على السنة أصحابها، وهم الأصدق في معرفة أحوالهم المعيشية والمهنية التي يتعرضون لها مع مطلع كل نهار. جرى حديث معهم في ورشهم وقالوا الشيء الكثير الذي سنذكر بعضه، والذي يلخص حصيلة قهرهم الذي يعيشون فيه. أبو علي في العقد الرابع من العمر ومهنته النجارة، حيث يعمل في هذه المهنة الكثير من أبناء المنطقة منذ ما قبل الأزمة. وتعرضت هذه المهنة للكثير من الحvars أدت بالعاملين بها إلى إغلاق ورشاتهم أو تقليص إنتاجهم، لأن القرارات الحكومية قبل الأزمة سمحت بالاستيراد للمنتجات نفسها التي كانت تنتجها هذه المنطقة وغيرها من المناطق الأخرى، مثل غرف النوم والموبيليا والديكورات وغيرها من المنتجات التي نافستها الصناعات المستوردة وجعلت الصناعة المحلية على كف عفريت، من حيث التسويق والتكليف، وأدت إلى الإضرار بالصناعة والحرفيين العاملين بها. يقول الحرفي أبو علي وهو يعدد لنا جوانب المعاناة: «وقت بدي اشتري خشب مشان نشغل بنروح لعند التاجر وبنطلب منه الخشب، بيمسك الآلة الحاسبة وفوراً يحسب على أساس سعر الدولار اللي بيحقق له الحماية لبضاعته، مشان يرجع يجيب غيرها مع المريح، وبيقول السعر بالليرة السورية هيك يعني السعر بالملايين. وشوف قديش بدنا نحسب التكلفة على الزبون... وهون بتبلىس المساومة، وكيف بدنا الزبون ما يهرب، وهاد الشيء بيخلينا نقرشها على أساس قديش بيطلعلنا أجرة يومية من هالتجرة والعذاب، 15 أو 20 ألف، وعلك كفاية بغلا الأسعار اللي ما بيرحم».

ويتابع أبو علي: «المعاناة الثانية مع الكهرباء اللي بتهل علينا مثل هالات القمر، وهذا بيخلينا نشترك بالأمبيرات لنشغل مكناطنا، وما بيخفيك قديش بتكفنا الأمبيرات كل جمعة. هاد الوضع اللي عمبكيه وضع معظم أصحاب الصناعة، وقديش بياثر على قدرتنا لنطعمي ولادنا أو ندرسهم أو نلبسهم ونعالجهم إذا مرضو».

هذا غيض من فيض مما عبر عنه بعض الحرفيين. وما قالوه أكثر من هذا. وختم أبو علي حديثه بـ«لا ما الله يفرج».

الحداد أبو أحمد، لديه مشغل حدادة يستطيع تصنيع كل الطلبات التي قد تأتي من الزبائن، وأصبحوا الآن قلة بسبب غلاء تشغيل الحديد المرتبط بأسعار الحديد وبتكلفة تشغيل ملحمة الكهرباء والمقص الكهربائي على نظام الأمبيرات الذي يبلغ فيه سعر الكيلو واط الساعي 13 ألف ليرة سورية، إضافة إلى أسعار قضبان اللحام التي ترتفع باستمرار.

يقول أبو أحمد: نقوم حالياً بتلبية بعض الطلبات من الزبائن بتشغيل الحديد المستعمل الذي تكلفته أقل من الحديد الجديد، حيث يبلغ سعر تشغيل الحديد للكيلو ما يقارب 26 ألف ليرة سورية، وهذا سعر غال وتكلفته كبيرة على الزبائن.

هذا حال بعض الحرف المنتشرة بكثرة في الأرياف، وبعضها الأقل في المدن، والحرف التي تحدثنا عنها هي صورة واضحة عما يعانيه الكثير من الحرف الأخرى، والتي «ما عادت تجيب همها» كما عبر عن ذلك الحرفي أبو أحمد.

المتقاعدون وتعويضاتهم

يعتبر قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92/ وتعديلاته المرجع الأول والمؤد، بخصوص التأمينات والتقاعد، لجميع العمال المؤمن عليهم سواء في القطاع الخاص أو قطاع الدولة أو القطاع المشترك.

■ نيبك عكام

إن العامل المؤمن عليه لدى مظلة التأمينات الاجتماعية بحال على معاش الشيخوخة بعد أن يكون قد أفنى جلّ سنين عمره في العمل، وأن له أن يتمتع باستراحة مفتوحة لقاء ما قدّمه من جهد وما تعرّض له من مخاطر مختلفة نتيجة عمله، والتي قد تؤدي به إلى عجز دائم. هنا تكمن المعاناة الأكبر التي يتعرض لها المتقاعدون، سواء على السن القانوني أو نتيجة إصابة العمل أو المرض المهني، التي تؤدي به إلى العجز الدائم، وكذلك أسرة العامل المتوفى وهو على رأس عمله. فبأحسن الأحوال لن يحصل العمال المؤمن عليهم إلا على 80% من أجورهم كحد أقصى، وذلك حسب قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92/ وتعديلاته. مع تقدّم المؤمن عليه في العمر تزداد مشاكله الصحية من أمراض مختلفة -المزمنة منها وأمراض طبيعة العمل التي يتعرض لها- وهي بحاجة إلى معالجة وأدوية، وهذه أسعارها في ارتفاع مستمر، ومع غيرها من أشكال العلاج، ومنها العمليات الجراحية التي يحتاجها. وهذا يشكل أعباء مالية على العامل المحال على المعاش، تصل تكاليفها إلى أضعاف راتبه التقاعدي المصروف له من قبل هذه المؤسسة الاجتماعية. أما راتب العامل المتوفى فيصّرف لأسرة العامل التي يعيلها وفق أنصبة وتعليمات حنّدها القانون، وهي أيضاً لا تلبّي متطلبات أدنى معيشة لأسرة العامل المتوفى. ومما يزيد معاناة عمال قطاع الخاص المنضوين تحت مظلة التأمينات أنّ معظمهم مسجلون برواتب الحد الأدنى للأجور، وهي غالباً ما تكون أقل بكثير من رواتبهم



توفّر لها التسهيلات الضرورية كافة، إضافة إلى تقديم الدعم الكافي لتطوير هذه الخدمة الضرورية باعتبارها مسؤولية اجتماعية تقع على عاتقها نحو المجتمع، هذا عدا عن توفير ما تتطلبه هذه الشريحة من دور الراحة المختلفة، والاستفادة من خبراتهم المختلفة. وهنا تقع مسؤولية كبرى على النقابات نحو هؤلاء الذين أفنوا جُلّ حياتهم في خدمة الإنتاج من أجل بناء اقتصاد وطني، وذلك بالعمل على الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم المختلفة، التي لا بد من توفّرها لهذه الفئة من المجتمع.

تبقى من هذه الحقوق وتأتي في مقدمتها الأجور التي تتعرض إلى الهجوم المستمر عليها. وبالعودة لدور ومفهوم التأمينات الاجتماعية وغايتها الإنسانية والاجتماعية، لا بد لها من العمل على توفير الخدمات الضرورية اللازمة لهؤلاء المتقاعدين وأسراهم المعالة منهم، وذلك بإيجاد تلك المراكز الصحية، أو على الأقل إنشاء مشفى، لتقديم هذه الخدمات المجانية للمتقاعدين، حيث تستطيع المؤسسة أن توظف استثماراتها في هذا القطاع الهام، وعلى الدولة أن

التقاعدي بالنسبة للعامل هو انخفاض الدخل، وتدني في توفير الحاجات الحياتية له ولأفراد أسرته، وبالتالي لهذا انعكاسات سلبية اجتماعية وإنسانية عليه، مما جعل هناك الكثير من الخلل في مفهوم المسؤولية الاجتماعية من هذه المؤسسة نحو هؤلاء العمال. ومن جهة أخرى يعاني العاملون بأجر الذين على رأس عملهم أيضاً -منذ أن تبنت السلطة التنفيذية السياسات الاقتصادية المحابية للفساد والنهب الكبير- من الهجوم على مكتسباتهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث يستمر قضم ما

الحقيقية، إضافة إلى أنّ هذا الحد الأدنى بعيد جداً عن الحد الأدنى للمعيشة اليوم، الذي يتجاوزته بعدة أضعاف. وكذلك الأمر بالنسبة لرواتب عمال الدولة حيث يزرحون تحت هذه المعاناة من ضعف الأجور المتدنية. وللتذكير أيضاً فإن أغلب العمال في القطاع الخاص هم خارج مظلة التأمينات الاجتماعية، بسبب تهرب أصحاب العمل من تسجيلهم لدى المؤسسة، وبالأخص القطاع غير المنظم، إضافة إلى ضعف دور التنظيم النقابي في القطاع الخاص عموماً. وبكل الأحوال فإن هذا الراتب

الطبقة العاملة



عمال شركة بوينغ ينظرون وسط إضراب مستمر قام عمال مصنع شركة بوينغ يوم 15 من تشرين الأول الجاري بتنظيم مظاهرة كبيرة في سياتل، مطالبين بتحسين ظروف الأجور. تأتي هذه الخطوة لتزيد الضغط على إدارة شركة بوينغ الجديدة، هذا وقد بدأ الإضراب في 13 أيلول الماضي، ويشمل حوالي 33,000 عامل نقابي، حيث يطالب العمال بزيادة في الأجور بنسبة 40% على مدى السنوات الأربع المقبلة، وأدى النزاع العمالي المستمر إلى توقف إنتاج الطائرات الأكثر مبيعاً لشركة بوينغ، ورفض عمال شركة بوينغ مقترحاً بزيادة التعويضات بنسبة 25% على مدى أربع سنوات، مطالبين بنسبة 40%. ووفقاً للارقام التي قدمتها النقابة والشركة، ارتفع متوسط أجر ميكانيكي شركة بوينغ بنحو 15% خلال العقد الماضي، بينما ارتفعت تكلفة المعيشة في الولايات المتحدة بنسبة 33% في الفترة نفسها، وفقاً لبيانات التضخم الحكومية.



الولايات المتحدة: عمال مطاحن الذرة يضربون في ولاية أيوا

دخل ما يزيد عن 100 عامل في مطاحن الذرة في شرقي أيوا إضرابهم للأسبوع الثاني ضد شركة كارغيل، والذي بدأ في أوائل شهر تشرين الأول الجاري، بعد أن فشل العرض الأخير من إدارة الشركة في تلبية مطالبهم التي تتضمن أجراً عادلاً يتماشى مع معايير الصناعة واحترام العمل الذي يقومون به، حيث إن عملهم ينتج مليارات الدولارات من الأرباح لشركة كارغيل. وأوضح أمين نقابة سائقي الشاحنات المحلية: «نريد أن يسمع المليارديرات أصواتنا». كما أكد على العديد من المطالب التي طرحها العمال، وكان أبرزها احترام العمل الشاق الذي يقومون به لساعات طويلة. وأضاف أنه في اليوم الأول من إضرابهم، بادر عمال كارغيل بأنفسهم إلى تعليق لافتة عند مدخل مصنع مطحنة الذرة تحمل عبارة «الناس قبل الربح»، مما يدل على مدى تفانيهم وطاقاتهم المبدولة في الحصول على الاحترام والأجر العادل الذي يستحقونه.



المغرب: إضراب مفتوح بمؤسسات تعليمية بأزيلال

أعلنت نقابة عمال الحراسة والطبخ والنظافة التابعة للاتحاد المغربي للشغل بمدينة دمنات، التابعة لإقليم أزيلال، دخولها في إضراب مفتوح ابتداء من يوم الثلاثاء 2024/10/15، وذلك بعد فشل المفاوضات وعدم التوصل إلى اتفاق حول أجورهم. وقالت النقابة في بيان لها حسب جريدة «العمق» إن هذه الخطوة تأتي نتيجة تملص شركات الحراسة والنظافة من التزاماتها، والاستمرار في استغلال وحرمان العمال من مستحقاتهم. وطالبت النقابة الشركات المعنية باحترام قانون العمل القاضي بالالتزام بالحد الأدنى للأجور، وتشميل العاملين بمظلة الضمان الاجتماعي والالتزام بأداء الأجور في وقتها، بالإضافة إلى تعويض المستحقات والعطلة السنوية كاملة ودون نقصان والتعويض عن العمل أيام الأحد والعطلة. وحملت النقابة الجهات المعنية مسؤولية ما ينتج عن استمرار الشركات في خرق كل القوانين الجاري العمل بها وهضم حقوق العمال.



جنوب السودان: إضراب لعمال جامعة بحر الغزال

دخل الأساتذة والعمالون بجامعة بحر الغزال في مدينة «واو» بجنوب السودان، في إضراب مفتوح بسبب الرواتب، وكانت نقابة عمال الجامعة قد أصدرت إشعاراً بالإضراب، في حال عدم تلبية مطالبهم. وأعلن أعضاء نقابة العمال وأعضاء هيئة التدريس يوم الإثنين «15 تشرين الأول الجاري» الإضراب عن العمل. وأفاد رئيس هيئة التدريس لوسائل الإعلام، إنهم اعتباراً من الإثنين المنكور، دخلوا في الإضراب عن العمل، مطالبين برواتب 11 شهراً، مبيّناً أنه لم يكن هناك رد من الحكومة على الإشعار. وأضاف أن الوضع الذي وصلوا إليه لا يمكن تحمله: «نحن نعاني مع عائلاتنا، وبحاجة مستحقاتنا». وقالت ممثلة نقابة عمال الجامعة إن الإضراب كان باتفاق مشترك بين نقابة العمال ونقابة أعضاء هيئة التدريس، وأنهم سيستمررون بالإضراب ما لم يحصلوا على رواتب 11 شهراً، داعية الحكومة إلى دفع جميع متأخرات العاملين.

نقلات إجبارية على رقعة منطقتنا



تفجير إضافي ضمن الفوضى الهيجنة الشاملة الأمريكية في منطقتنا...

بالعودة بالذاكرة إلى السوء قليلاً، يظهر أمامنا أن هناك نوعين من «التطبيع» يجري العمل عليهما مع حكومة دمشق: نوع غربي-أوروبي-عربي، وآخر أستان-عربي.

الأول: يضم دولاً أوروبية ودولاً عربية مطبوعة من طراز الإمارات، وهدفه هو نسف 2254 وتدمير مشروع خطوة مقابل الخطوة، الذي ينتهي إلى تكيل سورية ضمن خريطة الشرق الأوسط الجديد الأمريكية-الإسرائيلية، من خلال تكريس تقسيم الأمر الواقع، وإضافة موضوع التطبيع مع الكيان إلى وصفته القائلة في نهاية المطاف. **الثاني:** ترعاه أستانا، ويضم إلى جانبها دولاً، مثل: السعودية، وعرصه الدفاع عن الأمن القومي لهذه الدول، تجنباً للمصير الذي عنوانه «أكلت يوم أكل الثور الأبيض»، وطريق هذه التسويات هو الحل السياسي الشامل، وصولاً لاستقرار حقيقي ضمن سورية موحدة أرضاً وشعباً.

الأحجار موزعة على الرقعة بشكل شديد التعقيد، ومع ذلك فإن هناك نقلات إجبارية ينبغي القيام بها، إذا كان الهدف هو الحفاظ على سورية وحمايتها، ومنع تحويل كارتتها من مؤقتة إلى دائمة... إحدى تلك النقلات الواضحة، هي الذهاب باتجاه تسوية مع تركيا، باتت ظروفها ناضجة تماماً، فالمشروع الصهيوني التخريبي لن يترك مكاناً لأحد إذا سُمح له بالمضي قدماً، دون مقاومة حقيقية على المستويات كافة، وبينها السياسي والاقتصادي، عبر إغلاق الثغرات، ونزع فتائل التفجير الداخلي بأسرع وقت، بما في ذلك نزع فتائل التفجير الأمني، والاقتصادي، الأمر الذي يتطلب كسر العقوبات الغربية بشكل حازم، عبر التسوية السورية التركية، وكسر احتمالات التفجير الأمني في الشمال الغربي، كذلك عبر التسوية السورية التركية...

أن أردوغان سيكون واحداً إن ظن أن الأخطار هناك يمكن تطويقها عبر طريقته المفترضة بـ«الاحتواء»، وستكون السلطات في الشمال الشرقي واهمة أيضاً إن ظنت أن الدعم الأمريكي يمكنه أن يوفر الحماية لها، وللأحلام التي تتم زراعتها أمريكياً... الحل والمخرج للجميع هو عبر سورية موحدة أرضاً وشعباً، عبر حل سياسي يؤمن حكماً ويجمع بين مركزية قوية، ولا مركزية قوية في الوقت نفسه، وعلى أساس المواطنة السورية المتكاملة لكل السوريين.

الصورة بلا شك شديدة التعقيد، فحتى ضمن جهاز الدولة التركي، باعتبارها دولة ناتو تاريخياً، هناك تيارات متناقضة، وهناك تيار قوي هو نفسه الذي قام بمحاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016، وهذا التيار لم يتم القضاء عليه بعد، ولا يمكن تجاوز احتمال أن يكون ضالعا إلى جانب الأمريكي في تخريب الاتفاقات بين تركيا وروسيا، واتفاقات أستانا الثلاثية أيضاً.

ضمن هذه الإحداثيات، ربما من الممكن فهم تصريحات أردوغان في اتجاهين أساسيين: **أولاً:** هي دعوة لثلاثي أستانا (روسيا، إيران، تركيا)، لتولي دور أكبر من مناطق خفض التصعيد، دعوة لتولي دور منسق في منع واشنطن والكيان من رسم خريطة الدمار المطلوبة صهيونياً في منطقتنا، ضمن معرفة واضحة بأنه لا يمكن منع خريطة كهذه دون تعاون عالي المستوى بين دول المنطقة.

ثانياً: هي دعوة للمضي في موضوع التسوية السورية التركية بأسرع وقت ممكن، «خلافًا للاكاذيب التي تختلقها بعض وسائل الإعلام المحسوبة على المعارضة السورية، والتي لا أساس لها من الصحة، والقائلة بأن تركيا تخلت عن موضوع التسوية مع سورية»... فالتسوية اليوم، ضرورة أكثر من أي وقت مضى للبلدين، لأنها يمكن أن تنتزع فتائل انفجار جديد خطير، يُعيد سفك الدماء السورية بشكلٍ واسع، ويتحول إلى عنصر

تستمر محاولات فك رموز مواقف الرئيس التركي أردوغان، التي أطلقها خلال الأسبوع الماضي، وعلى رأسها تحذيره من سيناريو احتلال «إسرائيلي» لدمشق، وكذلك مطالبته لكل من روسيا وإيران بأن تلعب دوراً في الدفاع ضد هذا الاحتمال. يضاف إلى ذلك تصريحات متعددة سبقت هذه التحذيرات والمطالب، تقول بأن الخطر «الإسرائيلي» يهدد تركيا نفسها وأمنها القومي، وبأنه ينبغي اتخاذ كل ما يلزم للتصدي لها، إضافة إلى المواقف السياسية التي وصلت حد التعبير عن أوقف مع المقاومة ضد الإجراء «الإسرائيلي».

خيارات أمامها في التعاملات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وفرها الحضور الصيني والروسي، اقتصادياً عسكرياً سياسياً، وثقافياً.

ضمن هذا التصور، يمكننا أن نقرأ أن أردوغان هذه المرة، لا يلقي الكلام جزافاً، بل هو يشعر بتهدد حقيقي، ويسعى للعمل ضده، والكلام عن سورية بهذه الطريقة بشكل خاص، ربما ينطلق من قاعدة معطيات لا شك أنها متوفرة لدى أردوغان، ليس بما يتعلق باجتياح بري «إسرائيلي»، بل على الخصوص بما يتعلق بعمل واضح لإعادة إشعال جبهات القتال بشكل واسع ومدمر، بما في ذلك ابتداء بضربة أو ضربات كبرى باتجاه دمشق، وباتجاه السلطة فيها، والتي ما تزال هي السلطة المعترف بها شرعياً من الأمم المتحدة... وأيضاً معطيات حول مناطق الشمال الغربي، التي من المفترض نظرياً أن لتركيا سيطرة عالية فيها... نقول من المفترض نظرياً، لأن الوقائع على الأرض أشد تعقيداً، خاصة مع العلاقة شبه العلنية بين النصر وفصائل أخرى قريبة منها، وبين الأمريكي... وقد ظهر هذا سابقاً في مرات متعددة عبر التعطيل المتكرر للاتفاقات بين الأتراك والروس في المنطقة، والتي كان المتصدر في العمل لتعطيلها هو النصر وأشباهها، وصولاً إلى الاصطدام المباشر مع القوات التركية من وقت لآخر، حيث يلزم. وكذلك من معطيات بخصوص الشمال الشرقي، مع الأخذ بعين الاعتبار

■ مهند دليقات

بالتوازي مع هذه التصريحات والمواقف، كان لافتاً **الموقف** الذي عبرت عنه الخارجية التركية يوم 12 من الجاري، والذي قالت فيه: إن تمديد الولايات المتحدة الأمريكية لعقوباتها على سورية، «لا ينسجم مع الوقائع على الأرض».

أسهل التفسيرات وأقلها عمقاً، هي تلك التي تستند إلى «براغماتية» أردوغان المعروفة، وتقول بالخلاصة، إن أردوغان يكتفي بإطلاق تصريحات تتناسب مع المزاج الشعبي في تركيا نفسها وفي المنطقة ككل، في إطار محاولاته لكسب بعض النقاط سياسياً.

ولكن حتى هذا التفسير البسيط، والذي لا يكفي لفهم المسألة، يسمح بالتفكير بأبعاد أخرى؛ إذ يسمح بالتفكير بأن أردوغان والسلطة في تركيا ككل، ترى فيما تقوم به «إسرائيل» وواشنطن، تهديداً حقيقياً لسلطتها نفسها، ولبلدها ككل ولأمنه القومي. بغض النظر عن رأي أردوغان وطريقة فهمه للمسألة، فإن التهديد الأمريكي «الإسرائيلي» لتركيا هو أمر واقع، وحقيقة واضحة، لأن تركيا، مثلها مثل سورية والعراق ولبنان ومصر والسعودية وإيران، كلها دول مطلوب تفتيتها وإنهاء وزنها، وتسييد «الإسرائيلي» عليها، وذلك ضمن صراع عالمي أكبر مع القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصين وروسيا، وخاصة بعد أن بدأت الميول الاستقلالية تتعزز لدى دول المنطقة بوجود

الأحجار موزعة على الرقعة بشكل شديد التعقيد ومع ذلك فإن هناك نقلات إجبارية ينبغي القيام بها إحدى تلك النقلات الواضحة هي الذهاب باتجاه تسوية مع تركيا باتت ظروفها ناضجة تماماً

ما الذي يعنيه «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»؟



تشكل العبارة القائلة «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، العبارة الأكثر تكراراً على الإطلاق في خطابات وتصريحات الزعماء الغربيين، حين يكون الحديث هو عن الحرب الجارية في منطقتنا، ليس منذ 7 أكتوبر فحسب، بل ومنذ إنشاء الكيان وحتى الآن.

عماد طحان

الإسرائيلية»، بل يحتاج إلى تفسير ضمن رؤية الأطراف والدول التي تكرر التعبير عن «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها». انطلاقاً من هذه الزاوية، يمكن القول: إن هذا «الحق» يعني ما يلي:

أولاً: هو «حق إسرائيل»، في الدفاع عن المصالح الغربية في منطقتنا، وعن المصالح الأمريكية خاصة، أيًا تكن الأثمان، وأياً تكن الجرائم التي يرتكبها الكيان؛ فدماء وآلام الإنسان «غير الأبيض»، ابن منطقتنا، هي دماء وآلام رخيصة لا قيمة لها بالنسبة للنخب الأمريكية والأوروبية. وما يتم «الدفاع» عنه فعلياً، ليس «إسرائيل» نفسها، بل مصالح أصحاب المشروع الأساسيين، والتي تتمحور حول منع ظهور عالم جديد تنتهي فيه الهيمنة الغربية، ولعيون الحفاظ على الهيمنة الغربية يهون كل شيء، بما في ذلك سيادة بلداننا وشعوبنا، وحياة تلك البلدان والشعوب...

ثانياً: «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» هو المثال الملموس على ما يسميه الأمريكيان «النظام العالمي القائم على القواعد»، وهو التعبير الذي يستخدمه الأمريكيان لوصف النظام الدولي الذي تسوده الهيمنة الأمريكية،

عبارة متكررة بطريقة تبدو معها وكأنها أهد أعراض وسواس فهري مزمن؛ فحين يتلقى الكيان ضربة ما، عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو حتى دبلوماسية، وكبرت الضربة أم صغرت، فإن «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» هو اللازمة التي ينبغي تكرارها، وحين تعتدي «إسرائيل»، وهو الأمر المستمر دائماً سواء كان ذلك حرقاً للمدنيين، ضرباً للمستشفيات والمدارس والبيوت والخياف والبنى المدنية، أو قتلاً للصحفيين والكوادر الطبية والنساء والأطفال، أو غير ذلك من أفعال إجرامية، فإن «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» هو العنوان الثابت... أي أن هذا «الحق» المفترض، يعني ضمناً حق «إسرائيل» في ممارسة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والعدوان على سيادة البلدان، وحتى احتلال ما ملكت يمينها...

مع ذلك، فإن محاولة تفسير هذا التكرار الممجوج حدّ السخافة والانفصال عن الواقع، لا يمكن تفسيره ضمن حدود «الرؤية

القانون الدولي، لأنه ليس «نظاماً قائماً على القواعد» وفق الفهم الأمريكي. بكلمة، فإن «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، هو «حق» العالم الغربي المهيمن والناهب في المحافظة على هيمنته العالمية وتعميقها، وصولاً إلى استعباد البشر بشكل كامل ومطلق ومستدام... وبالتالي، فإن حق الشعوب في مقاومة «إسرائيل»، هو الترجمة الفعلية للدفاع عما تبقى من قانون دولي من جهة، وهو الترجمة الفعلية للدفاع عن مستقبل الإنسانية ككل، في وجه عبودية جديدة شاملة، وبتجاه تحرر إنساني شامل...

بالضد من النظام الدولي القائم على القانون الدولي، فالقانون في النظام الذي تريده أمريكا وتريد استمراره، مبني على «القواعد» التي تناسب مصالحها، وهذه القواعد لا صلة بينها وبين القانون الدولي، أو الأخلاق والأعراف الإنسانية المعروفة. القواعد هي المصالح، وأي شيء يتفق مع المصالح الأمريكية مقبول، وأي شيء يعارضها مرفوض... هكذا وبكل بساطة. ثالثاً: في هذا السياق، فليس من المستغرب حجم الهجوم الهائل الذي تمارسه «إسرائيل» ضد الأمم المتحدة ومؤسساتها، فالمقصود هنا ليس المؤسسة نفسها بالدرجة الأولى، بل

عن الضحايا والخيارات السياسية



المشاعر، ولا يتحملون منظر الدماء، ويشكون على هذا الأساس بجدوى المقاومة!

ثانياً: يسقط في السؤال عن «جدوى المقاومة» أشخاص آخرون أيضاً، من دافع إنساني فعلاً، ولكن هؤلاء يعيهم قصر النظر السياسي، ومحدودية الاطلاع التاريخي؛

في كل حركات التحرر الوطني، دائماً ما كانت الشعوب الواقعة تحت الاستعمار تدفع تكاليف أعلى بأضعاف من التكاليف التي يدفعها المستعمر، وداًماً ما كانت الحرب بين حركات التحرر وقوى الاستعمار حرباً غير متناظرة، لا تقاس نتائجها بعدد الضحايا وكمية الدمار، بل بالقدرة على التحمل وبالقدرة على الاستنزاف... وداًماً ما كانت قدرة المستعمر على تحمل الاستنزاف أقل بما لا يقاس من قدرة أصحاب الأرض، ببساطة لأن وجود أصحاب الأرض في أرضهم، والعيش فيها بكرامتهم، ليس مسألة تجارية تخضع لحسابات الربح والخسارة، في حين أن الاستعمار هو في أساسه مشروع يستهدف الربح، بمعانيه الاقتصادية والسياسية وأبعاد الهيمنة التي يخدمها... ولذا فإن أصحاب

تظهر مقاربات متعددة في التعاطي مع ضحايا الإجمام الصهيوني في فلسطين ولبنان؛ وإذا كان من الطبيعي والبشري أن يتألم المرء، فإن غير الطبيعي هو ما يحاول البعض طرحه من سؤال عن «جدوى المقاومة»! وكان الإجمام الصهيوني يحتاج إلى مبرر أو ذريعة ليمارس إجرامه، وكأنه كان وديعاً أليفاً قبل 7 أكتوبر، ولم يكن يرتكب الجرائم على أساس يومي...

سلمى عبدالله

ربما من المهم في هذه المسألة أخذ الأفكار التالية بعين الاعتبار: أولاً: جزء ممن يروجون لفكرة «عدم جدوى المقاومة»، ويظهرون عواطفهم الإنسانية وتألّمهم على موت الأطفال والنساء، كانوا هم أنفسهم قبل بضع سنوات، «ضمن مجال الرؤية السوري»، يشجعون على استمرار الحرب حتى النهاية، ويبررون ذلك بأن «الثورة» تتطلب تضحيات جسيمة، أو أن «التصدي للمؤامرة» يتطلب تضحيات جسيمة... المهم ألا يتم الذهاب نحو حل سياسي بين أبناء الوطن الواحد... أي إنهم كانوا يشجعون تدفق سيول الدم في حالة اقتتال بين أبناء البلد الواحد، ولكن حين بات القتال هو مع العدو الواضح، باتوا فجأة «إنسانيين» ورفيقي

هي دائماً جدوى إيجابية، ببساطة لأنها ليست «جدوى اقتصادية»، بل هي مرتبطة بحق الوجود والحياة الكريمة والاستقلال.

لذلك مستعدون لإغلاق المشروع وإعلان الإفلاس حين يتأكدون من انخفاض «الجدوى»... بالمقابل، فإن «الجدوى» من العمل المقاوم،

المشروع الاستعماري مستعدون في أي وقت لإعادة النظر في «جدوى الاستعمار»، بوصفه مشروعاً اقتصادياً وسياسياً، وهم

عاماً بعد آخر يتحمل الفقرون نتائج سياسات التمويل بالعجز!



يعتبر التمويل بالعجز أداة تمويلية تلجأ إليها الحكومات لتغطية جزء من نفقاتها المقدرة في موازنتها، وذلك عندما تكون النفقات المقدرة أعلى من الإيرادات ضمن الموازنة، ما يعني وجود عجز لا بد من تغطيته عبر هذه الأداة المالية.

■ معن الأمبر

وتنقسم مصادر التمويل بالعجز إلى: موارد داخلية (قروض من المصارف المحلية - بيع سندات الخزانة - طباعة النقود... إلخ). أو موارد خارجية (قروض من بعض الدول). وعادة يتم اللجوء لهذه الأداة من أجل تغطية الإنفاق الاستثماري على المشاريع التنموية ذات الطابع الاقتصادي، أو مشاريع البنية التحتية، والتي من شأنها أن تساهم في زيادة الإنتاج ورفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة. ومن المفترض أن تغطي استثمارات وعائدات هذه المشاريع ليس أعباء اللجوء للتمويل بالعجز خلال السنوات اللاحقة فقط، بل مع تحقيق الأهداف المرجوة من جملة الإنفاق الاستثماري في الموازنات، وخاصة معدلات النمو. مع الأخذ بعين الاعتبار أن اللجوء إلى التمويل بالعجز يجب أن يتم بعد استنفاد كل الموارد المالية المحلية، وبشكل أساسي الضرائب المباشرة على كبار المكلفين، وعوائد مؤسسات وشركات وأرباح الدولة العامة، وغيرها من المصادر التمويلية المحلية. فهل ينطبق ما سبق على ما تقوم به الحكومة عند لجوئها إلى التمويل بالعجز؟!

التمويل بالعجز يغطي 70% من الإنفاق الاستثماري!

أقرت الحكومة في مشروع موازنة عام 2025 نسبة عجز 21%، وهي أقل من نسبة العجز في العام الماضي بنسبة 5%، حيث كانت 26% في عام 2024.

وبالأرقام فإن مبلغ العجز في موازنة عام 2024 كان نحو 9,404 مليارات ليرة، ليصل

في عام 2025 إلى مبلغ بنحو 11,046 مليار ليرة، أي بنسبة زيادة 17%.

لكن بالمقابل تجدر الإشارة إلى أن القيم بمعادلتها الدولار لم تتغير إلا بشكل طفيف، حيث بلغت قيمة العجز بالدولار في العام 2024 نحو 817 مليون دولار، وفي العام 2025 حوالي 818 مليون دولار، وذلك وفق سعر الدولار الرسمي في الموازنات، وبالتالي فإن العجز لم يتم تخفيضه عملياً من حيث القيمة المطلقة عن العام السابق، على الرغم من أهمية تخفيض القيمة النسبية.

مع الإشارة إلى أن النسب أعلاه لا يمكن التيقن منها إلا بعد قطع حسابات موازنات 2024-2025 التي توضح الإيرادات والنفقات الفعلية، وخاصة نسب تنفيذ الإنفاق الاستثماري، كي لا تكون الأرقام المعلنة عبارة عن «جرّة قلم» شكلية وعلى الورق لا غير!

فبمبلغ التمويل بالعجز أعلاه سيغطي نسبة 70% من حصة الإنفاق الاستثماري في موازنة عام 2025، المقدرة بنسبة 30% من إجمالي النفقات، والبالغة 15780 ألف مليار ليرة، لذلك فإن أهمية الإنفاق الاستثماري وجذواه تزداد أهميته!

مؤشرات تراجع جدوى الإنفاق الاستثماري!

أنفقت الحكومة خلال السنوات السابقة، كما كانت تعلن في مشاريع موازنتها، ما لا يقل عن 46 مليارات دولار من عام 2020 وحتى عام 2024، وذلك بعد تحويل مبالغ الاعتمادات الاستثمارية إلى ما يعادلها بسعر الصرف المعتمد في الموازنات السنوية، ولكن هذه الدولارات الاستثمارية يبدو أنها كانت استثمارية بالمسمى فقط، حيث لم تُرَ نتائجها المفترضة على واقع الاقتصاد السوري!

فكل المؤشرات التي من شأنها قياس جدوى هذا الإنفاق كانت بتراجع وتدهور مستمر سنة وراء أخرى، سواء ناحية تدهور الإنتاج الوطني العام «الزراعي والصناعي»، أو بارتفاع معدلات الفقر، أو ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات لم يعد من المفيد ذكر أنها غير مسبوقة، ناهيك عن زيادة معدلات البطالة، وتراجع الخدمات العامة التي توفرها الدولة وتخصص لها جزءاً من إنفاقها الاستثماري سنوياً، كالماء والكهرباء والنقل وغيرها، ما يعني أن هذه النفقات لم تكن استثمارية فعلاً لمصلحة الدولة والاقتصاد الوطني، بل يغلب عليها الطابع النهبي لمصلحة كبار أصحاب الأرباح!

وعند ربط تغطية الإنفاق الاستثماري بالتمويل بالعجز، وهو ما درجت عليه الحكومة، يظهر مؤشر التضخم بشكل أكبر من غيره من مؤشرات جدوى الإنفاق الاستثماري، فمعدلات التضخم خلال السنوات الثلاث الماضية بلغت 120% سنوياً، مع ما يترتب على ذلك من نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني عموماً، يتحمل التمويل بالعجز جزءاً منها كأداة مالية، فيما تتحمل الإدارة الاقتصادية مسؤولية عدم تحقيق الجدوى من الإنفاق الاستثماري، لتظهر سلبية التمويل بالعجز من الموارد المحلية «قروض من المصارف المحلية - بيع سندات الخزانة - طباعة النقود... إلخ» الفاقعة على المواطنين وعلى الإنتاج وعلى الاقتصاد الوطني عموماً!

خسارة مضاعفة!

التأكيد على أهمية توجيه الإنفاق الاستثماري على المشاريع التنموية ذات الطابع الاقتصادي، أو مشاريع البنية التحتية، والتي من شأنها أن تساهم في زيادة الإنتاج ورفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة، يأخذ بعداً إضافياً باعتبار التمويل بالعجز هو مصدر تمويل الإنفاق الاستثماري الرئيسي، وذلك لتغطية أعباء العجز كما هو مفترض!

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى عوامل النهب والفساد التي تقتطع حصتها من كتلة الإنفاق الاستثماري، بالإضافة إلى نسب التنفيذ غير المستكملة لهذا الإنفاق في كل عام، مع تحميل المشاريع غير المستكملة فروقات الأسعار المترتبة نتيجة التأخر وبسبب متغيرات سعر الصرف، وهو ما درجت عليه العادة سنوياً، والنتيجة عدم تحقيق الغاية من الإنفاق الاستثماري كما هو مفترض!

بناءً عليه فإن المشاريع التي يتم اللجوء إلى تمويلها بالعجز تصبح غير قادرة على تغطية أعباء هذا العجز، وبالتالي يتم اللجوء إلى تغطية هذه الأعباء من مصادر أخرى، مثل الضرائب غير المباشرة أو من خلال الزيادات السعرية على السلع الأساسية، أي من جيوب الغالبية الفقيرة! وبذلك تكون الخسارة مضاعفة، مرة تم تحميلها للموازنة كأعباء مالية لم تحقق الجدوى منها، إما نهياً أو سوء توظيف، ومرة أخرى من جيوب المواطنين لتغطية العجز! فعمليات النهب المنظم لمقررات البلاد والعباد تجري على قدم وساق، مع تغطية رسمية عبر تبويبات الموازنات السنوية وتوزيع اعتماداتها بين الاستثماري والجاري، بالإضافة إلى نسب التمويل بالعجز التي يتم اللجوء إليها لتغطية الفروقات بين الواردات والنفقات بكل موازنة سنوية، مع تحميل الغالبية الفقيرة النتائج السلبية لكل ذلك!

والنتيجة أن من تتضاعف عليه التكلفة والأعباء هم الغالبية الفقيرة دائماً، سواء من خلال زيادة الفقر عبر استهداف جيوبهم، أو من خلال تراجع الخدمات العامة وزيادات الأسعار المتلاحقة، بالإضافة إلى استمرار سياسات تخفيض الإنفاق العام والدعم، واستمرار التراجع الاقتصادي العام، وخاصة قطاع الدولة، المقترن مع تراجع دور الدولة على مستوى مهامها الاقتصادية الاجتماعية، مقابل استكمال سيطرة القلة من كبار أصحاب الأرباح على مقررات البلاد والعباد!

حملة الإعدام لشركات القطاع العام الإنتاجي مستمرة!

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ 8/10/2024 على مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث الشركة العامة للصناعات الهندسية والكيميائية عن طريق دمج مؤسستي الصناعات الهندسية والكيميائية، بما يهدف إلى زيادة الكفاءة والتوسع في المنتجات المصنعة وتوفير حاجة السوق المحلية وإمكانية زيادة حصة الصادرات من منتجاتها.



سارة حبيب

وبحسب صفحة الحكومة شهدت الجلسة نقاشاً واسعاً تراوح بين التمسك التقليدي بدور القطاع العام من جهة وضرورة خروج هذا القطاع من مثل هذه الصناعات من جهة أخرى. النقاش المعلن عنه أعلاه تجاوز موضوع الدمج الخاص بالمؤسستين المعنيتين، إلى تعميم الحديث وصولاً إلى وضع مصير القطاع العام على مشرحة الحكومة في الفترة القادمة لاستكمال تفويضه وصولاً إلى تصفيته على ما يبدو!

والواضح أن رئيس الحكومة حسم الأمر بإشارته إلى «ضرورة الابتعاد عن «المحرمات» في طرح الأفكار والرؤى الحكومية، مشدداً على ضرورة الجراءة الموضوعية في التعاطي مع الطروحات كافة، أياً كانت سواء لجهة مقاربة الخروج من بعض القطاعات الصناعية وتعزيز حضور القطاع الخاص فيها في حال أظهرت دراسات الجدوى الاقتصادية وجود مصلحة وطنية عليا من خروج القطاع العام منها.

سياسة مستمرة وتساؤلات بلا إجابة!

ما سبق أعلاه عن غايات الدمج، وعن النقاش حوله من قبل أعضاء الحكومة، هو شكل إخراجي لتسويق قرار الدمج بعبارات ومفردات إنشائية ليس إلا! فكم جرت العادة في مثل هذه القرارات لا يتم الإعلان عن أي بيانات أو أرقام أو دراسات تبرز عمليات الدمج وفوائدها المنشودة، وكذلك لا تنتع الحكومة نفسها لاحقاً بتبيان نتائج عمليات الدمج من خلال بعض الأرقام والبيانات!

فدمج المؤسسات والشركات العامة آلية تنفيذية قائمة ومستمرة منذ أكثر من عشرين عاماً، وتحديداً منذ تبني الحكومة للسياسات الليبرالية تحت مسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي»، وبالتالي هي جزء من هذه السياسات الموجهة لمؤسسات وشركات القطاع العام بغاية تعزيز التوجه الليبرالي وتعميقه عملياً، بغض النظر عن كل ما يساق من مبررات وذرائع غير ذلك!

وهناك الكثير من الأمثلة التنفيذية للدمج، القديمة والحديثة، كشرركات الإنشاءات العامة، والسورية للحبوب والسورية للمخابز والسورية للتجارة والسورية للاتصالات.

وهنا نعيد التساؤلات المشروعة التالية: هل حققت عمليات الدمج التي طبقت نتائج ملموسة على مستوى الترشيح الإداري والوفر المالي في المؤسسات الوليدة؟ وما هي الإيجابيات الملموسة بعد عمليات الدمج، سواء على مستوى نتائج أعمال

المؤسسات المدمجة، أو على مستوى حقوق العاملين في هذه المؤسسات، والأهم على مستوى مصلحة المواطن المفقر بنوعية المنتجات والسلع وتنوعها ومواصفاتها وأسعارها؟ فالأكثر ملموسية من عمليات الدمج هو تراجع حضور هذه المؤسسات والشركات، وتقليص دورها وقضمه تبعاً، ليس بالنسبة للمواطن فقط، بل على مستوى الاقتصاد الوطني ككل!

24 شركة ومعمل

مستهدفاً من عملية الدمج!

الحديث الرسمي عن دمج مؤسستين فقط «الهندسية والكيميائية» فيه الكثير من التبسيط والتضليل، فكل من هذه المؤسسات تتبع لها الكثير من الشركات والمعامل، وهذه الشركات والمعامل هي جزء من القطاع الإنتاجي العام التي يعمل بها آلاف العمال، وتنتج الكثير من السلع والمنتجات لتغطية الاحتياجات المحلية وللتصدير!

وبالتفصيل فإن المؤسسة العامة للصناعات الهندسية أحدثت عام 1974، ويتبع لها 11 شركة ومعامل تشرف عليها، وهي: شركة الإنشاءات المعدنية والصناعات الميكانيكية- الشركة العامة للصناعات المعدنية «بردي»- الشركة العامة للصناعات الكابلات بدمشق- شركة حلب للصناعات الكابلات- الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية «سيرونيكس»- الشركة العامة للكبريت والخشب المضغوط وأقلام الرصاص- الشركة العامة للصناعات التحويلية «كنار»- شركة حديد حماة- شركة بطاريات حلب- شركة تصنيع وتوزيع الإليات الزراعية في حلب.

أما بالنسبة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية فقد أحدثت عام 1975، وهي تشرف على 13 شركة موزعة في المحافظات، وهي: الشركة العامة للاسمدة- الشركة الطبية العربية «تاميكو»- الشركة العامة للصناعات الزجاجية والخزفية السورية-

الشركة العامة للصناعة الزجاج- الشركة العامة للصناعة الإطارات- الشركة الأهلية للمنتجات المطاطية- الشركة العامة للصناعات المنظفات الكيميائية «سار»- الشركة العامة للدباغة- الشركة العربية للمنتجات المطاطية والبلاستيكية والجلدية- الشركة العامة للدهانات والصناعات الكيميائية- الشركة العامة للمنتجات البلاستيكية- الشركة العامة للصناعة الأحذية- الشركة العامة للصناعة الورق.

فالمغيب عملياً، تبسيطاً وتضليلاً، أن الحديث يدور عن 24 شركة ومعامل منتشرة في غالبية محافظات القطر ستأثر بعملية الدمج المقررة ولكل منها مهامه وأعماله المنفصلة والمختلفة عن الأخرى، كذلك لكل منها مدخلاتها ومخرجاتها وسلاسل التوريد الخاصة بها، وهو ما يتعارض من فكرة الدمج أصلاً التي يتم اللجوء أحياناً في القطاعات المتشابهة بمدخلاتها ومخرجاتها وسلاسل توريدها وتسويق منتجاتها!

بعض المعطيات الرقمية!

بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء فقد حققت المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، عبر شركاتها ومعاملها، فائضاً بمبلغ وقدره 2,4 مليار ليرة وذلك في عام 2019، أما المؤسسة العامة للصناعات الهندسية فقد حققت، عبر شركاتها ومعاملها، فائض بمبلغ وقدره 9,6 مليارات ليرة في نفس العام. ومن صفحة الحكومة بتاريخ 2024/1/2 أنه في عام 2023 حققت المؤسسة العامة للصناعات الهندسية أرباحاً بعد الضريبة بمبلغ 65 مليار ليرة، وقد كان مجموع قيمة الإنتاج في الشركات والمعامل التابعة بمبلغ 462 مليار ليرة، على ذلك فقد حققت المؤسسة نسبة أرباح صافية 14% تقريباً! أما المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية فقد حققت أرباحاً في عام 2023 بعد الضريبة بمبلغ 15 مليار ليرة، وقد كان مجموع قيمة الإنتاج في الشركات

والمعامل التابعة بمبلغ 102 مليار ليرة، على ذلك فقد حققت المؤسسة نسبة أرباح صافية 15% تقريباً! على الرغم من أن بعض شركات ومعامل المؤسسات متوقفة أو خارج الخدمة نسبياً مع عدم إغفال كل عوامل زيادة التكلفة بما في ذلك هوامش النهب والفساد! فهل سيحقق قرار الدمج الغايات المعلن عنها كتبرير بحسب ما ورد أعلاه، أم سيؤدي من حيث النتيجة إلى ذريعة إضافية لاستكمال حملة الإعدام بحق بعض شركات القطاع العام الإنتاجي الراجعة!

الحقيقة الواضحة مزيد من التفريط!

الحقيقة الوحيدة الواضحة من جملة السياسات الرسمية المتبعة خلال العقود الماضية، والمستمرة حتى تاريخه بنموذجها الليبرالي المشوه والمتوحش، هي تقويض كل ما هو منتج في البلاد، سواء كان عاماً أو خاصاً، صناعياً أو زراعياً، والواضح أكثر أن القطاع العام الإنتاجي هو المستهدف الرئيسي، والأرقام والمؤشرات السنوية شاهد على ذلك، وهي وحدها كفيلاً بتعرية السياسات المتبعة حياله، ومع ذلك هناك المزيد من الإصرار الرسمي عليها، وصولاً إلى التصريح العلني بتجاوز المحرمات، مع العلم أن الحكومات المتعاقبة كانت قد دامت الكثير من المحرمات خلال العقود الماضية، ولا ندري بعد التصريح المستجد أعلاه كيف ستكون عليه نتائج تجاوز المحرمات العلنية!

فجملة السياسات الرسمية المتبعة والمترافقة مع منهجية تفريطية واضحة تجاه جهات القطاع العام، هي سياسات محابية لمصالح القلة المحظية من المستثمرين وكبار أصحاب الأرباح، الذين من مصلحتهم تقويض وإنهاء كل ما هو منتج في البلاد، سواء كان عاماً أو خاصاً، ليتناسب مع مصالحها وأطماعها في السيطرة على مقدرات الاقتصاد الوطني، وتحقيق أرباح طائلة دون الاكتراث بحال البلاد والعباد!

النضال الفلسطيني
الظافر هو في
مصلحة البشرية
جمعاء لكل
الشعوب العاملة
والمضطهدة في
العالم

المشتقات النفطية... نشرات سعرية متلاحقة والأزمة مستمرة!



تزايدت نشرات الأسعار التي تصدرها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بما يخص المشتقات النفطية «المازوت الحر- الفئول الحر- الغاز السائل الدوغما- البنزين أوكتان 95...»، إذ تجاوزت عشر نشرات منذ بداية العام!

زيادة على أسعار العديد من السلع بما يتناسب مع التكلفة الجديدة، والذي بدوره سينعكس ضرراً على المستهلك المحلي، الذي سيتكبد فروقات الزيادات السعرية الجديدة من جيبه! ومع استمرار الوضع على هذا المنوال، ومع انخفاض القدرة الشرائية للمواطن المقفر، سيتراجع الطلب شيئاً فشيئاً، وستفقد الصناعات أسواقها الداخلية، بالإضافة إلى أسواق التصدير بسبب ضعف تنافسيتها بالأسعار!

كل ما سبق سيؤدي إلى تسجيل المزيد من التراجع في العملية الإنتاجية، بما في ذلك احتمال توقف بعض المنشآت وخروجها من العمل، أي المزيد من البطالة والتضخم والتراجع الاقتصادي والمزيد من الجوع والإفكار!

ليس هذا فقط فبعض محطات توليد الطاقة الكهربائية تعمل على الفئول والغاز، وبالتالي فإن زيادة سعر هذه المشتقات بالنسبة أعلاه يعني زيادة في تكاليف إنتاج وتوليد الطاقة الكهربائية، وسيكون فرصة لن تفتتها الجهات المعنية من كل بد، بل ستستغلها كمبرر لزيادة أسعار الطاقة الكهربائية!

فمروحة النتائج الكارثية لزيادة أسعار المشتقات النفطية كبيرة وواسعة، بحيث تبدأ ولا تنتهي، ومع كل متغير بهذه الأسعار تتفاقم الكوارث وتتعمق أكثر فأكثر، بحيث باتت كل التعبيرات عاجزة عن توصيف السياسات الحكومية الجائرة والقرارات الرسمية الظالمة، ومع ذلك ما زلنا نسمع تصريحات رسمية تتحدث عن الدعم والسعي إلى الحفاظ على الصناعة وتشجيعها!

فهل تعي الحكومة أن سياساتها وإجراءاتها وقراراتها، وخاصة ما يتعلق بحوامل الطاقة، ماهي إلا اغتيال وإنهاء للصناعة والإنتاج والتجارة والاقتصاد الوطني؟!

وهل تعي أنها باستمرارها بهذا النهج تستكمل حرق المواطن الفقير بعد أن كوته، وتضحى باحتياجاته وبأمنه الغذائي؟!

أن دورهم ينحصر في متابعة الشكاوى التي ترد حول تقاضي معتمدي الغاز سعراً زائداً عن الرسمي، حيث يتم في هذه الحالة تنظيم الضبط اللازم بحق المخالفين وتحويلهم إلى القضاء المختص. وعن وجود أسطوانات غاز، سواء أكانت منزلية أم صناعية مهربة، وملاحقة القائمين على بيعها، بين المصدر أن ذلك من مهام مديرية الجمارك، مضيفاً أن دوريات التموين تقوم بمصادرتها في حال مشاهدتها بالأسواق على اعتبار أنها مادة مجهولة، ويتم أخذ الإجراءات اللازمة!

فالزيادة الرسمية على سعر أسطوانة الغاز الحر كانت دائماً مهماً لحياتنا السوق السوداء لرفع أسعار أسطوانات الغاز، التي تجاوزت نصف المليون ليرة بوضعها الحالي الآن، ولنا أن نتخيل إلى أي حد سيصل سعرها بعد القرار الأخير!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن أسطوانات الغاز المنزلي متواجدة بشكل دائم وبالكمية المطلوبة في السوق السوداء، لكن بسعر استغلالي خيالي، حالها غيرهما من المشتقات النفطية المتوفرة في هذه السوق! فأزمة المحروقات بتداعياتها المستمرة والمتفاقمة أصبحت مستنزفة للمواطن على الأضعدة كافة، في ظل الواقع المعيشي الصعب والضغوط سلفاً!

طعنة جديدة

في ظهر الصناعة الوطنية!

من المعروف أن الكثير من المنشآت الصناعية تعتمد على الفئول والغاز في إنتاجها، مثل منشآت صناعة الإسمنت والزجاج والأسمدة والكرتون والسيراميك والقرميد والورق الصحي والمنظفات والحديد و...، بالإضافة إلى بعض الصناعات النسيجية والغذائية!

على ذلك فإن زيادة سعر الفئول وفق النسبة الكبيرة أعلاه «11%»، أو غيره من المشتقات النفطية، سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج بنسب مقاربة أولاً، والذي بدوره سينعكس

والكارثية على مختلف القطاعات! فسلبيات زيادة أسعار المشتقات النفطية كثيرة، ابتداءً من مشهد الازدحام والانتظار المأساوي والمتكرر من أجل الحصول على مكان في وسائل المواصلات، وصولاً إلى تكاليفها التي تضاعفت دون وجود نشرة رسمية ومع غياب الرقابة، أضف إلى ذلك زيادة أجور نقل البضائع والمواد الغذائية والخضار والفواكه، والذي أدى إلى ارتفاع قياسي في أسعار تلك المواد في الأسواق المحلية، لينعكس ذلك سلباً على المواطن الذي وجد نفسه وسط عاصفة هوجاء تتراكم فيها الأزمات عليه لتزيد أعباءه وهمومه، التي زادت مشكلة توفر الغاز المنزلي!

فالمشكلة لم تعد بالارتفاعات السعرية المتلاحقة على سعر أسطوانة الغاز «المدعوم وغير المدعوم» فقط، بل بعدم تقييد المعتمد بهذا السعر ونقص الوزن في الأسطوانة المسلمة للمواطن، إذ بات لكل معتمد غاز أسعاره ونسب الربح الخاصة به بالإضافة إلى حصته من كمية الغاز في كل أسطوانة نهياً وسطواً، في ظل غياب أي دور للرقابة والتموين، وتتفاقم المشكلة مع تباعد مواعيد وصول رسائل الاستلام التي باتت تزور البيوت 3 إلى 4 مرات سنوياً فقط!

كل هذا دفع بالمواطن نحو السوق السوداء، إذ لا بديل ولا خيار آخر أمامه، ومن الطبيعي ترافق زيادة الأزمات مع زيادة استغلال المفسدين والناهبين لحاجات الناس، لكن غير المقبول وغير الطبيعي هو غياب الدولة عن كل هذا!

فبكل أريحية يعلن مصدر في تموين دمشق، نقلاً عن صحيفة الوطن بتاريخ 2024/10/16،

مروحة النتائج الكارثية لزيادة أسعار المشتقات النفطية كبيرة وواسعة بحيث تبدأ ولا تنتهي ومع كل متغير بهذه الأسعار تتفاقم الكوارث وتتعمق أكثر فأكثر

النشرات السعرية المتلاحقة تبدو وكأنها انعكاس لمتغيرات سعر التكلفة، لكنها عملياً تعكس التوجه الرسمي بتكريس تحرير أسعار المشتقات النفطية على أنها الحل لأزمة توفيرها، إلا أن الواقع والوقائع تقول إن الأزمة مستمرة، وبوتيرة أفسى وأعمق قبل وبعد كل نشرة أسعار!

مستجدات النشرة السعرية الأخيرة!

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ 2024/10/14 نشرة جديدة لأسعار المشتقات النفطية حددت فيها سعر البنزين أوكتان 90 بـ 10966 ليرة سورية للبيتر الواحد- البنزين أوكتان 95 بـ 12573 ليرة للبيتر- المازوت الحر 11183 ليرة للبيتر- الكيروسين العادي بـ 10956 ليرة للبيتر.

وما يعيننا التوقف عنده في النشرة السعرية الجديدة هو: الغاز المنزلي الحر الذي أصبح بـ 139435 ليرة للأسطوانة، بدل 121450 ليرة، أي بنسبة زيادة 15%!

الفئول الذي أصبح بـ 8583963 ليرة للطن بدل 7752633 ليرة للطن، أي بنسبة زيادة بلغت 11%!

الغاز السائل دوكما الذي أصبح بـ 13480109 ليرة، بدل 12493530 ليرة، أي بنسبة زيادة 8%!

فما هي تأثيرات الزيادات السعرية على المشتقات النفطية بالنسبة الكبيرة أعلاه؟!

سلسلة نتائج كارثية لن تنتهي!

الزيادة السعرية أعلاه اعتبرها البعض بسيطة، لكنها خلقت سلسلة كاملة من النتائج السلبية

أسعار الأسمدة تستمر بالارتفاع رسمياً والزراعة نحو الهاوية!



يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية الهامة التي تسجل المزيد من الترهل والتراجع عاماً تلو آخر، نتيجة السياسات الحكومية بمنهجها الليبرالي المشوه!

وبحسب مضمون التصريح أعلاه!

الكارثة بالآرقام!

نعود إلى الأهم في مضمون القرار، الذي حدد الأسعار الجديدة لمبيع الأسمدة على النحو التالي:

اليوريا 9,200,000 ليرة للطن بدل 8900000 ليرة، أي بنسبة زيادة تجاوزت 3% - سماد سوبر فوسفات «مخزون محلي» 6,900,000 ليرة للطن بدل 6,000,000 ليرة، أي بنسبة زيادة بلغت 15% - سماد سوبر فوسفات «إنتاج الشركة الروسية المستثمرة» 11,300,000 ليرة للطن - وسماد الكالنترو 6,200,000 ليرة للطن! 26%

الزيادة من الناحية العملية تجاوزت نسبة 5% التي تحدث عنها المصدر أعلاه، لتصل إلى 15% لبعض الأنواع!

لكن بالنظر لأسعار الأسمدة منذ بداية عام 2023 وصولاً لنهاية عامنا الحالي، أي خلال عامين، نلاحظ الكارثة! فقد ارتفعت أسعار اليوريا من 3,000,000 ليرة للطن إلى 9,200,000 ليرة، أي بواقع زيادة تجاوزت 200%!

كذلك أسعار السوبر فوسفات التي ارتفعت من 2,050,000 ليرة للطن إلى 6,900,000 ليرة، أي بنسبة زيادة بلغت 237% بعد العرض الكارثي أعلاه نتساءل هل لا تزال الأسمدة مدعومة كما تدعي الحكومة؟

الواضح أن الإجابة لا... خاصة بعد الزيادات المتتالية التي لحقت بهذا المنتج الهام للزراعة، والتي تجاوزت 650% منذ عام 2011 حتى الآن، بما يثبت مسيرة خطأ الحكومة في تحرير أسعار الأسمدة، بصرف النظر عن تداعيات ذلك السلبية، ليس على الإنتاج الزراعي والفلاح فقط، بل وعلى القطاعات

واليوم وبعد الانهيار والتراجع، وفي الوقت الذي يحتاج فيه القطاع الزراعي عامة والفلاح خاصة إلى الدعم، تأتي القرارات الحكومية لتجهز على ما تبقى من هذا القطاع، رامية بكل المناشآت المحقة ونداءات الاستغاثة عرض الحائط!

تمهيد ثم إقرار... مسرحية حكومية ممجوجة وسخيفة!

نشرت صحيفة «الوطن» بتاريخ 2024/10/16، نقلاً عن مصدر رسمي في القطاع الزراعي، عن نقاش يدور لرفع سعر الأسمدة، وخاصة سماد اليوريا، مع التأكيد أن معدل الزيادة سيكون طفيفاً بحدود 5%!

بينما أوضح مصدر في الاتحاد العام للفلاحين للصحيفة ذاتها أنه لا علم لديهم حتى الآن بذلك، وسيتم التواصل للتأكد من الموضوع، وأنه من حيث المبدأ لا مبرر لأي زيادة على أسعار الأسمدة، وخاصة أن أسعار الصرف شبه مستقرة منذ أشهر، وأي زيادة ستكون مؤثرة سلباً على الفلاح وقدرته على تأمين مستلزمات الإنتاج ومنها الأسمدة، وبالتالي على رغبته في الزراعة!

وطبعاً لم تكذب الحكومة خيراً، فبعد وقت قصير انتشرت صورة لقرار المصرف الزراعي التعاوني الذي حدد التسعيرة الجديدة للأسمدة، موقعاً بتاريخ 2024/10/13!

أول ما يتبادر إلى الذهن هو سخافة المسرحية المكررة التي باتت تعتمد عليها الجهات الرسمية قبل أو بعد كل زيادة أسعار، وبهذا الصدد كانت المسرحية أكثر سخافة، فالتواريخ أعلاه تبين أن صدور القرار كان قبل تصريح المصدر الرسمي لصحيفة الوطن، لكن الإعلان عنه أتى بعد التصريح، والأسوأ من ذلك هو تثبيت جهالة المصدر في الاتحاد العام للفلاحين

كبار الناهيين والفاستين، وبتغطية رسمية طبعاً، فجزء هام من الأسمدة التي تباع من قبل المصرف الزراعي التعاوني هي مستوردات من قبل القطاع الخاص!

زبدة القول

مما لا شك فيه أن لهذه الزيادة غير المنطقية وغير المبررة على أسعار الأسمدة نتائج كارثية عديدة، ليس فقط على القطاع الزراعي المتدهور أصلاً وإنما على العديد من القطاعات الصناعية، وهنا نحن أمام مروحة واسعة من المنتجات، مثل: الغزل والنسيج والأقمشة والألبسة، وغيرها الكثير من المنتجات التي تغطي الاحتياجات المحلية، وتصدر الفائض منها على اعتبار أن المحاصيل الزراعية تعتبر مادة أولية للعديد منها، ابتداءً من الصناعات الغذائية، وهي أيضاً مروحة واسعة من المنتجات، مثل: السكر والخميرة البرغل والفريكة والدقيق والنشاء والبسكويت والمعكرونة والشعيرية وزيت الزيتون والعصائر، وكلها مرتبط بالأمن الغذائي للمواطن الفقير، وليس انتهاءً بانعكاساتها على الثروة الحيوانية!

ليس هذا وحسب، بل إن القطاع الزراعي يعد مصدر قوت لأكثر من نصف الشعب السوري العاملين في هذا القطاع، فلنا أن نتخيل مدى تأثير مثل هكذا قرارات على الأسر الفقيرة التي ستضطر للعزوف عن العمل بالزراعة والبحث عن مصدر رزق آخر أكثر جدوى بعد خساراتها المتلاحقة، والذي سينعكس على زيادة معدلات البطالة والفقير من جهة، وعلى أسعار المنتجات الزراعية من جهة أخرى، والأخطر انعكاساته على اقتصادنا الوطني وأمننا الغذائي!

وكما هو واضح من السياسات الحكومية فالبدل متاح دائماً وأبداً ومتمثل بالاستيراد، أي مزيد من المكاسب في جيوب بعض المحظيين من كبار الحيتان والناهبين وداعميهم، وكل ذلك سيؤدي إلى استكمال التضحية بالاقتصاد الوطني!

الأخرى كافة، وخاصة على قطاع الصناعات الغذائية، والمستهلكين! فارتفاع تكلفة السماد بشكل متواتر، كل عام وينسب كبيرة، والمترافق مع إنهاء الدعم عنه وتحرير أسعاره، بالإضافة إلى محدودية كمية المخصصات الموزعة عبر المصرف الزراعي والتأخر بتسليمها، دفع بالفلاحين ليكونوا عرضة للاستغلال والتحكم من قبل تجار السوق، بالأسعار والكميات والنوع والمواصفة!

مؤشرات سعرية

تفضح نسب الفساد النهبوية!

الصادم فيما يتعلق بسعر الأسمدة في سورية هو كونه أعلى من السعر العالمي ومن الأسعار في الإقليم، حتى قبل الزيادة الأخيرة، حيث أصبح سعر الأسمدة اليوم أعلى بنسب هامة وبمعدلات ربح كبيرة تسلط الضوء على نسب نهبوية كبيرة تقدر بحدود 130%!

فحسب مقارنة بسيطة لنوع اليوريا على سبيل المثال نجد أن أسعاره عالمياً بتاريخ 2013/11/20 سجلت ما يعادل 4,455,224 ليرة للطن الواحد، بينما سجلت أسعاره محلياً بنفس التاريخ 8,000,000 ليرة للطن، أي بنسبة زيادة 100% تقريباً! وبمتابعة القراءة للبيانات السعرية نلاحظ انخفاض أسعار سماد اليوريا عالمياً في شهر نيسان من عام 2024 لما يعادل 4,019,840 ليرة للطن الواحد، واستقراره عند هذا السعر، في حين كانت النشرة الأخيرة لسعره محلياً 9,200,000 ليرة للطن، أي بنسبة زيادة تقارب 130% عن السعر العالمي، وكذلك الأمر بالنسبة للأنواع الأخرى من الأسمدة!

ولعله من الصعب تقديم ذرائع تفسر كيف يصبح سعر السماد محلياً، ومن المصرف الزراعي التعاوني كجهة رسمية، أعلى من السعر العالمي بنسب استثنائية وكبيرة كما سبق أعلاه!

لكن بالمقابل ومما لا شك فيه أن هذه الأرباح الطائلة تجد طريقها اليسير والمعبود لجيوب

سعر الأسمدة في سورية أعلى من السعر العالمي بنسب هامة وبمعدلات ربح كبيرة تسلط الضوء على نسب نهبوية كبيرة تقدر بحدود 130%

تحديد العملية التعليمية عن التجاذبات السياسية مهمة وطنية ملحة!



ظهرت إلى السطح مجدداً مشكلة المناهج التي يتم فرضها من قبل الإدارة الذاتية على المدارس في المناطق التي تسيطر عليها، وهذه المرة تفاقمت المشكلة في مدينة منبج شرق حلب، وصولاً إلى المظاهرات والإضرابات، اعتراضاً على المناهج التعليمية التي فرضتها هيئة التربية والتعليم التابعة للإدارة الذاتية مطلع العام الدراسي الحالي!

فقد فرضت الإدارة الذاتية مناهجها التعليمية في مدارس مدينة منبج كجزء من سياستها بذريعة تعزيز الهوية اللغوية والثقافية، وغيرها من المبررات والذرائع الأخرى، متناسية التداييع السلبية لذلك على المجتمع وعلى الطلاب ومستقبلهم، وخاصة طلاب شهادات التعليم الأساسي والثانوي!

وقد اتسعت موجة الاستياء والرفض الشعبي من فرض المناهج لتصل إلى مناطق أخرى تحت سيطرة الإدارة الذاتية، مثل شرق دير الزور والرقعة والطبقة!

بل الأهم على المخراجات المأمولة منها بالنسبة للطلاب، وخاصة طلاب الشهادات «الأساسي والثانوي»، وتأثير ذلك على القبول في مرحلة التعليم الجامعي بالنسبة لهؤلاء!

فإدارة هيئة التربية والتعليم التابعة للإدارة الذاتية ما زالت تسعى إلى فرض نموذجها الخاص بالمناهج التعليمية غير عابئة بمستقبل الطلاب التعليمي، وخاصة على مستوى إمكانية استكمال تعلمهم في المرحلة الجامعية!

ضريبة على حساب مستقبل الطلاب وخاصة المفقرين!

المشكلة الأهم بالنسبة للأهالي، بعيداً عن الكثير من الملاحظات على مضمين المناهج، تتعلق بمستقبل أبنائهم على مستوى استكمال تعليمهم في المرحلة الجامعية!

فالمناهج التي تفرضها الإدارة الذاتية، وصولاً إلى شهادة التعليم الثانوي، غير معترف بها من قبل الجامعات السورية والدولية على السواء، الأمر الذي يحد من إمكانية وفرص استكمال العملية التعليمية بالنسبة للطلاب في المرحلة الجامعية!

كذلك فإن المناهج المعتمدة من قبل الإدارة الذاتية تضعف التنافسية في سوق العمل أيضاً، فالمناهج المفروضة تفنقد المعايير الأكاديمية والعلمية، المحلية والدولية، بما في ذلك الاعتراف من قبل المنظمات الدولية المعنية بهذا الشأن!

فإذا كان البعض قادراً على تعليم أبنائه في المدارس والمعاهد الخاصة، أو من خلال الدروس الخصوصية، أو لنقل أبنائهم إلى خارج مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، داخلاً أو خارجاً، فإن الغالبية الفقيرة تعجز عن ذلك، ما يعني أن المشكلة ستتفاقم على مستوى الفرز الطبقي في العملية التعليمية بين من يملك ومن لا يملك!

على ذلك فإن من يدفع الضريبة الأكبر بما يخص المناهج والصراع حولها هم أبناء المفقرين فقط ولا أحد سواهم!

الاستغلال والاستثمار السياسي!

المشكلة مع تداييعها ونتائجها حتى الآن لم تكن غائبة عن حيز الاستغلال والاستثمار السياسي، بل والأمني أيضاً، من قبل بعض القوى التي لها مصلحة بتأجيج الأوضاع في مدينة منبج، وغيرها من المناطق الخاضعة للإدارة الذاتية، وصولاً إلى تفجيرها إن أمكن ذلك، خاصة مع استمرار حال التوتر والاحتقان الاجتماعي، مع ما يتبع ذلك من احتمالات مفتوحة للأسوأ على المستويات كافة، وخاصة على مستوى عوامل الأمن والأمان، الهشة أصلاً!

فما زال الإضراب مستمراً نسبياً، فالأهالي في مدينة منبج يمتنعون عن إرسال أبنائهم إلى المدارس، وهذه المرة ليس بسبب مضمون الكتاب أعلاه فقط، بل بسبب تداييع المظاهرات والإضرابات التي نجم عنها توقيف بعض أبناء المدينة من قبل الإدارة الذاتية، حيث يربط الأهالي عودة أبنائهم إلى المدارس مع الإفراج عن تم توقيفه من أبناء المدينة إثر المظاهرات!

ومع استمرار الوضع على هذه الحال من التوتر والاحتقان الأهلي مقابل التعنت من قبل الإدارة الذاتية، فإن عوامل الاستغلال لتأجيج الأوضاع في المدينة، وفي بقية المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، ستبقى مستمرة، مع أفق مفتوح لمزيد من التوتر فيها وبعمقها!

تحديد العملية التعليمية عن التجاذبات!

كل ما سبق يفسح المجال لإعادة الحديث عن ضرورة تحديد العملية التعليمية عن التجاذبات والانقسامات السياسية، وبعيداً عن فرص استغلالها لتعزيع الانقسام بما يحقق مصالح القوى المتصارعة!

فمصلحة الطلاب ومستقبلهم التعليمي يجب أن

تبقى لها الأولوية، باعتبار التعليم حقاً أساسياً يجب أن يكون مصنوعاً ومحمياً، ويجب أن يكون محط توافق لا خلاف افتراضاً، وهي على ذلك تعتبر مهمة وطنية ملحة يجب التوافق عليها من قبل جميع القوى الوطنية.

والأمر بهذا الشأن لا يقتصر على ما تفرضه الإدارة الذاتية من مناهج، سواء باللغة الكردية أو العربية، في المناطق التي تسيطر عليها، بل وفي بقية المناطق الخاضعة لسيطرة بقية القوى بحكم الأمر الواقع!

فالواقع الحالي يقول إن هناك خمسة مناهج تعليمية مختلفة على الجغرافيا السورية بكل أسف!

الأول هو المنهج الرسمي المعتمد من قبل وزارة التربية في مناطق سيطرة الدولة، وهو مناهج معتمد من قبل المنظمات الدولية ومعترف به من قبل الجامعات الدولية.

الثاني والثالث هي المناهج المعتمدة من قبل الإدارة الذاتية، أحدها باللغة الكردية، والثاني باللغة العربية، وهي مناهج لم يتم الاعتراف بها، وخاصة شهادة التعليم الثانوي!

الرابع والخامس هو المنهج الذي فرضته ما تسمى «الحكومة السورية المؤقتة» في المناطق التي تسيطر عليها، وهو أيضاً مناهج غير معترف به بالنسبة لشهادة التعليم الثانوي، بالإضافة إلى المنهج باللغة التركية في بعض مدارس في مناطق السيطرة هذه، والتي تعترف بها الجامعات التركية!

ولكم أن تتخيلوا حجم الكارثة التي تتراكم سلباتها بنتيجة تعددية المناهج بهذا الشكل، والتي لا تقف عند حدود إمكانية استكمال العملية التعليمية من عددها بالنسبة للطلاب، بل تتعداها إلى ما هو أكبر وأعمق من ذلك بكثير، وصولاً إلى تكريس تقسيم الأمر الواقع على الجغرافيا السورية!

وربما من البديهي، بعد كل ما سبق وكاختصار له، إعادة التأكيد على الحل السياسي وفق القرار الدولي 2254، وصولاً إلى التغيير الجذري والعميق والشامل، كضرورة وطنية لاستعادة وحدة البلاد ولضمان مصير ومستقبل العباد!

من يدفع الضريبة الأكبر بما يخص المناهج والصراع حولها هم أبناء المفقرين فقط ولا أحد سواهم

ضد «صنمية النقاء»... المقاومة بين العلم التحرري والأيدولوجيا

«إن كان ولعلك بـ«صنمية النقاء» يطالب بنورة مناهضة للاستعمار بلا دماء، فسوف يكون مصيرك إدانة حركات التحرر التي تشنها الشعوب المستعمرة. وسوف تكون مقيداً بلعب دور المدافعين عن الإمبريالية... وسيكون «انحيازك» إلى المضطهدين مشروطاً دوماً ببقائهم مضطهدين؛ فلن تكون معهم إلا بقدر ما يبقون ضحايا، ولكنك لن تكون معهم أبداً عندما يقاومون ويصبحون قوة تحررية». بهذا الانتقاد افنتح الشيوعي الكوبي-الأمريكي كارلوس غاريدو مقالاً هاماً من حيث وضوح الموقف تجاه «طوفان الأقصى» بعد أيام قليلة من السابع من أكتوبر 2023.

د. اسامة دليقان

في كتاب «صنمية الطهارة وأزمة الماركسية الغربية»، الصادر في ربيع العام 2023، اقتبس كارلوس غاريدو عن المؤرخ والشيوعي الإيطالي دومينيكو لوسوردو «(1941-2018)» انتقاده لهذا الموقف تجاه الشعوب المستعمرة، موقف الذين يصفون لها فقط عندما تكون ضعيفة وينصرفون عنها عندما تظهر قوتها ومقاومتها الشرسة ضد ظالمها ومحبتها. قال لوسوردو إن أمثال هؤلاء «لا يمكنهم التعاطف مع الشعب الصيني والفيتنامي والفلسطيني، إلخ، إلا عندما يكونون مضطهدين ومهانين وعاجزين «أي بينما يظلون خائعين للقوة الاستعمارية والإمبريالية»؛ وبالتالي، لا يمكن لهؤلاء دعم النضال من أجل التحرير الوطني إلا بالقدر الذي تنتم هزيمتهم فيه».

وفي مؤلفه عن «انهيار الأممية الثانية» كتب لينين: «لا توجد ظواهر «نقية»، ولا يمكن أن توجد، سواء في الطبيعة أو في المجتمع - هذا ما يعلمنا إياه الديالكتيك الماركسي، لأن الديالكتيك يظهر أن مفهوم النقاء ذاته يشير إلى ضيق معين، وجانب واحد من الإدراك البشري، الذي لا يمكنه أن يحتضن موضوعاً بكل كليته وتعميقه».

«صنمية النقاء» ضد فهم «العباءة الأيدولوجية»

إن الموضوع الذي يتحدث عنه هذا النقد الذي يقفم غاريدو يتقاطع مع فهمنا لظاهرة هامة في تحديد الموقف السياسي والعملية والنضالي من حركات المقاومة الإسلامية في منطقتنا، مثل حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله. فالمقاومة كما كل الظواهر «معقدة» وليست نقية في كل زمان ومكان، والنقاء هنا ليس حكماً أخلاقياً، بل نقصد النقاء المتخيل عبر تعميم نموذج واحد للمقاومة ضد الاستعمار والإمبريالية، كان بالفعل له تاريخه الهام، في منطقتنا والعالم، متمثلاً بأنه كان ذا عباءة «شيعوية» أو يسارية أو قومية عربية... ولكن ظروفاً تاريخية أدت لتراجع هذا الشكل الأيدولوجي وكسوفه المؤقت بالمعنى التاريخي، إبان فترة التراجع خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ولكن كما تم التأكيد مراراً بأن المجتمع كالطبيعة لا يقبل الفراغ، ولذلك ستنشأ ونشأت مقاومات هذه الشعوب بشكلها المعاصر الذي نراه، وهي في محتواها واتجاهها الأساسي تقدمية لأنها تضطلع بلعب دور رأس الحربة في الصراع مع الإمبريالية الأمريكية والحركة الصهيونية وأخطر كيان عصري استعماري في التاريخ الحديث: «إسرائيل» / الكيان الصهيوني.

ولذلك فإن الموقف التقدمي السليم من نضال المقاومة ضد العدو الصهيوني الغاشي يهيمه أنها مقاومة ناجحة في أداء مهمتها، وأقل أهمية بكثير ما هي العباءة الأيدولوجية التي ترتديها طالما أنها تؤدي مهمتها بنجاح -إنها «يسار فعلي» في هذه المهمة- وفي الحقيقة



الاستعمارية «الإسرائيلية» العنصرية هو نضال من أجل الإنسانية، من أجل المستغلين والمضطهدين في مختلف أنحاء العالم. إنه نضال من أجل الحياة، نضال ضد آلة الموت الإمبريالية-«الإسرائيلية».

إن الظلم الذي يمارسه «الإسرائيليون» على الفلسطينيين يفسد الروح البشرية للظالمين أيضاً. وكما قال السياسي ديونيسيوس يوبانكي، من شعوب البيرو الأصلية، في خطاب له عام 1810: «إن الشعب الذي يظهد شعباً آخر لا يمكن أن يكون حراً». ولا يمكن للمستوطنين «الإسرائيليين» أن يكونوا أحراراً، ولا يمكن أن يختبروا استقلالاً إنسانياً حقيقياً، بقدر ما يربطون وجودهم بقمع وإبادة الشعب الفلسطيني. وفي قمعهم للفلسطينيين، فإنهم يخنقون قدرتهم هم أنفسهم على العيش حياة إنسانية كاملة... إن المجتمع الذي يقوم على مثل هذا الأزدراء والمحو الظالم «للاخر» يدمر نفسه من الداخل.

إن الحرية الفلسطينية لا بد أن تكتسب، على حد تعبير مالكولم إكس «بأي وسيلة ضرورية». إن النضال الفلسطيني الظافر هو في مصلحة البشرية جمعاء؛ لكل الشعوب العاملة والمضطهدة في العالم. ويتعين على الاشتراكيين أن يقفوا إلى جانب النضال الفلسطيني من أجل الحرية. ويتعين علينا أن نتصدى لجهود الإبادة الجماعية الصهيونية، وتلك التي يردها ساستنا الراسماليون الفارغون أخلاقياً.

إن الإنسانية ترى نفسها في نضال الفلسطينيين، لأنه وكما قال تشي غيفارا: «هذه الإنسانية العظيمة قالت: كفى! وبدأت في السير. ولن تتوقف مسيرة العمالة حتى يحققوا الاستقلال الحقيقي، الذي ماتوا من أجله أكثر من مرة دون جدوى. والآن، على أية حال، فإن أولئك الذين سيموتون، سيموتون مثل أولئك الذين في كوبا، أولئك الذين في «بلابا خيرون»، سيموتون من أجل استقلالهم الوحيد الحقيقي غير القابل للصراف!».

لكل شيء آخر؛ إنها معاملة مجردة، لأنها عاجزة عن التمييز بين أشكال معينة من العنف؛ بين العنف الدائم الذي يمارسه المضطهدون، والعنف التحرري الذي يمارسه المضطهدون. إن مساواة عنف نضال الشعوب من أجل الحرية بعنف المستغلين والمضطهدين أمر سخيف وفارغ، تماماً مثل القول بأن «السيف الذي يلعب في أيدي أبطال الحرية يشبه السيف الذي يتسلح به أعوان الطغيان».

إن القضية الأساسية هنا في العنف هي من يمارسه وضد من، ولأي غاية. إن الانتفاضة الفلسطينية هي عنف مشروع للدفاع عن النفس يمارسه شعب ضد «دولة» احتلال تمارس نظام الفصل العنصري. إنه عنف المستعمرين ضد المستعمرين من أجل الحرية. إنه عنف تم اللجوء إليه كإحدى آخر في نضال طويل ضد الاستعمار الصهيوني. إنه الطريق الوحيد الذي تركه المستعمرون للفلسطينيين للقتال من أجل حريتهم. إن العنف كما أشار فيدل كاسترو، هو الطريق الذي يفرضه الظالمون على الشعب، حيث يتم اللجوء إليه عندما تستنفد كل وسائل النضال الأخرى، أو لا تكون كافية لوحدها. إننا لا بد وأن نتذكر كلمات باولو فرييري: «لم يسبق في التاريخ أن كان المظلومون هم البادئون بالعنف».

ولكن نضالهم من أجل الحرية لا يقتصر على الفلسطينيين. إن هزيمة «إسرائيل»، البؤرة الاستيطانية للإمبريالية الأميركية فيما يسمى «الشرق الأوسط» أو «رابعة الإمبريالية في الشرق الأوسط» كما وصفها كوامي توري، ستكون انتصاراً للبشرية جمعاء.

إن هزيمة الإمبريالية في أي ركن من أركان الأرض، كما أشار تشي غيفارا، لا بد وأن يحتفل بها كل شيوعي وكل شخص مدفوع بحب عميق للإنسانية. إن الإمبرياليين يكرهون البشرية؛ ونظامهم الرأسمالي يقوِّض، كما أشار ماركس «المصدرين الأصليين لكل ثروة - الأرض والعمل». إن النضال الفلسطيني ضد البؤرة الاستيطانية

حتى إذا راجعنا بعض أدبيات هذه المقاومة نجدها هي نفسها مضطرة بشكل أو بآخر إلى أن تنظر إلى نفسها وتقدم نفسها على أنها أوسع من عبايتها الأيدولوجية الضيقة، ونرى أنها تصدر خطاباً يلامس القضية الأممية أيضاً بشكل أو بآخر، على الأقل في أن الصراع مع الإمبريالية والصهيونية بوصفهما الظلم الأكبر في عصرنا، هي قضية أممية بالفعل. فلنقرأ على سبيل المثال ما قاله الشهيد حسن نصر الله أمين عام حزب الله في أحد خطباته القديمة: «إن الخيار الكبرلائي هو هذا المضمون، هو هذه الفكرة، هو ليس خياراً مذهبياً، ليس خياراً طائفيًا، ليس خياراً شيعياً، ليس خياراً إسلامياً بالمعنى الطائفي. هو خيار لكل إنسان، كل شعب، كل فئة، كل قوم، تقرر أن تدافع عن حقها، وأن تضحي من أجل حقها، وأن تبذل دمها، وأن ترفض الذل والهوان، وتقف وتجاهد وتضحي، تستنصر، مهما كان العدو قوياً وجباراً وقاهرًا».

وفي خطاب آخر قال نصر الله: «أنا أقول أن خيار الشعب الفيتنامي كان خياراً كبرلائياً، رغم أن الشعب الفيتنامي لم يسمع بالحسين عليه السلام. خيار غاندي ونهرو وهؤلاء... هم أيضاً كانوا يتحدثون أنهم تعلموا المواجهة من الحسين بن علي. الخيار الكبرلائي هو خيار إنساني ينطلق من فطرة الإنسان، فالإنسان بفطرته يرفض الذل والهوان والظلم، ويسعى إلى أن يكون هو وشعبه وأمتة عزيزاً كريماً مصاناً، يعيش حياة هانئة وسعيدة».

تقييم ماركسي غير صنمي لـ 7 أكتوبر

ضمن فهم مشابه لهذا وبعيداً عن الوقوع في «صنمية النقاء» استطاع غاريدو أن يتخذ موقفاً ماركسياً سليماً تجاه أحداث السابع من أكتوبر 2023 وما تلاه من حرب الإبادة الجماعية الصهيونية في غزة. ونورد فيما تبقى أدناه ما نشره غاريدو بعد ثلاثة أيام من «طوفان الأقصى»:

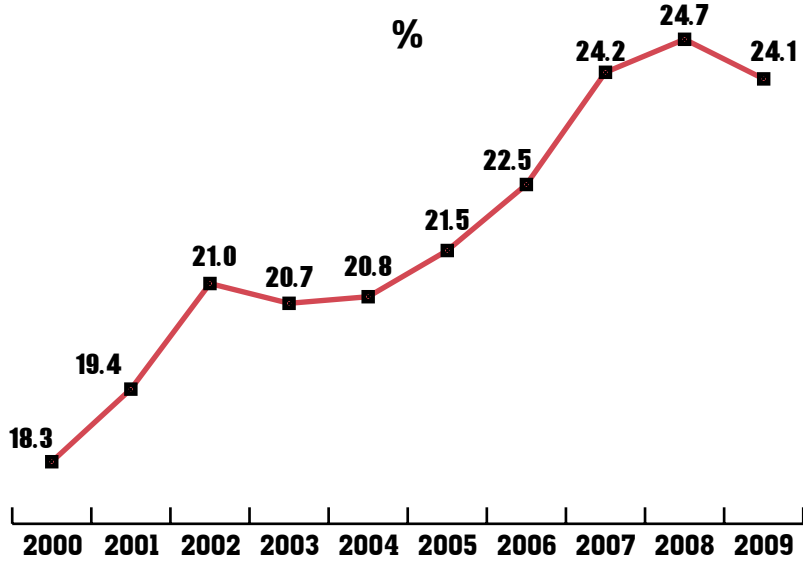
إن معاملة اليسار الغربي للعنف، تشبه معاملته

النضال الفلسطيني
الظافر هو في
مصلحة البشرية
جمعاء لكل
الشعوب العاملة
والمضطهدة في
العالم

شعبوية حكومية في خدمة رأس المال:



نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي في سورية



الاقتصادي؟
الإجابة البديهية عن السؤال هي أن ارتفاع نسب الاستثمار لن تؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع في نسب النمو الاقتصادي في ظل العائدية المنخفضة لليرة السورية في الاستثمارات. وقبل الخوض في الأسباب الحقيقية لانخفاض عائدية الاستثمار حالياً في سورية، يجب أن نلقي نظرة على وضع هذه العائدية في الاقتصاد السوري تاريخياً، وهل كانت عالقة دائماً عند حدود النسب الضئيلة التي هي عليها اليوم؟

وفقاً للمتوافر من معلومات اقتصادية، فإن نسبة العائدية وصلت في أحسن أحوالها إلى 42% وذلك في الخطة الخمسية الرابعة (من عام 1971 إلى عام 1975). وبدأت هذه النسبة بالانخفاض التدريجي حتى وصلت إلى حدود 34% وسطياً بين أعوام 1996-1990، ثم انخفضت إلى نحو 29% وسطياً بين أعوام 1997-2003، وصولاً إلى 20% وسطياً بين أعوام 2004-2010، وما نعرفه عن سنوات انفجار الأزمة في

حول أرقام النمو والاستثمار وانخفاض العائدية

وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء، ولأرقام البنك الدولي، كانت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي السوري تبلغ معدل 4.3% سنوياً بين عامي 2000 و2010 «الملفت أن معدل التضخم السنوي كان أكبر من ذلك، وبلغ وسطياً 4.9%».

وللمفارقة، فقد تجاوزت نسب النمو المنخفضة هذه خلال السنوات 2000-2010، مع ارتفاع في معدلات الاستثمار: حيث شكّل الاستثمار نسبة 18.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000، وارتفع إلى 19.4% في عام 2001، وواصل ارتفاعه ليزيد عن 24% في أعوام 2007 و2008 و2009. وهذا ما يدفع للسؤال: لماذا ظلت نسب النمو عند مستواها المتدني والمتقارب عبر السنوات، بينما كانت نسب الاستثمار المعلنة في ازدياد دائم؟ ولماذا لم تنعكس زيادة نسب الاستثمار هذه ارتفاعاً في نسب النمو

لا تزال تتفاعل التصريحات التي أطلقتها رئاسة الوزراء في سورية خلال الجلسة الأسبوعية يوم الثلاثاء 8/10/2024، حيث شدد رئيس الوزراء على أن السياسات الاقتصادية يجب أن تعتمد على «الجدوى» و«العائدية» كأساس لاتخاذ القرارات على المستوى الوطني. وترافق ذلك مع انتقاد مباشر لما أسماه «الشعبوية» التي فسرها البعض بأنها «اتخاذ قرارات اقتصادية ترضي المطالب الشعبية دون تحقيق جدوى اقتصادية فعلية». فهل تبرر الحكومة بهذه التصريحات قرارات جديدة متسارعة تصب في مصلحة رأس المال على حساب الناس؟ في هذا المقال، سنتطرق لهذه الإشكالية ونقيم وضع «الجدوى» و«العائدية» في الاقتصاد السوري منذ ما قبل مطلع الألفية الحالية.

■ احمد الزر

قد يبدو مجدياً وذو عائدية مرجوة إذا حقق أرباحاً سريعة. أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فتقييم العائدية يقتضي النظر إلى التأثير الشامل للمشاريع الاقتصادية على المستوى الوطني كله. هل هذه المشاريع ستخلق فرص عمل مستدامة؟ هل ستؤدي إلى تحسين مستوى التعليم أو الصحة مثلاً؟ هذه الأسئلة هي التي يجب أن تطرح عند الحديث عن «العائدية» في الاقتصاد الكلي، وهي بعيدة عن معايير الربحية المؤقتة ضيقة الأفق.

والإشكالية التي تثيرها تصريحات رئيس الوزراء هي فكرة أن «الجدوى» و«العائدية» يجب أن تكونا المعيار الحاسم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الوطنية. وبالنظر إلى السياق الكامل للأداء الاقتصادي السوري، وما نعرفه من توجهات حكومية، يبدو واضحاً أن المقصود في التصريحات الحكومية الأخيرة هو العمل لتغليب معايير «الجدوى» و«العائدية» بمعناها الاقتصادية الجزئي والمباشر، أي الربحية السريعة والناتج المالية المباشرة، وهو ما يتسق مع التوجهات الرسمية في البلاد لتصفية قطاعات الدولة وخصخصتها بزعم أن هذا كفيل برفع عائدية القطاعات التي تتم خصخصتها.

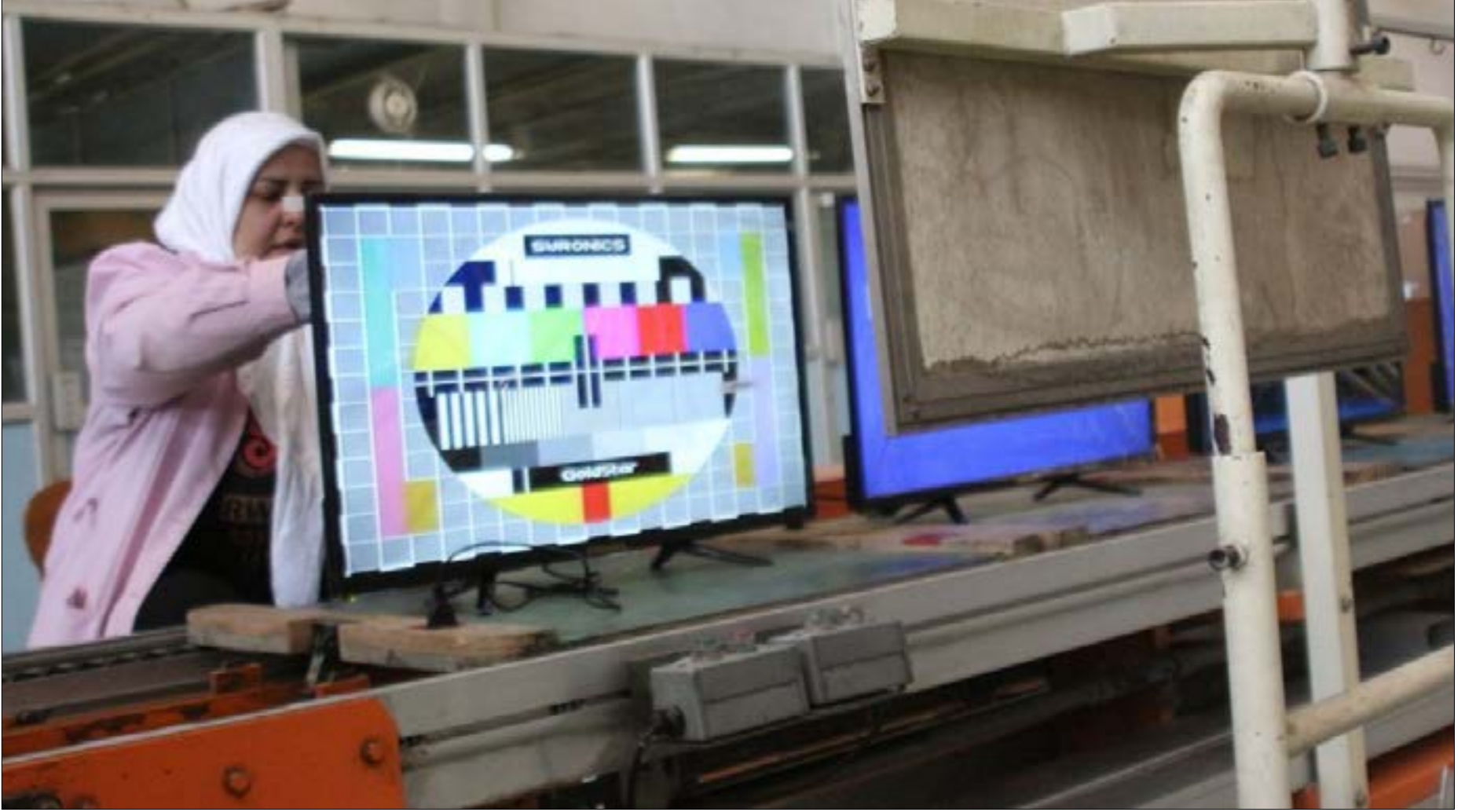
تأتي تصريحات رئيس الوزراء السوري في ظل أزمة اقتصادية خانقة تمر بها البلاد نتيجة الحرب الطويلة وتدهور البنية التحتية ونهب الفساد الكبير المتواصل والمضي قدماً في تصفية قطاعات الدولة الواحد تلو الآخر. ومن خلال هذه التصريحات، يبدو أن الحكومة تحاول إضفاء الشرعية على المزيد من القرارات المنتظرة في هذا المسار، محاولة في الوقت ذاته تبرير تخفيض الدعم والحد من الإنفاق الاجتماعي على أساس الفكرة القائلة بأنه «لا يحقق الجدوى الاقتصادية المطلوبة».

«الجدوى» و«العائدية» كمحددات رئيسية

عند الحديث عن «الجدوى» و«العائدية»، فإن أول ما ينبغي لفت النظر إليه هو وجوب التفريق بين مستويين: مستوى الاقتصاد الجزئي «الميكرو» ومستوى الاقتصاد الكلي «الماكرو». فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، تكون الجدوى واضحة ومباشرة، فهي تتعلق بربحية المشاريع الفردية أو القرارات الاقتصادية المحددة. على سبيل المثال، إن مشروع بناء مركز تجاري أو زيادة الإنتاج في قطاع معين

لا يمكن رفع نسب النمو دون رفع عائدية رأس المال وهذا غير ممكن ما لم يجر اجتثاث الفساد الكبير

بيع قطاعات الدولة بخريعة «العائدية»

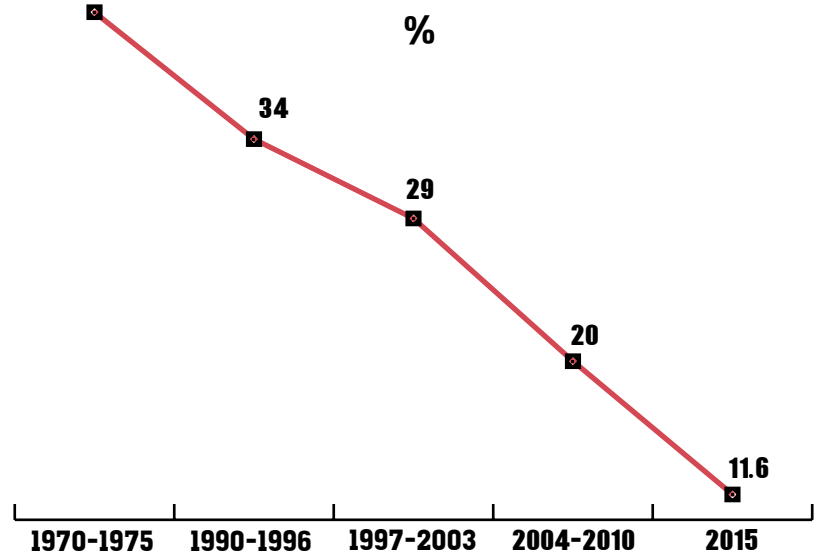


الحكومة عن «الشعبوية» في السياسات الاقتصادية وتوحيها تحقيق «الجدوى» و«العائدية» لنفسها لكنها موجهة لمصلحة أصحاب الربح الكبير. إذ أن تجاهل المؤشرات الاقتصادية الحقيقية والواقع الاجتماعي المتدهور لمصلحة قرارات تخدم أصحاب الربح الكبير لا يعني شيئاً سوى توعد الشعب السوري بمزيد من الإفكار والتهميش.

وما تعتبره الحكومة «جديداً» و«كسراً» للمحرمات» في الحديث حول التخلي عن دور الدولة في قطاعات الاقتصاد الوطني، ولا سيما الصناعة، شاهدنا جميعاً نتائج الملموسة في التجارب المشابهة في دول أوروبا الشرقية ومنطقتنا، حيث تلازم تطبيق الوصفات الليبرالية مع انخفاض نسب النمو إلى ما دون الصفر.

في ضوء ما سبق، يمكن القول: إن حديث

نسبة عائدية الاستثمار في الاقتصاد السوري



نسب يمكن تقديرها بما بين 60-70% من الدخل الوطني.

ويؤثر هذا الفاقد الاقتصادي «الذي يشكل النهب الكبير محوره الأساسي، ويقارب نسبة 80% منه» بشكل مباشر على عائدية رأس المال الموظف في الاقتصاد الوطني، ولهذا يمكن القول إنه لن يكون بالإمكان رفع نسب النمو دون رفع عائدية رأس المال الموظف، ولا يمكن رفع عائدية رأس المال الموظف ما لم يجر اجتثاث الفساد الكبير، وعليه، يبدو جلياً أن مسألة رفع نسب النمو في الاقتصاد الوطني ليست مسألة اقتصادية بحتة ولا تقنية، بل مسألة قرار سياسي ووطني أولاً وأخيراً.

وبناءً عليه، فإن أي حديث عن النمو في سورية لا يصح ما لم يقترن بتغيير النموذج الاقتصادي القائم تغييراً جذرياً، والانتقال إلى نموذج اقتصادي جديد قادر على إنجاز مهمة النمو. وبطبيعة الحال، فإن النموذج المطلوب مخالف تماماً للنموذج القائم على تحميل القطاع العام مسؤولية ما وصل إليه الاقتصاد السوري من تدهور.

سورية أن عائدية الاستثمار في الاقتصاد السوري وصلت في عام 2015 إلى نسبة تقارب نسبة 11,6%، وهي بالتأكيد اليوم أقل من ذلك.

السؤال الأساسي: لماذا نسبة العائدية منخفضة في سورية؟

هنالك في البلاد اليوم من يحاول أن يبسط الإجابة عن هذا السؤال - سواء عن حسن نية أو سوءها - زاعماً أن سبب انخفاض عائدية رأس المال في سورية هو وجود قطاع الدولة والبيروقراطية التي تحكم عمله، في محاولة لتشثيت الانتباه عن السبب الحقيقي الفعلي، وهو الفاقد الاقتصادي بسبب عمليات النهب الكبير التي يتعرض لها الاقتصاد السوري والقطاع العام خصوصاً الذي يشكل عصب الاقتصاد الوطني.

وتصل التقديرات إلى أن حجم هذا الفاقد كان يعادل نحو 30% من الدخل الوطني في سبعينيات القرن الماضي، وظل يرتفع حجمه من ذلك الحين حتى يومنا هذا إلى

حديث الحكومة عن «الشعبوية» في السياسات الاقتصادية ليس سوى نوع من الشعبوية نفسها



خط الفقر الذي يحدده البنك الدولي



بين 1,90 دولار في اليوم، و2,15 دولار في اليوم، و5 دولار في اليوم، كخطوط معيّنة من قبل جهات مختلفة، وأزمان مختلفة، يبدو أن مقياس الفقر غير نافع لقياس الفقر العالمي الحقيقي. وكما ذهب البعض، فإن بعض هذه المعايير تجعل العبيد في عصر العبودية يعيشون أفضل من فقراء اليوم. عن هذا الأمر يتحدث الاقتصادي البريطاني غزير الإنتاج، والناشط في الحركة العمالية: مايكل روبرتس.

■ مايكل روبرتس
ترجمة: قاسيون

28 من أفقر دول العالم، معبراً عنها بمعادلات القوة الشرائية لعام 2017.

في سبتمبر/أيلول 2022، ارتفع الرقم الذي تمّ تحديد خط الفقر عنده من 1,90 دولار إلى 2,15 دولار في اليوم. ويعكس هذا تغييراً في الوحدات التي يعبر بها البنك الدولي عن بياناته عن الفقر وعدم المساواة - من الدولارات الدولية المعطاة بأسعار عام 2011 إلى الدولارات الدولية المعطاة بأسعار عام 2017. وهذا يعني أن أي شخص يعيش بأقل من 2,15 دولار في اليوم يُعتبر أنه يعيش في «فقر مدقع». ويعيش ما يقرب من 700 مليون شخص على مستوى العالم في هذا الوضع. تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن حصة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع على مستوى العالم لعام 2019 - أحدث سنة إحصاء متاحة - تبلغ 8,4%، أو نحو 700 مليون شخص.

ولكن هذا الرقم العالمي لا يعطي مقياساً دقيقاً للفقر. هناك فقراء في كل بلد، أشخاص يعيشون في مساكن فقيرة ويكافحون من أجل تحمل تكاليف السلع والخدمات الأساسية مثل التدفئة والنقل والطعام الصحي لأنفسهم وأسرهم. لذا فإن تعريف الفقر يختلف من بلد إلى آخر، ولكن في البلدان ذات الدخل المرتفع، يبلغ خط الفقر نحو 30 دولاراً في اليوم. وحتى في أغنى بلدان العالم، تعيش نسبة كبيرة من الناس - واحد من كل 5 و10 أشخاص - تحت خط الفقر هذا. وإذا طبقنا خط الفقر البالغ 30 دولاراً في اليوم

على توزيع الدخل العالمي، سيظهر لنا بأن 85% من سكان العالم - يعيشون على أقل من 30 دولاراً في اليوم. وهذا يعني 6,7 مليار شخص.

أسوأ من العبيد

لقد أنتج المؤرخ ميخائيل مواتسوس Michail Moatsos مجموعة بيانات عالمية جديدة تعود إلى قرنين من الزمان. وفقاً لأبحاثه، كان ثلاثة أرباع سكان العالم يعيشون في فقر مدقع في عام 1820. هذا يعني أنهم «لم يتمكنوا من تحمل تكاليف مساحة صغيرة للعيش، وبعض القدرة على التدفئة، وطعام لا يسبب سوء التغذية». ولكن منذ ذلك الحين انخفض هذا الرقم بشكل حاد. إن نسبة الفقر المدقع في العالم، كما يعرفها البنك الدولي، قد انخفضت بشكل حاد بعد فترة معيّنة، ولم تتراجع نسبة سكان العالم الذين يعيشون في «فقر مدقع» بسرعة كبيرة كما حدث في العقود الثلاثة الأخيرة. أي أن الحد من الفقر المدقع في تلك الفترة كان الأسرع في التاريخ الحديث.

إذا هل انتهى الفقر العالمي تقريباً؟ هذا يتوقف على ما إذا كنت تقبل مؤشر خط الفقر العالمي الذي وضعه البنك الدولي. إن محتوى مؤشر خط الفقر العالمي مشكوك فيه على أقل تقدير. وعلى النقيض من العديد من الخطوط الوطنية، فإنه لا يستند إلى أي تقييم مباشر لتكلفة الاحتياجات الأساسية. إنه خط مطلق، ثابت القيمة. يوحى استخدام هذا المقياس بأن «الفقر المدقع» كان القاعدة بالنسبة لجميع البشر تقريباً طيلة التاريخ، حتى القرن التاسع عشر، عندما جاء الاستعمار والرأسمالية أخيراً «لإنقاذنا».

لكن روبرت أئين شكك في هذا الاستنتاج. فهو يبين أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي التي يستخدمها البنك الدولي تؤدي إلى تشوهات كبيرة عندما تستخدم لتقييم الفقر. بدلاً من

ذلك، وباستخدام بيانات الاستهلاك، يبني أئين خط فقر «الاحتياجات الأساسية» الذي يعادل تقريباً خط البنك الدولي البالغ 1,90 دولار، ويحسب حصة الناس الذين يعيشون تحت هذا الخط في ثلاث مناطق رئيسية: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والهند. وتظهر النتائج أن المعدلات المرتفعة للفقر المدقع في آسيا هي في واقع الأمر ظاهرة حديثة - «تطور من حقبة الاستعمار»، كما يكتب أئين: «ربما كانت هناك عوامل عديدة متداخلة، ولكن الإمبريالية والعولمة لا بد وأنهما لعبتا دوراً رئيسياً». تشير نتائج أئين إلى أن الفقر المدقع في آسيا في القرن العشرين كان أسوأ كثيراً مما كان عليه في ظل الإقطاع في القرن الثالث عشر. الواقع أن أئين يجد أن خط الفقر البالغ 1,90 دولار في اليوم أقل من مستوى استهلاك العبيد في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر. بعبارة أخرى، فإن عتبة الفقر التي يستخدمها البنك الدولي، والتي تدعم سرد «التقدم»، هي أقل من مستوى العبودية.

إن خط الفقر العالمي الذي حدده البنك الدولي عند 2,15 دولار في اليوم منخفض بشكل مثير للسخرية. فخمسة دولارات في اليوم هي الحد الأدنى الضروري لشراء ما يكفي من الغذاء وفقاً لحسابات وزارة الزراعة الأميركية. وهذا لا يأخذ في الاعتبار المتطلبات الأخرى اللازمة للبقاء على قيد الحياة، مثل المأوى والملابس. وفي الهند، لا يزال الأطفال الذين يعيشون على 2,15 دولار في اليوم يواجهون احتمالات تصل إلى 60% للإصابة بسوء التغذية. وفي النيجر، يبلغ معدل الوفيات بين الرضع الذين يعيشون على 2,15 دولار ثلاثة أمثال المتوسط العالمي. يتمتع أقل من 1% من سكان أفريقيا بدخل أعلى من متوسط الدخل في الغرب.

يوحى البنك الدولي بأن الرأسمالية «أنقذتنا» ولكن الفقر المدقع بأسيا القرن الـ 20 كان أسوأ كثيراً مما في إقطاعية القرن 13

أقل من مستوى العبيد وأقنان الأرض!



ففي الوقت الحالي، تبلغ المساعدات الإنمائية الدولية أكثر من مائة مليار دولار أمريكي سنوياً، وهذا يزيد فقط خمسة أمثال على المكافأة التي دفعها موظفو بنك غولدمان ساكس Goldman Sachs لأنفسهم خلال عام أزمة واحد، وأكثر من خمسة أمثال الدخل السنوي المتدفق من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية. ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بلغ متوسط التحويلات الصافية الموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة 700 مليار دولار أمريكي سنوياً، حتى بعد أخذ المساعدات الخارجية في الاعتبار. وحتى الآن، بعيداً عن تحويل الموارد من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة للحد من الفقر العالمي، فإن العكس هو الصحيح.

واختتم مقرر الأمم المتحدة فيليب ستون تقريره إلى الأمم المتحدة بشأن الفقر العالمي بالإشارة إلى أنه «باستخدام معدلات النمو التاريخية واستبعاد أي آثار سلبية لتغير المناخ [وهو سيناريو مستحيل]، فإن القضاء على الفقر سيستغرق 100 عام بموجب خط البنك الدولي و200 عام بموجب خط 5 دولارات في اليوم [أجندة 2030]. وهذا يتطلب أيضاً زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 15 أو 173 ضعفاً على التوالي». كما كتب بروفيسور التحليل البيانات الاقتصادي ماكس روسر، قبل أن يحدث البنك الدولي مؤشر الفقر إلى 2,15 في اليوم: «إن خط الفقر المنخفض للغاية الذي تعتمد عليه الأمم المتحدة يتمتع بميزة تتمثل في أنه يلفت الانتباه إلى أفقر الناس في العالم. ولكنه يعاني من عيب يتمثل في تجاهله لما يحدث لمداخيل 90% من سكان العالم الذين يعيشون فوق عتبة الفقر المدقع».

يبدو أن الفقراء سيبقون فقراء دائماً في ظل الرأسمالية.

في جميع البلدان نسبة كبيرة من الناس في فقر. حتى في أغنى دول العالم، تعيش نسبة كبيرة من الناس - واحد من كل 5 و10 أشخاص - تحت خط الفقر هذا. لم تقم أي دولة، حتى أغنى الدول، بالقضاء على الفقر. لا توجد دول «متقدمة».

إن الحد الأدنى الذي يحتاج إليه الاقتصاد العالمي هو أن يتضاعف خمسة أضعاف حتى يتسنى لنا أن نخفض الفقر العالمي الذي يبلغ معدله ثلاثين دولاراً يومياً بشكل كبير. وفي هذا السيناريو سوف تختفي التفاوتات بين بلدان العالم بالكامل. ومن ثم ينبغي لنا أن ننظر إلى هذا السيناريو باعتباره حساباً للحد الأدنى الضروري من النمو لإنهاء الفقر.

إن معدلات النمو الأعلى في البلدان الفقيرة قد تؤدي إلى تقارب مستويات المعيشة على مستوى العالم. ويرى البنك الدولي أن القيد الرئيسي الذي يحول دون القضاء على الفقر المدقع» يتمثل في فشل نقل الموارد من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة. وهذا يعني أن الفقر «كما هو محدد» يمكن القضاء عليه إذا اختارت الحكومات القيام بذلك. وقد شرح البنك الدولي الأمر على النحو التالي: «لنفترض أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم النامي ككل يبلغ 5% سنوياً، وإذا كان 10% من هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى 21% من سكان العالم النامي الذين يعانون من الفقر المدقع، وإذا تم توزيع هذه النسبة على النحو الذي يجعل نمو دخل كل شخص فقير يعادل تماماً الهوة بينه وبين خط الفقر الذي حدده البنك الدولي، فإن الفقر المدقع سوف ينتهي». ولكن لا توجد أي مؤشرات على أن الاقتصادات الجديدة التي لا تزال تقبع تحت تأثير الاستعمار القديم، والتي لا تزال ترزح تحت وطأة الإمبريالية المستمرة، لديها أي أمل في سد الفجوة في الدخل مع الكتلة الإمبريالية.

تحت هذا الخط في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط بنحو 140 مليون شخص. على هذا، فإن مستوى معيشة أفقر فقراء العالم، الذين يعيشون على نصف خط الفقر الذي حدده البنك الدولي، لم يرتفع إلا بمقدار ضئيل في ثلاثين عاماً. كما أن العالم ليس حتى قريباً من القضاء على الفقر.

لنتأمل هنا طريقة أخرى لقياس الفقر العالمي. قبل قرنين من الزمان كانت الغالبية العظمى من الناس في السويد يعيشون في فقر مدقع، فكان كل طفل رابع يموت، وكان ما يقرب من 90% من السكان فقراء للغاية إلى الحد الذي لم يكن بوسعهم معه تحمل تكاليف مساحة صغيرة للعيش، أو الحد الأدنى من القدرة على التدفئة، أو الطعام الذي لا يسبب سوء التغذية. واليوم، تم تحديد خط الفقر في السويد بنحو 30 دولاراً يومياً «على أساس تعادل القوة الشرائية PPP». بفضل النمو الاقتصادي القوي في القرن الماضي أصبح من الممكن أن يعيش أغلب السويديين الآن فوق خط الفقر هذا.

يبدو هذا مقياساً جيداً لكل شعوب العالم. إذا اعتمدنا على عتبة الثلاثين دولاراً يومياً كتعريف للفقر العالمي، وأخذنا في الاعتبار مستويات الأسعار المختلفة عبر البلدان، فإن أحدث الإحصاءات تظهر أن 85% من سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر هذا. وهذا يعني 6,7 مليار إنسان.

بدلاً من انتعاش مليار شخص من براثن الفقر وانخفاض عالمي من 35% في عام 1990 إلى 9% في عام 2018 باستخدام مؤشر الفقر المدقع للبنك الدولي، إذا استخدمنا مؤشر 5 دولارات في اليوم كان لا يزال هناك 40% من سكان العالم في فقر، وعند 10 دولارات في اليوم كانت النسبة 62%، وعند 30 دولاراً كانت 85% تعيش

2,7 إلى 3,9 أضعاف مقياس البنك الدولي

في بحث نُشر عام 2006، استخدم بيتر إدوارد Peter Edward من جامعة نيوكاسل مقياساً يشير إلى أنه من أجل تحقيق متوسط عمر بشري طبيعي يزيد قليلاً على 70 عاماً، يحتاج الناس إلى ما يتراوح بين 2,7 و3,9 أضعاف خط الفقر الحالي الذي حدده البنك الدولي. في الماضي، كان هذا الخط 5 دولارات يومياً. وباستخدام حسابات البنك الدولي الجديدة، أصبح هذا الخط نحو 7,40 دولارات يومياً. وهذا يعني أن نحو 4,2 مليار إنسان يعيشون في فقر اليوم، أو ما ازداد بنحو مليار شخص على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية.

كان النمو الاقتصادي الضخم الذي انتشل 800 مليون صيني من براثن الفقر المدقع منذ عام 1990 مساهماً رئيسياً في التراجع العالمي في معدلات الفقر. وقد وجد بيتر إدوارد أن هناك 1,139 مليار شخص يحصلون على أقل من دولار واحد في اليوم في عام 1993، وانخفض هذا العدد إلى 1,093 مليار في عام 2001، أي بانخفاض قدره 85 مليون شخص. ولكن الانخفاض الذي شهدته الصين خلال تلك الفترة بلغ 108 ملايين شخص «ولم يتغير في الهند»، وبالتالي فإن كل الانخفاض في أعداد الفقراء «وليس النسبة المئوية» كان راجعاً إلى الصين. إذا استبعدنا الصين، فإن إجمالي أعداد الفقراء ظل دون تغيير في أغلب المناطق، في حين ارتفع بشكل ملحوظ في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

هناك مقياس آخر للفقر، وهو مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، الذي يغطي 101 دولة نامية. يعطي هذا المؤشر معدل فقر بنسبة 23% وليس 8% في الفترة ما بين عامي 1990 و2015، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون

كل الانخفاض في اعداد الفقراء وليس «النسبة المئوية» فقط كان راجعاً إلى الصين

تحذير من «إسرائيل»: «النجاحات التكتيكية لا تضمن نصراً استراتيجياً»



نشرت في الأيام القليلة الماضية مجموعة من المقالات في الصحف ووسائل الإعلام «الإسرائيلية» تضع جملتها من المخاوف القائمة في ظل المشهد المعقد، والأزمة المتفاقمة التي يعيشها الكيان، فأعلن عن استشهاد السنوار لم يترك «ارتياحاً» لدى المحللين والكتاب، فهم وأن كانوا يقولون: إنه «إنجاز جديد» إلا أنه غير كافٍ للخروج من البئر.

إعداد قاسيون

يمكننا رصد بعض الأفكار في النشرات اليومية التي يترجمها مركز الدراسات الفلسطينية عن مقالات منشورة في صحافة العدو، وفيما يلي أبرز ما قيل مؤخراً.

«المطلوب إنهاء الحرب بسرعة»

في موقع قناة N12 كتب عاموس يادلين: إن «السنوار أراد إلحاق ضرر غير مسبوق بـ [إسرائيل]» وهو ما يوضح الأهمية الاستراتيجية لعملية طوفان الأقصى، واعتبر الكاتب أن المطلوب اليوم هو أن تتجه [إسرائيل] إلى إعلان استعدادها لإنهاء الحرب، بشرط إطلاق كل الرهائن دفعة واحدة، مقابل وقف إطلاق النار مدة أسبوع! على أن يقدم الكيان «جائزة مالية وتأمين خروج آمن من القطاع لكل من يعيد مخطوفاً، أو مخطوفة» ويشير الكاتب إلى أنه من المهم «ألا نشعر بالنشوة بعد تصفية السنوار» لأن هناك دائماً خلفاً لكل قيادي، مذكراً أن [إسرائيل] لا تزال «في خضم أطول حرب عرفتها في تاريخ [الدولة] منذ قيامها» وتدور المعارك اليوم على 7 جبهات مختلفة. يغرق يادلين في أحلامه فيقول: إن إنهاء الحرب يجب أن يكون وفقاً للشروط «الإسرائيلية» تضمن «عدم وجود تنظيمات [إرهابية] بالقرب من حدودها، وأن تطالب الدولة في لبنان لتؤدي دورها بصفقتها دولة، وأن تشكل لجنة عربية في غزة، بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، وترهن عملية إعادة الإعمار بنزع سلاح المقاومة حصراً».

ما يمكن قراءته بين السطور، يظهر أن كل ما جرى تحقيقه من قبل «إسرائيل» حتى الآن لن يكون كافياً، فالشروط التي يرى فيها

الكاتب الصهيوني المخرج الوحيد هي شروط مستحيلة، ولا يمكن للكيان في وضعه الحالي التحدث عن سقوط بهذا الحجم، كما لو أنه صاحب اليد الطولى في رسم شكل المنطقة التي يريد، ويتعامل مع الأطراف الأخرى بوصفهم بيادق يؤدون أدوارهم المرسومة مسبقاً.

«لم نضمن بعد نجاحاً استراتيجياً»

في موقع قناة N12 ذاته، نشر تامير هايمان مقالاً آخر، نبه فيه إلى أن «النجاحات التكتيكية المذهلة يمكن أن تفود إلى فشل استراتيجي كبير جداً، يحطم التفوق النسبي لدولة إسرائيل» ويشير إلى ضرورة العمل دائماً وفقاً لقيود زمنية تفرضها خصائص «إسرائيل» ويقول: إنه من الضروري الاعتراف بحقيقتين، الأولى: هي أن «حرب الاستنزاف التي لا تنتهي هي السيناريو الأسوأ» حتى لو انتهت حرب كهذه بانتصار عسكري، فإن الثمن الاقتصادي والاجتماعي والدولي سيكون مكلفاً أكثر من المقابل العسكري التكتيكي». الثانية: هي أن «إسرائيل» مضطرة لـ «ترجمة الإنجازات العسكرية إلى إنجازات دبلوماسية» وذلك بسبب أن «الإنجاز العسكري التكتيكي يتبدد سريعاً، أكثر كثيراً من إنجاز عسكري تكتيكي مدعم بإنجاز دبلوماسي» ويقلق هايمان من أن تأخر تحقيق هذه الأهداف من شأنه أن يسمح للخصم بالتأقلم، ويحقق نجاحات، ويعقد إمكانيات إنجازات «النجاحات الدبلوماسية» التي تعني في الواقع تحقيق الأهداف السياسية المطلوبة «إسرائيلياً».

ويقول الكاتب أيضاً: «يوجد لكل استراتيجية عسكرية نقطة ذروة، بعدها لا تعود نافعة، بل بالعكس، تتحول إلى هدامة. والتاريخ العسكري مليء بالأمثلة لدول عملت إلى ما

بعد هذه النقطة، ووجدت نفسها مهزومة» ويضيف «الأمر شبيه بالسير في طريق سريعة عندما يكون من الواضح للجميع أنه يجب الخروج منها في منعطف محدد... وإذا أردنا استغلال هذا التشبيه أكثر، فممنوع علينا الاستمرار في الطريق السريعة، لأن هذا يقودنا إلى حرب استنزاف من دون نهاية، وهو السيناريو الأسوأ» ويختم بالقول: إن «الحرب ليست هدفاً بحد ذاتها، بل هي أداة للوصول إلى واقع أمني أفضل».

يتفق عاموس هرثيل مع الطرح السابق، ويشير في مقال له في هارتس بعنوان «لا وقت لدينا: بعد موت السنوار، يتعين على [إسرائيل] الإسراع في الدفع بصفقة مخطوفين» إلا أن «التحرك الصحيح لإسرائيل هو العودة، الآن، وبكل قوة، إلى المفاوضات بشأن صفقة المخطوفين. إن حظوظ نجاحها ليست واضحة، لكن من الأفضل محاولة استغلال المخاوف في «حماس» والإحساس بالإنجاز في [إسرائيل]، من أجل فرض اتفاق سريع».

تتفق مجموعة كبيرة من الآراء على أن المطلوب الآن هو «وقف الحرب» لكن المثير للاهتمام حقاً أن ذلك ينبغي أن يكون وفقاً للشروط «الإسرائيلية»، وهي تحديداً تلك الشروط التي يعجز جيش الاحتلال - وبالرغم من المساعدة الأمريكية الهائلة - على فرضها، وإذا أعدنا تنظيم هذه الأفكار بشكل مكثف، يتضح أن هناك شريحة واسعة داخل «إسرائيل» لا تتخدد بالطبع بالدعاية الإعلامية، ولا ترى أن الكيان في موقع متقدم استراتيجياً، بل تراه في خطر كبير يمكن أن يتعرض بسببه لهزيمة استراتيجية تكون بدايةً نهائية، وتشير الاقتباسات السابقة إلى أن الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق الوجودي بنظرهم يحتاج بالضرورة إلى نجاحات سحرية تحققها «إسرائيل» خلال مدة زمنية محدودة جداً «يقول البعض: إنها يجب ألا تتعدى أياماً معدودة» لا على جبهة واحدة، بل على الجبهات السبع التي يتحدثون عنها، وهي فكرة أقرب إلى دعاية سمجة، خصوصاً إذا ما علمنا أن حزب الله أصدر حتى ظهر يوم الأحد 20 تشرين الأول 13 بياناً عن ضربات صاروخية على صفد ومحيطها، وقرى الجليل والكيروت، هذا بالإضافة إلى إعلان حماس أن «الأسرى لن يعودوا إلا بوقف العدوان على غزة والانسحاب منها، وخروج أسرانا الأبطال من سجون الاحتلال» مع استمرارها بتنفيذ عملياتها ضد قوات الاحتلال في القطاع.

بعض هذه النقاط، ووجدت نفسها مهزومة» ويضيف «الأمر شبيه بالسير في طريق سريعة عندما يكون من الواضح للجميع أنه يجب الخروج منها في منعطف محدد... وإذا أردنا استغلال هذا التشبيه أكثر، فممنوع علينا الاستمرار في الطريق السريعة، لأن هذا يقودنا إلى حرب استنزاف من دون نهاية، وهو السيناريو الأسوأ» ويختم بالقول: إن «الحرب ليست هدفاً بحد ذاتها، بل هي أداة للوصول إلى واقع أمني أفضل».

يتفق عاموس هرثيل مع الطرح السابق، ويشير في مقال له في هارتس بعنوان «لا وقت لدينا: بعد موت السنوار، يتعين على [إسرائيل] الإسراع في الدفع بصفقة مخطوفين» إلا أن «التحرك الصحيح لإسرائيل هو العودة، الآن، وبكل قوة، إلى المفاوضات بشأن صفقة المخطوفين. إن حظوظ نجاحها ليست واضحة، لكن من الأفضل محاولة استغلال المخاوف في «حماس» والإحساس بالإنجاز في [إسرائيل]، من أجل فرض اتفاق سريع».

تتفق مجموعة كبيرة من الآراء على أن المطلوب الآن هو «وقف الحرب» لكن المثير للاهتمام حقاً أن ذلك ينبغي أن يكون وفقاً للشروط «الإسرائيلية»، وهي تحديداً تلك الشروط التي يعجز جيش الاحتلال - وبالرغم من المساعدة الأمريكية الهائلة - على فرضها، وإذا أعدنا تنظيم هذه الأفكار بشكل مكثف، يتضح أن هناك شريحة واسعة داخل «إسرائيل» لا تتخدد بالطبع بالدعاية الإعلامية، ولا ترى أن الكيان في موقع متقدم استراتيجياً، بل تراه في خطر كبير يمكن أن يتعرض بسببه لهزيمة استراتيجية تكون بدايةً نهائية، وتشير الاقتباسات السابقة إلى أن الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق الوجودي بنظرهم يحتاج بالضرورة إلى نجاحات سحرية تحققها «إسرائيل» خلال مدة زمنية محدودة جداً «يقول البعض: إنها يجب ألا تتعدى أياماً معدودة» لا على جبهة واحدة، بل على الجبهات السبع التي يتحدثون عنها، وهي فكرة أقرب إلى دعاية سمجة، خصوصاً إذا ما علمنا أن حزب الله أصدر حتى ظهر يوم الأحد 20 تشرين الأول 13 بياناً عن ضربات صاروخية على صفد ومحيطها، وقرى الجليل والكيروت، هذا بالإضافة إلى إعلان حماس أن «الأسرى لن يعودوا إلا بوقف العدوان على غزة والانسحاب منها، وخروج أسرانا الأبطال من سجون الاحتلال» مع استمرارها بتنفيذ عملياتها ضد قوات الاحتلال في القطاع.

ضرر إضافي للأمن القومي

حول مسألة أخرى، كتب زعيم المعارضة الصهيونية - يائير لابيد في هارتس - انتقادات لاذعة لحكومة نتنياهو، وتحديداً بعد تعاطم الأزمات الدبلوماسية في علاقات «إسرائيل» الخارجية، وقال: إن «العلاقات الخارجية تشكل ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي [الإسرائيلي] وأن دور الحكومة هو تحسين العلاقات الدولية لا جعلها تتدهور» وبرغم انتقاداته لتصريحات الرئيس الفرنسي الأخيرة، انتقد أيضاً سلوك الحكومة، واعتبر أنه كان من الضروري ألا تصل الأمور إلى هذا الوضع، الذي يدخل فيه الرئيس الفرنسي في مواجهة علنية مع [إسرائيل]، ونبه لابيد إلى أهمية فرنسا بالنسبة للكيان الصهيوني، وذكر بأنها «عضو دائم في مجلس الأمن - الهيئة الوحيدة التي لها تأثير حقيقي في مؤسسة الأمم المتحدة الفاشلة - وفرنسا مهمة لعلاقتنا بدول، مثل: المغرب، وهي لاعب رئيسي في أي تسوية مستقبلية في لبنان» وعلى هذا الأساس تفرض مصلحة الكيان بنظره الحد من الخلاف معها لا توسيعه!

قضايا الشرق

تيار «البازار»

في التحليل السياسي

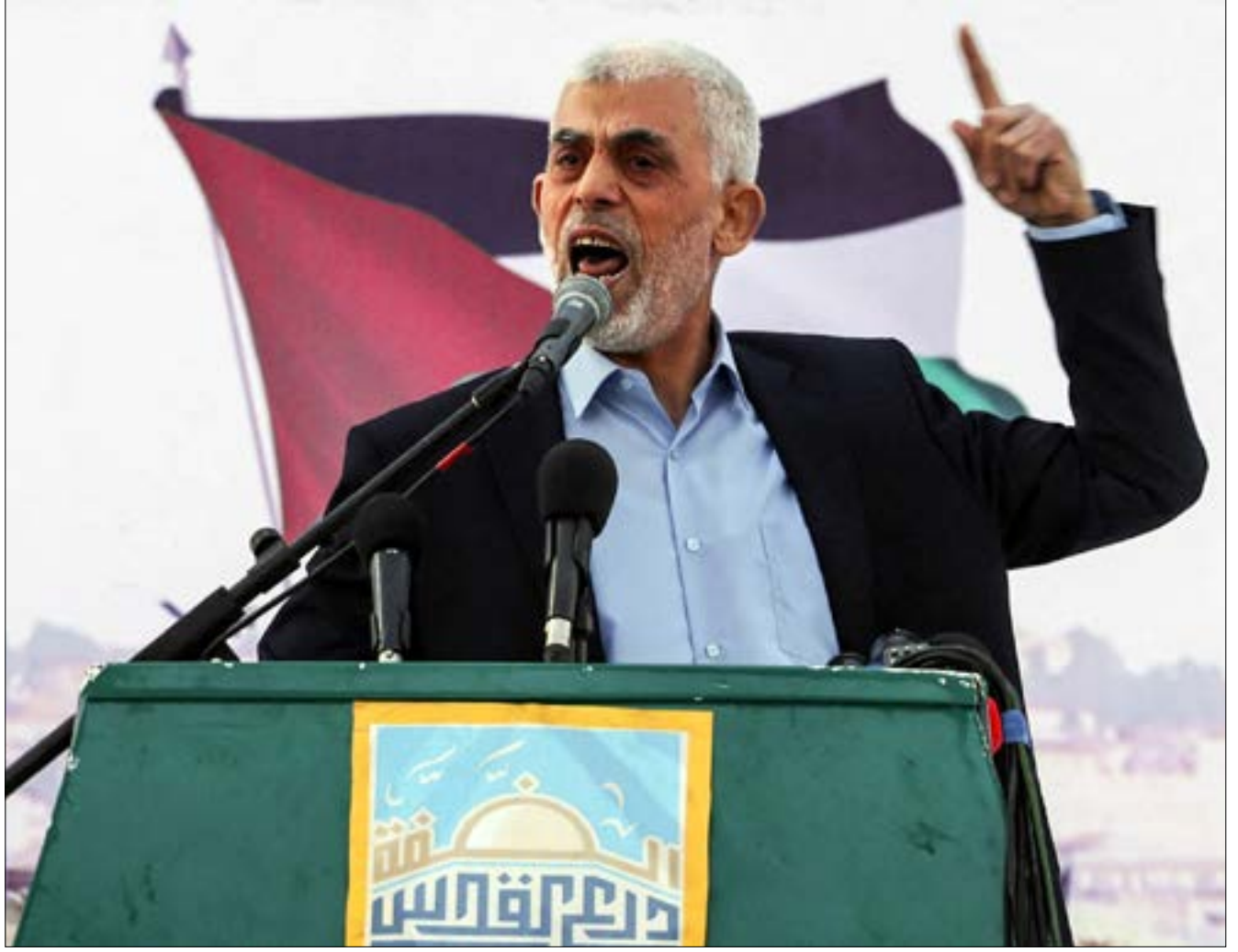
باعث إيران «أذرعها»، وروسيا «تخلت» عن إيران، والصين «اتفقت» مع الولايات المتحدة على حساب دماننا! وأفكار كثيرة مشابهة يجري طرحها والترويج لها بشكل يومي، وتبدو للناس مقبولة، ويتبعها تحديداً المقولة الشهيرة: «السياسة مصالح» وعندنا يهز الجميع رؤوسهم موافقين!

كي لا نعالج هذه الأفكار من منظور محدود، يمكننا القول: إن سياسة الدول محكومة بمصالحها أو برؤية الدول لهذه المصالح، وهذا تحديداً ما ولد تكفل دول الشرق، فالعلاقات التي نشأت بين إيران والصين وروسيا تحديداً، يضاف إليها تركيا والهند وغيرها من دول الجنوب، كانت تعبيراً عن رؤية استراتيجية لا تتأثر بقضايا جزئية، وإذا ما أخذنا روسيا والصين وإيران تحديداً، يبدو وضوحاً أنهم يدركون أن بقاءهم مرهون بتطوير هذا التعاون الاستراتيجي والحفاظ عليه، وعلى هذا الأساس يكون «الثمن» المزعوم مثلاً الذي تأخذه موسكو لقاء الاستغناء عن إيران أشبه بطلقة موجهة على قدم روسيا، إن لم يكن على صدرها، فما تعيشه دول الجنوب اليوم هو أقرب ما يكون لحرب وجودية، فإما البقاء أو التفتت، ويتضح مثلاً، أن روسيا لم يكن من الممكن أن تصمد في الحرب الأوكرانية لولا وجود هذه الشبكة من العلاقات بالتحديد، تلك التي لم يحظ بها الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة مثلاً!

العدوان الصهيوني المدعوم أمريكياً في منطقتنا، كشف بوضوح أن سياسة الولايات المتحدة المأزومة واحدة، من تايوان وبحر الصين الجنوبي إلى أوكرانيا وأوروبا الغربية مروراً بآسيا والشرق، ولذلك لم يكن «المصير المشترك» للدول الثلاث مجرد «صفقة» يمكن التراجع عنها، بل هو واقع موضوعي لا يمكن لأي من هذه الدول أن ترسم سياستها دون أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار.

وفي السياق ذاته، وإذا ما ناقشنا ما يقال عن «إيران التي باعته المقاومة» يبدو وضوحاً أن أصحاب هذه الأفكار لا يدركون أبسط المسلمات، ويكررون الدعاية الصهيونية دون تفكير، متجاهلين أن إيران مستهدفة من كل ما يجري أيضاً، ولذلك تقدم وإلى جانب الدعم النوعي الكبير، شهداء في هذه المعركة، يخربون في القتال على خطوط المواجهة المباشرة، فالاعتقالات التي شهدناها مؤخراً، بدأت من قاسم سليمان قائد الحرس الثوري الإيراني، وربما يكون رئيس إيران ووزير خارجيتها اغتيالاً، ولم يكن حادث الطائرة «قضاءً وقدرًا» هذا بالإضافة إلى أن أبناء الاعتقالات الشخصية الإيرانية باتت جزءاً من المشهد اليومي، وتترك طهران أن نجاح «إسرائيل» والولايات المتحدة في تنفيذ أي مخطط في المنطقة يهدد وجودها، وتكون على هذا الأساس تبيع رأسها! بل إن سلمنا حقاً بأن حزب الله هو «ذراع إيران» يكون بيع هذه «الذراع» «إحدى أهم ضماناتها الفعلية»، حماقة صرفة، لم تسجلها كتب التاريخ من قبل!

استهداف القادة... هل يغير المنحنى العام حقاً؟



ولا تشمل هذه الإحصاءات أيًا من نتائج ضرباته داخل الأراضي المحتلة.

مشكلة «إسرائيل»

إن كان تقييم الآثار البعيدة للاغتيالات لا يزال صعباً، إلا أن ما جرى عرضه بشكل مكثف يبرهن أن ما تزخه الدعاية السياسية للعدو، كان محاولة يائسة لإحراز «انتصارات» لا يهم أن تكون كافية لتغيير الاتجاه العام لتطور الأحداث، بل المهم أن تكون كافية لخلق حالة إعلامية وسياسية مزيفة ومؤقتة. لكن المقالات المنشورة خلال الأيام الماضية في بعض وسائل الإعلام الصهيونية تعكس مستوى أعلى من الحذر هذه المرة، ولا تتوقع إنجازات كبيرة في الفترة القادمة، وتؤكد أن إزاحة السنوار لا تكفي، إذ إن «الطريق طويلة نحو تحقيق أهداف الحرب» وإن المطلوب هو «إنهاء فكرة السنوار بشأن وحدة الساحات»، إذ تكمن مشكلة «إسرائيل» بأنها ليست معدة ولا تملك المقومات البشرية والاقتصادية والعسكرية للدخول في حرب استنزاف طويلة، والدعم الأمريكي كبير بلا شك ولكنه لا يملك حلاً سحرياً لكل المشاكل البيئية التي يعاني منها الكيان، فهم وإن أوقفوا الحرب غداً، سيحتاجون سنوات لترميم ما خسروه، ولن يكون من السهل تلميع صورة «إسرائيل» أمام العالم مجدداً، فهي بنظر الغالبية الكاسحة من سكان الأرض كيان استعماري عنصري خارج عن الشرعية الدولية، وسبب أساسي في واحدة من أقسى حروب التاريخ الحديث.

ما يغيب عن ذهن الكثيرين، أن الطرف المعني بمواجهة المشروع الصهيوني يتلقى ضربات لا يمكن إنكارها، ولكن المهم تحقيق ثبات استراتيجي لا يتغير مهما كانت قوة الضربة، هذا وحده سيكون كافياً لحرمان «إسرائيل» من تحقيق النصر، فإن «وحدة الساحات» جاءت تعبيراً موضوعياً عن الواقع الفلسطيني، ومخرجاً إجبارياً من ركود قاتل، ولم تكن مجرد «قناعة شخصية»، واليوم تتحول جهات الإسناد إلى متغيرات إضافية في المشهد، لا تُعبّر عن حالة مؤقتة، أو عابرة، وإنما أيضاً عن مرحلة جديدة تعاد فيها الاصطفافات على أساس المصلحة المشتركة والعميقة لكامل الإقليم في إنهاء المشروع الصهيوني.

علاء ابوخراب

في ضوء المعطيات التي جرى تداولها منذ الإعلان الرسمي عن استشهاد السنوار، يمكن القول: إننا أمام حالة مختلفة عن سلسلة الاغتيالات السابقة، فبحسب الرواية «الإسرائيلية» لم يكن القيادي الأبرز في حماس مستهدفاً بشكل مباشر، بل كان «حدثاً غير متوقع، أي إن جيش الاحتلال لم يكن يعلم فعلياً موقع السنوار لحظة استشهاد، لكنه كان مع ذلك موضوعاً فعلاً على قائمة الاستهدافات الصهيونية والأمريكية، وهو ما كان سبباً كافياً لتبدأ مكنة الدعاية باستثمار الحدث، وتكرار أفكار، مثل: «القضاء على حماس بات أقرب من أي وقت مضى»، لكن ما يستدعي الانتباه في ذلك كله، هو أن سلسلة الاغتيالات السابقة التي طالت القيادات الأبرز في حركة حماس وحزب الله مع قياديين وعناصر مؤثرة في فصائل المقاومة الأخرى، مثل: الجهاد الإسلامي أو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أصبحت جزءاً من المشهد، ولم تعد قادرة على تحقيق الأثر المطلوب منها في الحرب النفسية والإعلامية تحديداً، فالأجيال الجديدة لم تشهد اغتيالات قادة حركات المقاومة سابقاً، ولم تشهد كيف استطاعت تلك الفصائل أن تتغلب على هذه الخسائر، بل وكيف باتت البنى التنظيمية للمقاومة مصممة على أساس وجود بدائل لأي قيادي، نظراً للتفوق الاستخباراتي الكبير للعدو المدعوم بأحدث الوسائل التكنولوجية، والذي يستطيع تسخير موارد كبيرة في هذا الميدان، ولكن القرار الأمريكي - الصهيوني في تنفيذ سلسلة الاغتيالات سمح لهذه الأجيال أن تشهد مجدداً على قدرات المقاومة الجبارة في الصمود.

بالدليل الملموس

يرى البعض بلا شك في ما سبق كلاماً إنشائياً، أو يراه آخرون محاولة لشحن الهمم بعد ضربات موجعة خسرتنا على إثرها شخصيات تملك بالتأكيد خصائص استثنائية، لكن إذا ما استعرضنا تجربة

تضيئي الأحداث المنسارعة وما يرافقها من ضخ إعلامي على مدار اللحظة، كتلة كثيفة من الضباب على المشهد، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة تحولات نوعية كبرى، وهو ما بات يلمسه أي مراقب للتطورات في المنطقة، فاستشهاد يحيى السنوار رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، الذي قضى في اشتباك شرس وبطولي مع جيش الاحتلال، أظهر عناصر جديدة في المشهد العام.

«خطة نصر» زيلينسكي مبادرة جديدة ولكن!



عرض الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في 16 تشرين الأول الجاري ما سماه بـ «خطة النصر» أمام البرلمان الأوكراني، باعتبارها خطة إذ نُفذت ستفضي إلى مفاوضات سلام مع موسكو، مؤكداً عدم تنازل أوكرانيا عن أي من «أراضيها» لصالح روسيا، ولكن مضمون خطة النصر هذه سببت جدلاً في أراياها، وتحمل عناوين تصعيدية خطيرة.

■ ملاذ سعد

بينما أبدت الدول الأوروبية الأخرى بما فيها ألمانيا مواقف متحفظة تجاهها، ويذكر أن خطاب وإعلان زيلينسكي قد جرى في أثنائه، إعلان الجيش الروسي عن تحرير بلديتين جديدتين في شرق أوكرانيا.

يرى البعض، أن خطة النصر هذه التي صاغها زيلينسكي تهدف بشكل أساسي لأن يجري رفضها مما يتيح له تحميل مسؤولية الهزيمة على الغربيين، و«تقاعسهم» عن دعم أوكرانيا بالشكل المطلوب.

ولكن من وجهة نظر أخرى، دون تناسي الترابط ما بين النظام الأوكراني والغربيين عموماً والولايات المتحدة خصوصاً، واتكال أوكرانيا كلياً عليهم، فإن طرح مثل هذه الخطة رسمياً وبهذه الطموحات العالية والتصعيدية، يعد غريباً دون علم وتنسيق مسبق مع واشنطن حولها، وعليه يكون السؤال: ما غاية واشنطن منها؟

من جهة، تؤكد واشنطن عدم رغبتها بدخول صراع مباشر مع موسكو، فضلاً عن عدم استطاعتها لذلك أساساً، إلا أنها وفي الوقت نفسه من جهة أخرى، تدفع النظام الأوكراني لاتخاذ خطاً ومواقف سياسية أكثر تصعيداً، كما تدفع «الناطو» لاستفزاز روسيا عبر نشر قوات جديدة له، أو إعادة تموضع القديمة منها بشكل أقرب إلى الحدود الروسية، مما يعني عملياً رفع درجة التهديد الأمني على الدول الأوروبية فقط، وبالتالي إخضاعها أكثر، وبما يبدو بشكل متهور يزيد من مخاطر صدام عسكري روسي-أوروبي، وبجزء منه يستدرج موسكو لرد فعل عنيف على أوكرانيا قد يشمل استخدام الأسلحة النووية. وذلك كله دون أن ننسى أنه وعلى الرغم من

تتكون «خطة النصر» من 5 نقاط، الثالث الأولى تشكل أهمها، وهي: انضمام سريع لأوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي «الناطو»، والسماح لأوكرانيا بضرب العمق الروسي عبر الأسلحة الغربية بعيدة المدى، ووضع استراتيجية ردع شاملة غير نووية على الأراضي الأوكرانية.

وقال زيلينسكي خلال عرضه للخطة أعلاه: إن «على روسيا أن تخسر الحرب أمام أوكرانيا.. ذلك لا يعني تجميد القتال، أو أي مبادلة لأراضي أوكرانيا أو سيادتها».

ردود الفعل الأولية

في هذا السياق قال الأمين العام لحلف الناطو مارك روتة: إن الحلف سيقوم بمناقشة خطة النصر خلال اجتماعاته، وفي المقابل، سرعان ما علقت موسكو عبر الناطق باسم الكرملين ديميتري بيسكوف بالقول: «خطة السلام الوحيدة الواردة هي بأن يدرك نظام كييف مدى عمق السياسة التي يتبعها، ويفهم بأن عليه أن يصحو»، بدورها قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا: إن هذه الخطة تعني «متاعب لأوكرانيا والشعب الأوكراني» وإن زيلينسكي «يدفع دول حلف شمال الأطلسي إلى الدخول في نزاع مباشر مع بلادنا...» إنها بالتأكيد ليست خطة، إنها مجموعة من الشعارات غير المتماسكة.. الصادرة عن قائل من النازيين الجدد.

واعتبر رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، أن هذه الخطة تعد «أمراً خطيراً»

رغم صعوبة تخيل مثل هذا الأمر، إلا أن حالة التراجع الغربية والأمريكية التي تجري تدريجياً وكمياً، ستصل إلى مرحلة انهيار نوعي، وإذا ما كانت واشنطن خاسرة، وهي تدرك ذلك، لم لا تحاول دفع فرنسا وألمانيا وغيرها في نهاية المطاف لصدام مباشر وواسع مع روسيا، ليستنزفاً ويضعفاً بعضهم البعض من وجهة النظر الأمريكية؟

التحالف «المقدس» للناطو، إلا أنه بإمكان أي بلد منه عدم دخول الصراع، والانسحاب من التحالف برمته في أي لحظة، وبأي ذريعة تكون، ومن جهة أخرى، أن واشنطن كانت قد لمحت لذلك منذ سنوات بفترة رئاسة دونالد ترامب، وهو الطرح الذي لا ينحصر فيه فقط، وإن كان المعبر عنه بشكل فظ بصيغة الابتزاز «الدفع مقابل الحماية».

السعودية وأوروبا و«بريكس»



أبواب المملكة تجاه الشرق، وليس الأمر عبارة عن قرار ارتجالي اتخذته السعودية بلحظة ما، وقد تتراجع عنه بلحظة من اللحظات، وفق ما يظن بعض المحللين.

وهذا لا يعني أننا سنشهد قطيعة سعودية مع الغرب، فحتى هذا غير مطروح سعودياً في الوقت الحالي، أي ربما الأصح في وصف العلاقات السعودية الخارجية، إنها مفتوحة على شركات وتحالفات جديدة، ترتبط إلى درجة كبيرة بقدرة السعودية على الحركة والمناورة.

قطب «بريكس» وعلى رأسه روسيا والصين في الميزان الدولي، مقابل تراجع الغرب وعلى رأسه أمريكا. وعلى هذا الأساس، فإن القرار السعودي بفتح علاقات مع روسيا، والتنسيق العالي معها فيما يخص «أوبك+»، وتقديم طلب للانضمام إلى «بريكس»، بالتوازي مع فتح وتطوير العلاقات الاقتصادية مع الصين، والسعي لجذب استثماراتها إلى السعودية، هي بالجملة تعبير عن وجود قرار استراتيجي سعودي مبني على قناعة حقيقية بضرورة فتح

المشكلة هي بما يشاع والناويلات التي يجري تعميمها وفرضها على المتلقي بناء على شكل الحضور، والتي يغيب عنها بعض المسائل التي نجدها ضرورية لتحليل الأمر وفهمه.

طبيعة العلاقة

يتناول البعض المسألة من منطلق أن العلاقة السعودية مع الغرب هي علاقة «زواج كاثوليكي»، أي أنها علاقة دائمة ومستقرة محرم فيها «الطلاق»، ومحرمه فيها «الزيجات» الأخرى، رغم أن السعودية وبمواقفها الرسمية والخارجية، والتي يمكن الرجوع إليها، لم تطرح إطلاقاً أن علاقاتها هي علاقات حصرية، إن كان مع الشرق أو مع الغرب، أي إنها على طول الخط كانت منفتحة للعلاقات مع الشرق والغرب، وفق ما تراه متلائماً مع مصالحها واستراتيجيتها.

وعن طبيعة العلاقة مع الغرب اليوم، فإن الحقيقة أن السعودية لم تنه هذه العلاقة ولم تقطعها، بل غيرت شكلها بناءً على مصالحها كدولة بالدرجة الأولى، وبما يتناسب مع متغيرات العالم الجديد، والتوازنات الدولية الجديدة، التي يتقدم بها

للانضمام إلى مجموعة «بريكس» خلال القمة السابقة التي عقدت في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في 22-24 آب/أغسطس من العام الفائت 2023، وجرى خلال القمة توسعة ثانية للمجموعة بالموافقة على عضوية العديد من الدول، وبدء انضمامها بشكل رسمي اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2024، ويجري الحديث في وسائل إعلام مختلفة، وبشكل غير رسمي، أن المسألة تتطلب تفعيل العضوية ما بعد الموافقة، وأن السعودية لم تفعّل انضمامها بصورة رسمية إلى مجموعة «بريكس» حتى الآن، وأن الحضور السعودي في القمة التي تنطلق 22 تشرين الأول/أكتوبر سيكون بصفة دولة مراقبة، وليست دولة عضو، لكن كل هذه الأحاديث لا يمكن أن يبنى على أساسها أي استنتاجات متسارعة، وخصوصاً أنها بمعظمها ليست صادرة عن مصادر رسمية معروفة.

ما يدفعنا للاستنتاج أن السعودية ستكون حاضرة في القمة الحالية لـ «بريكس»، بغض النظر عن شكل التمثيل الحالي ومن سيحضر، إن كان ولي العهد أو وزير خارجيته، لكن

كثرت التحليلات التي ترى أن الحضور السعودي للقمة الخليجية الأوروبية التي عقدت في بروكسل في 16 أكتوبر/ تشرين أول الجاري، هو تعبير عن التوجه السعودي بعيداً عن الصين وروسيا، ومعظم هذه التحليلات تحاول أن تبرهن على صحة ما تأتي به، عبر القول: إن السعودية لن تحضر قمة «بريكس» القادمة ممثلةً بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.. فما حقيقة ما يشاع؟ وهل نحن أمام حالة «طلاق» سعودي مع الشرق؟

■ احمد علي

السعودية و«بريكس»

استناداً إلى هذا النشاط السعودي وإلى مجريات ونتائج القمة، توصل البعض إلى نتيجة مفادها، أن التوجه السعودي يشق طريقه بعيداً عن «بريكس» وروسيا والصين باتجاه أوروبا. وفي الحقيقة لم يصدر أي تأكيد سعودي، أو نفي لمسألة حضور الأمير محمد بن سلمان لقمة «بريكس» القادمة أم لا، وإرسال وزير الخارجية السعودية بالنيابة عنه حتى لحظة كتابة هذه المادة، لكن يستند البعض إلى بيان صادر من الكرملين يقول: إنه «من غير المتوقع» أن يحضر بن سلمان القمة. دعت السعودية إلى جانب عدة دول

مالي والجزائر مثال لشكل جديد من العلاقات



شهدت العلاقات الجزائرية مع دول كوندراية الساحل الأفريقي - مالي، بوركينا فاسو، والنيجر - تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، خاصة مع الانقلابات العسكرية التي شهدتها هذه الدول، حيث تبنت الجزائر موقفاً منفرداً في البداية دعت إلى عودة السلطات الدستورية، ولكن رفضت بشكل واضح التدخل العسكري الذي هددت باستخدامه دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا («إيكواس»).

■ كنان دويصر

لنقل الغاز إلى أوروبا، وهو ما يعطي للنيجر والجزائر وزناً جيواستراتيجياً أكبر. وقد أسفر التعاون بين الجزائر والنيجر أيضاً عن اتفاق لتسريع وتيرة العمل في مشروع كفرا النفطي شمال النيجر، الذي تديره شركة سوناتراك الجزائرية، ما يعزز التعاون في استكشاف واستغلال الموارد البترولية.

الجزائر والنيجر: نحو شراكة شامل

في زيارة رسمية لرئيس وزراء النيجر إلى الجزائر برفقة وفد مكون من ثمانية وزراء، توصلت الدولتان إلى اتفاق لإعادة تنشيط العلاقات. هذه الزيارة كانت إشارة قوية إلى الأهمية التي توليها الجزائر لتعزيز الشراكات الإقليمية. الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أكد خلال محادثاته مع الوفد النيجري على مبدأ حسن الجوار، وأن الجزائر لم تفرض نفسها يوماً على النيجر أو مالي، وإنما تتعامل معهما كشركاء متساويين.

وعقب الإطاحة بالرئيس النيجري السابق محمد بازوم، كانت الجزائر من أوائل الدول التي دعت إلى استعادة النظام الدستوري في النيجر، لكنها عارضت بشدة التدخل العسكري الذي لوحث به مجموعة «إيكواس». وأكدت هذه المواقف التزام الجزائر بالحلول الأفريقية الداخلية، بعيداً عن تدخلات القوى الغربية، التي غالباً ما كانت سبباً في تأجيج الأزمات في المنطقة.

وفي لقاء جمع بين وزير الدفاع النيجري ورئيس الأركان الجزائري، شدد الأخير على ضرورة اعتماد الدول الأفريقية على قراراتها الداخلية في حل مشكلاتها. هذه الرسالة كانت موجّهة ضد التدخلات الأجنبية، وخاصة الفرنسية والأمريكية، التي لطالما كانت مصدرًا لعدم الاستقرار في الساحل الأفريقي.

لنظهر بعدها مجموعة كبيرة من التحديات في علاقة دول الكوندراية مع دول الإقليم، خاصة فيما يتعلق بأزمة ترحيل اللاجئين بين الجزائر والنيجر، وأزمة خروج السلطات الجديدة في مالي من اتفاق المصالحة الذي رعته الجزائر، وما تبعها من تبادل للاتهامات على منبر الأمم المتحدة بين المندوب المالي والجزائري، الأمر لا يقتصر على الجزائر، فقد شهدت العلاقات مع بنين وغانا والسنغال وموريتانيا تحديات متعددة، ولكن يبدو أن هناك رغبة واضحة في حل المشاكل بهدوء، بعيداً عن الضجيج الإعلامي والتدخلات الدولية.

سنعرض في هذا المقال تطور العلاقات بين الجزائر ودول الكوندراية، خاصة النيجر، وأثره لاحقاً على العلاقات مع دولة مالي، حيث تلعب الجزائر دوراً إقليمياً بالغ الأهمية في شمال وغرب أفريقيا، تسعى من خلاله إلى تعزيز استقرار الإقليم، والدفاع عن مصالحها الوطنية والإقليمية.

العلاقات الجزائرية النيجرية في مجال الطاقة

زيارة وزير البترول النيجري إلى الجزائر في 10 سبتمبر 2023 كانت جزءاً من جهود لتعزيز التعاون في قطاع الطاقة. مشروع خط أنابيب الغاز العابرة للصحراء («TSGP»)، الذي يربط نيجيريا مروراً بالنيجر، وصولاً إلى الجزائر، يمثل خطوة استراتيجية مهمة، ليس فقط لتعزيز النمو الاقتصادي في النيجر والجزائر، بل أيضاً لخلق فرص عمل واسعة النطاق وتعزيز البنية التحتية للطاقة. المشروع الذي تصل تكلفته إلى 13 مليار دولار، سيشجع للنيجر أن تكون محورياً إقليمياً

أمريكية، هي التي تؤدي إلى تقادم الأزمات بين الدول الأفريقية.

نحو شراكة إقليمية للتنمية والاستقرار
مشروع ربط الغاز والتعاون النفطي بين الجزائر والنيجر، إلى جانب السياسات القائمة على مبدأ حسن الجوار واحترام السيادة، تمثل نموذجاً يمكن لدول الساحل أن تحتذي به لتحقيق التنمية والاستقرار. هذه الدول قادرة على حل مشكلاتها بنفسها، دون الحاجة إلى التدخلات الخارجية الهدامة، من خلال تعزيز العلاقات الإيجابية بين الجزائر والنيجر، يمكن تحقيق استقرار أكبر في المنطقة، مما يساهم في تقليل التوترات مع مالي وبقيّة دول الساحل.

حول قضية الأزواد: التوترات والعلاقات المتبادلة

رغم التوترات بين الجزائر ومالي بشأن قضية الأزواد، فإن الجزائر حرصت على التمسك بمبدأ الحوار لحل هذا الخلاف. فبعد خروج مالي من اتفاق السلام الذي رعته الجزائر عام 2015 والذي وضع حداً للصراع بين مجتمع الأزواد والجيش المالي، استدعت الجزائر سفيرها في باماكو في كانون الأول 2023، مما زاد من تعقيد العلاقات. لكن على الرغم من هذه التوترات، ظلت الجزائر حريصة على أن تبقى الأبواب مفتوحة للتفاهم مع مالي، معتبرة أن التدخلات الأجنبية، سواء كانت فرنسية أو

الخارجية الألمانية... لا تحاول حتى تجميل المسألة!



يمكن أن تفقد وضعها المحمي أيضاً، لأن الإرهابيين يسيئون استخدامها، وتلتزم ألمانيا بهذا الأمر، وهو ما يعني بالنسبة لنا أمن [إسرائيل].»
رغم أن التصريح السابق مضى عليه أكثر من 10 أيام حتى الآن، إلا أنه أعيد تناوله بكثرة خلال الأيام القليلة الماضية، بعد ترجمة مقطع فيديو له إلى اللغة العربية، إلا أن السمة الغالبة لهذا التداول، بدت وكأنها ناتجة عن تهاجؤ أو صدمة من قول بيربوك مثل هذا الكلام، خاصة بعد التصريحات الألمانية الخبيثة بوقفها تزويد الكيان الصهيوني بالسلاح. حديث بيربوك الذي يبرر ويفسر ويدعم إجرام الكيان الصهيوني، ليس سوى إشارة جديدة إلى درجة الغليان التي يعيشها الكيان الصهيوني، وبات من المستحيل تجميل فظائعه وفصائحه أمام المجتمع الدولي، وشعوب العالم،

أفرزت تصريحات وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك - حول تشريعها وتبريرها لاستهداف المدنيين، والأماكن والمباني المدنية في قطاع غزة، من قبل الكيان الصهيوني - ردود فعل واسعة وغاضبة، لكن رغم فظاظة هذا التصريح، إلا أنه ليس مفاجئاً بطبيعة الحال، ولا يعكس شيئاً جديداً في السياسة الغربية، سوى هذا الانتقال من الحديث الناعم والموارب إلى المباشر والواضح بفعل الضغط.

■ حمزة طحان

قالت بيربوك أمام الجوندستاغ الألماني في الـ 10 من تشرين الأول: «عندما يختبئ مقاتلو حماس خلف المدنيين، وخلف المدارس، حينها ندخل في مواضيع صعبة جداً، لكننا لا نخجل من ذلك، لهذا السبب أوضحت للامم المتحدة، أن المرافق المدنية

تمنح بيربوك وسام «شجاعة» لتقديمها هذا التصريح بهذا الوضوح، فهي تُعبر عن تورطها في الجريمة دون أي محاولة لتجميل الواقع، وتعيد إلى الأذهان سلوك النازيين مع المدنيين، ويمكن اعتبارها استمراراً لهم.

أفكار في سياق «الدروع البشرية» و«التخفي بين المدنيين». إن الدعم الغربي وغير المشروط للكيان الصهيوني، كان يجري منذ قيامه أساساً، وبكل إجرامه ومجازره على مر العقود وإلى اليوم، وربما

والرأي العام، بما فيه الأوروبي والأمريكي، ولم يعد من الممكن إخفاء السلوك الصهيوني، بل ربما شعرت الوزيرة الألمانية أن الضغط المتنامي داخل الشارع الأوروبي يجب احتواؤه على أساس طرح

الجنوب العالمي وتعزيز صناعات



كيف يمكننا، نحن بلدان الجنوب العالمي، أن نحصل على حصة أكبر من التمويل والتكنولوجيا العالمية المخصصة لصناعات الطاقة الجديدة، والتي قد تصل إلى **التريليونات**؟ وكيف يمكن التأكد من ربطها بسياسات تنموية تجعلنا جزءاً من سوق «صناعة الاستدامة» العالمي، ومن سلاسل صناعة الطاقة الجديدة الرخيصة وتخزين الكهرباء والنقل... الخ؟ تحتاج الإجابة عن هذه الأسئلة لمعرفة تفاصيل القدرات التمويلية، وسياسات التمويل والإقراض ونقل التكنولوجيا، والقدرات التصنيعية الخاصة بهذه الصناعة، لأهم وأكبر دولتين ممولتين ومتطورتين تكنولوجياً في العالم: الصين والولايات المتحدة.

■ بقلم: اوديت الحسين

في تغذية «دول الشمال» على حساب «شرايين الجنوب العالمي المفتوحة».

علينا البدء بأجزاء المتعلق بوضع سياسات صناعية تنموية وطنية في بلدان الجنوب العالمي هو أهم حتى من الحصول على التمويل، فبغير هذه السياسات ستظل هذه البلدان مجرد أسواق، أو ورشات، أو حتى مستعمرات للموارد، للدول الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية. وفي حال حدث ذلك، سيتم «تغليف» التمويل المدمر بشعارات صديقة للتنمية والبيئة بهدف التعمية على إدامة مستوى النهب وتحويله إلى قطاعات أخرى. لهذا، فإن بلدان الجنوب العالمي التي نقصدها هنا، هي البلدان التي تحكمها، أو ستحكمها بفعل تغييرات تقدمية قادمة، طبقات سياسية جديّة في التطور وتنمية شعوبها، وليس طبقات حاكمة تضي في عمليات إفقار شعوبها وتهجيرها.

بأي حال، ودون أن نستبق النتيجة التي يجب أن نستخلصها من المقال، لا يمكننا وضع الولايات المتحدة والصين في سلة واحدة - فالولايات المتحدة هي المركز الإمبريالي الذي يتخذ من التمويل أداة رئيسية لاستخراج القيمة ونهبها من بلدان الجنوب العالمي، بينما الصين هي واحدة من البلدان التي يتم نهبها بغض النظر عن فائضها التجاري والتمويلي المرتفع. هذا بدوره لا يمنعنا من الاعتراف بأن العلاقات الرأسمالية لا تزال تحكم جزءاً كبيراً من بنية الأعمال في الصين، وبالتالي وإلى حين أن يحل التناقض بين الدرب الاشتراكي والرأسمالي الصيني نفسه بشكل نهائي، على بلدان الجنوب العالمي أن تتعامل مع أي تمويل خارجي على أساس تعظيم المنفعة الوطنية، ووضع شروط تخدم تنمية القطاعات الاقتصادية المحلية، وبناء رأس مال بشري قادر بعد فترة من الزمن على الاضطلاع بمهام

يجدر التوضيح بدايةً إلى أننا سنستخدم صفة «الجديدة» لصناعات الطاقة غير الأحفورية بدلاً من «الخضراء» أو «النظيفة» أو «المتجددة» أو حتى «المستدامة»، نظراً إلى أن نمط الإنتاج التكنولوجي لمعظمها ما زال حتى الآن عرضة **لانتقادات وشكوك علمية** غير محسومة بشأن مدى خضارها أو نظافتها أو تجديدها أو استدامتها، إذا استثنينا ربما الطاقة النووية التي تبدو حتى الآن واعدة أكثر من غيرها في هذه المناحي.

إن عملية البحث عن التنمية والتمويل في صناعات الطاقة الجديدة من قبل بلدان الجنوب العالمي لن يكون دون سياق. ولكن يرى **الأكاديميون الأمريكيون** بأن على الولايات المتحدة أن تركز على عمليات تمويل وتنمية تحت مسمى «خطة مارشال خضراء». كما لم يكن الأمريكيون وحدهم الذين تحدثوا عن ذلك، فقد سبقهم بعض **الرسميين الصينيين** أيضاً. يبدو أن التمويل الخاص بالطاقة والتكنولوجيا المرتبطة بها هو حجر زاوية في المواجهة الجديدة بين الولايات المتحدة والصين، والتي يمكن لبلدان الجنوب العالمي أن تحقق من خلاله الكثير من أهدافها التنموية.

يبدو هذا الأمر متسقاً أيضاً مع ما قاله الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا منذ مدة قصيرة، من على **منبر الأمم المتحدة**، حيث وصف النظام المالي الدولي الحالي بأنه «خطة مارشال معكوسة»، تمول فيها البلدان الفقيرة تلك الثرية. شرح لولا مقصده عندما أضاف: «تقتصر البلدان الإفريقية بأسعار فائدة أعلى ثماني مرات من ألمانيا، وأربع مرات من الولايات المتحدة». في ظل هذا المشهد العالمي الذي يظهر استمرار النهب الإمبريالي

التطوير التكنولوجي في مجال البطاريات والتخزين والطاقة المستدامة وغيرها من «الصناعات الخضراء». أي كما فعلت الصين نفسها بعد الانفتاح على رأس المال الغربي منذ 1979.

في الواقع، من المهم أن ندرك بأنه، بعيداً عن الأجدات التي تخفي وراءها ما تخفيه من نمط «التحول الأخضر» الأوروبي، فإن عدم السعي لتعزيز ما يمكننا تسميته «الصناعات الخضراء» - شاملة البطاريات والألواح الشمسية والعنقات الهوائية ووسائل تخزين الطاقة وغيرها - ليس خياراً للدول التي تسعى لحجز مكانة لها في سلسلة التصنيع المستقبلية، سواء بسبب قدرتها على امتصاص العمالة الفائضة، أو تطوير رأس المال البشري، أو غيرها من التأثيرات غير المباشرة على اقتصاد هذه الدول بأكمله.

الاتجاه الصيني والغربي

لا يمكن اختصار الحديث عن مبادرة الحزام والطريق الصينية هنا، لكن المقارنات بينها وبين خطة مارشال الأمريكية التالية للحرب العالمية الثانية، **لم تبدأ** عند هذا المقال، ولن تنتهي عنده. لكن اليوم، وبعد أن زادت حدة الصراع التجاري الأمريكي-الصيني، وبعد أن بدأ الغرب بفرض رسوم تجارية على منتجات «الصناعة الخضراء» الصينية بذريعة أنها تحصل على «دعم غير قانوني» من الدولة الصينية، بدأ الصينيون يشعرون بشكل متزايد بأن الخلاص من «فائض الإنتاج المحلي» لديهم هو مشكلة يجب حلها، والكثير من الحلول تتجه نحو دعم الإنتاج والتوزيع في الخارج. ضمن هذا المشهد، بات أمام بلدان الجنوب العالمي مشهد صراع عليهم الخوض بحذر داخله.

تحدث هونغ يي بينغ، بروفيسور الاقتصاد في جامعة بكين والمسؤول السابق في بنك الشعب الصيني، عن «خطة التنمية الخضراء للجنوب العالمي»، وكان اقتراحه هو إنشاء «مجتمع اقتصادي بمستقبل مشترك... تتمكّن من خلاله الصين من مساعدة البلدان النامية على إجراء هذه التحولات، وتشجيعها على شراء المنتجات الصينية، وإدخال تكنولوجيات الصين، وحتى تشجيع بعض

الشركات الصينية على الذهاب إلى الخارج». لكن مثل هذا الخطة، وكما أقر هوانغ نفسه، تستلزم تدويل الرمينبني «العملة الصينية» بحيث يصبح مقبولاً للتعامل به أكثر، وهو الدرب الذي يسير حتماً في مواجهة الدولار وهيمنتها العالمية. الفكرة التي يتحدث عنها هوانغ أن تسعى الصين إلى إيجاد أسواق لبضائعها المنتهية «الجاهزة للاستهلاك النهائي»، وربما الأهم التكنولوجية الخاصة بها، من خلال شكل من أشكال تمويل البائعين للدول المثقلة بالديون حتى تتمكن من شراء «السلع الخضراء» الصينية بأسعار معقولة، وبطرق دفع وصادد يمكنها تحملها. الواقع أن التحول في التوجه نحو الخارج أمر حقيقي، فكما وضحت صحيفة **FDI**: «يبدو أن الصين تمرّ بتحول كبير، من مستورد لرأس المال إلى مصدر لرأس المال». علاوة على ذلك، فإن الشروط الاقتصادية والسياسية لهذا التمويل يجب أن تكون متميزة عن «التبادل اللامتكافئ» الذي لطالما ميز تصدير رأس المال من الدول الإمبريالية.

حتى الغرب **يعترف** بأن الصين باتت متفوّقة في مجال الطاقة المستدامة، وبأنها **تركز** جهودها على تقنيات التكنولوجيا المتطورة. من **المتوقع** أن تشكل الصين ما يقرب من 60% من إجمالي القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة في مختلف أنحاء العالم بين الآن و عام 2030. على الطرف المقابل في الولايات المتحدة، **كتب** بريان ديبز -المستشار الاقتصادي الوطني السابق لجو بايدن ومستشار حملة كامالا هاريس الحالية - **مقالاً في أغسطس/** أب في مجلة «فورين أفيرز» يدعو فيه إلى «خطة مارشال للطاقة النظيفة». بالنسبة لديبز، وكما يمكن أن نتوقع من محلي اقتصاد الدولار، فهذه الخطة لا يمكن أن تنجح دون الحفاظ على موقع الدولار المهيمن في العالم. تتلخّص هذه الفكرة في توسيع نطاق الصناعات الأمريكية لتلبية الاحتياجات العالمية، والفوز بنفوذ أكبر في هذه العملية. ولكن تعتمد هذه الرؤية على افتراض التفوق التكنولوجي الأمريكي في مجال احتجاز الكربون وتخزينه، والهيدروجين، والطاقة النووية، والطاقة الحرارية الأرضية.

إن الحديث عن «خطة مارشال أمريكية جديدة»

شروط التمويل الصيني يجب أن تتمايز عن «التبادل اللامتكافئ» المميز لتصدير رأس المال من الدول الإمبريالية

«الطاقة الجديدة»: التمويل والتكنولوجيا والشروط



قروض الصين لإفريقيا في العام الماضي 4.6 **مليار دولار**، وهي رغم كونها زيادة مقارنة مع السنوات التي سبقتها، إلا أنها لا تزال بعيدة عن إجمالي يزيد عن 10 مليارات دولار سنوياً في بداية إعلان مبادرة الحزام والطريق. كما استأنفت الصين الإقراض لمشاريع الطاقة في عام 2023 بعد انقطاع دام عامين، ولكن بكمية ضئيلة، الأمر الذي **فسره البعض** بأنه «يعكس تحولاً بعيداً عن مشاريع الوقود الأحفوري الكبيرة، وزيادة تفضيل أفريقيا للاستثمارات في الأسهم، بدلاً من تحمل المزيد من الديون». لكن، وكما أسلفنا، فتصدير التكنولوجيا والبضائع المنتهية الصينية ليس نوعاً من العمل الخيري، بل هو وسيلة لدى الصينيين للتخلص من الكثير من مشاكل الإنتاج الداخلي لديهم، وأداة للحفاظ على النمو. ولهذا، فإن تقلص حجم التمويل يعود بشكل أساسي إلى اضطراب الصين لمواجهة تداعيات ركود الوباء، والحرب المستمر منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي لا يبدو بأنها ستغيره طواعية.

التعاون الإفريقي الذي عقد منذ مدة قصيرة، لكن الالتزام الذي وضعه الصينيون على أنفسهم كان تخصيص 360 مليار يوان صيني على مدى ثلاث سنوات. إن هذا الرقم يتفق في واقع الحال مع التدفقات المالية المتقلصة في السنوات الأخيرة.

لكن لا يجب أن ننسى بأن الصينيين نجحوا في التغلب، ولو بشكل جزئي، على التحدي المتمثل في تمكين البلدان من الصعود إلى أعلى السلسلة، والهروب من مصيرها كمجرد مصادر للسلع الخام. لكن تركيز هذا النجاح الجزئي في منطقة جنوب شرقي آسيا، وهي البلدان التي تعدّ بنيتها التصنيعية وارتباطاتها بالسلاسل العالمية أكثر نضوجاً من غيرها، يدفع البعض للقلق. ففي جنوب أفريقيا، وأميركا اللاتينية، وجنوب آسيا، لم تتجاوز شركات التصنيع في مجال «التكنولوجيا النظيفة» التي أقامتتها الصين حتى الآن قيام ورشات أو مصانع صغيرة بعمليات التجميع النهائي للأجزاء المنتهية والمصنعة بقيمتها الزائدة الكاملة في الصين «knockdown kits».

مرونة. كما سمح للولايات المتحدة وأصدقائها بمواصلة دفع الابتكار التكنولوجي ووضع المعايير التكنولوجية التي تشكل أهمية حاسمة لحماية أمنهم وقيمهم ورفاههم المشترك. إذا ما تركنا جانباً التشكيك في مصداقية ادعاءات بلينكن بالنسبة للأصدقاء، فإن تركيزه على ما فعلته الولايات المتحدة بخصوص عقد التحالفات الأمنية والعسكرية والاقتصادية مع دول مجموعة السبع وتعزيزها، يضع بلدان الجنوب العالمي بشكل ألي في الخندق المقابل للأمريكيين وحلفائهم. إن ما يعتبره بلينكن دلائل على الانتصار للأفقر: حقوق السحب الخاصة في عام 2021، ومقدع الاتحاد الإفريقي في مجموعة العشرين، والتغييرات في البنك الدولي، هي في ممارستها العملية دلائل على فشل الولايات المتحدة. لقد فشلت أيضاً، كما أشار **تورن**، حتى في إنجاز خطط الطاقة الأصغر بكثير، أو ما تسمى «خطط انتقال الطاقة العادلة JETPlans»، والسبب هو اعتمادها على أسلوبها المستمر منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي لا يبدو بأنها ستغيره طواعية.

التحديات أمام الصين

في الحقيقة، وبعيداً عن الإنكار الإعلامي، تترك الولايات المتحدة أنها متأخرة كثيراً عن الصين من حيث التدفقات المالية الإجمالية المخصصة لمشاريع البنية التحتية الأساسية في البلدان النامية «النقل، والطاقة، وصناعة التعدين والبناء، الاتصالات، وإمدادات المياه والصرف الصحي». فقد وجد **تقرير** صادر عن مكتب المحاسبة الحكومي الأميركي في سبتمبر/أيلول أن الصين أنفقت أكثر من الولايات المتحدة بخو تسعة إلى واحد على تمويل البنية الأساسية الأجنبية بين عامي 2013 و2021 «679 مليار دولار مقارنة بـ 76 مليار دولار». من الدول الرائدة التي تلقت التمويل الصيني: روسيا 104 مليارات دولار، وماليزيا 36 مليار دولار، وباكستان 34 مليار، ونيجيريا 29 مليار، وأنغولا 29 مليار، واندونيسيا 28 مليار. لكن هناك مشكلة. تم **تقليص** الاستثمارات الصينية الخارجية في الطرق السريعة ومحطات الطاقة ومشاريع السكك الحديدية، وذلك بدءاً من عام 2018. بلغت **إجمالي**

تريده بلدان الجنوب العالمي. الأمر الآخر، وهو الذي أشار له عدد من الأمريكيين أنفسهم، أنه يروج لنظرة مضللة تبالغ في البراعة والقدرات الأمريكية في مجال «التصنيع الأخضر». تحدثت الآن بيتي في **فاينانشال تايمز**، أن الولايات المتحدة ليس لديها الإجماع والتماسك الداخلي الذي كان موجوداً أيام خطة مارشال. كما كتب **أدم تورن** بأن الكثير من التكنولوجيا التي يتبجح بها دعاة التصنيع الأمريكي «الأخضر» هي في الحقيقة هامشية بشكل عام بالنسبة للاحتياجات الفعلية للطاقة في أغلبية العالم، وأنها بكثير من الحالات مجرد خيال علمي، مثل النقاط الكربون وتخزينه.

يواجه التيار الأمريكي الذي يسعى لإدامة الهيمنة العالمية حالة إنكار لجوهر التحدي العالمي الحالي، ولا يملك وسائل حقيقية لمعالجته. لن تقبل بلدان الجنوب العالمي التي تسعى للتنمية بأن تبقى دولاً فقيرة تحصل على التمويل لشراء المنتجات التكنولوجية الأمريكية باهظة الثمن. في الوقت ذاته، لا تملك الولايات المتحدة القدرة على بناء قاعدة تحويلية منافسة للصين ما لم يكن لديها الطاقة والمنتجات «النظيفة» التي يمكن الاعتماد عليها، والتي عليها أن تستوردها من الصين دون رسوم جمركية، فهي **سياساتها** لدى الحزبين» تأخذ الولايات المتحدة إلى الخلف. من ناحية أخرى، وكما هو واضح في **المقال** الحديث الذي كتبه وزير الخارجية الأمريكي بلينكن بعنوان جذاب: «استراتيجية أمريكا للتجديد»، لم يعد هناك مجال للشك بأن الخطوات الأمريكية تجاه بلدان الجنوب العالمي هي مطالباتها بالاستمرار بالخنوع، بهدف أن تكون مكاناً لاستخراج القيمة وإثراء الولايات المتحدة ومن يحيط بها من البلدان الثرية، أي الحفاظ على «التبادل غير المتكافئ» بل وتعميقه. قال بلينكن: «في حين كان بعض الأصدقاء قلقين في البداية من أن الاستثمارات والحوافز المحلية لإدارة بايدين قد تهدد مصالحهم الاقتصادية، فقد رأوا بمرور الوقت كيف يمكن للتجديد الأمريكي أن يعود بالنفع عليهم. فقد عزز الطلب على سلعهم وخدماتهم وحفز استثماراتهم في الرقائق وتكنولوجيا الطاقة الجديدة وسلاسل التوريد الأكثر

يستقطب الكثير من الآراء حوله في الولايات المتحدة، فالكثير من النخب الأمريكية بانت على قناعة أنه، بالإضافة إلى محاولات التشويش على صعود الصين عبر تفجير المناطق المحيطة بها والقريبة منها بالمعنى الإرهابي والعسكري، عليهم أن يعيدوا دول إفريقيا وآسيا إلى حظيرة الولايات المتحدة عبر تخصيص تمويل أكبر يخدم في نهاية المطاف إدامة الهيمنة الأمريكية. يقوم مؤيدو هذا الحراك بالإشارة إلى أن خطط بايدين لدعم التجديد الصناعي في الولايات المتحدة قد نجحت في جذب الكثير من الاستثمارات والأعمال «من أوروبا بشكل رئيسي»، والتي بلغت **بحساباتهم** أكثر من 400 مليار دولار من الاستثمارات في «الطاقة النظيفة» توليداً وتخزيناً وتكنولوجياً.

التأخر الأمريكي ووهم العظمة

إذا أردنا أن نجمل ما تريده بلدان الجنوب العالمي من الممول ومورد التكنولوجيا من أجل تمكينها من تحقيق أهدافها للتنمية، والنحول في معادلة ربح-ربح مع أي جانب، يمكننا أن نحدد الأهداف العملية التالية: تكنولوجيا متطورة أساسية قادرة على دعم النمو المستقبلي، وشروط تمويل تسمح لهذه الدول بسداد الديون وهيكلتها بحيث تكون قادرة بشكل سيادي على إدارة شؤونها الاقتصادية والاجتماعية وعدم الوقوع ضحية لهذه الديون، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية السياسية بذرائع الحفاظ على قدرات سداد الديون.

لا يبدو أن الولايات المتحدة، بالاستناد إلى تاريخها الإمبريالي والمؤسسات التمويلية التي تتحكم بها، قادرة على تلبية اثنين من هذه الاحتياجات: شروط التمويل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. لكن حتى إذا ما ناقشنا موضوع التكنولوجيا المتطورة، يبدو أن الولايات المتحدة غير قادرة على اللحاق بالصين في هذا المجال.

إن مقترحات أمثال بريان ديزيز تعبر عن الانفصال الأمريكي عن الواقع، وعن استمرار العنجهية الأمريكية في ادعاء الصدارة رغم عدم وجود بنية مادية حقيقية تدعم ذلك. إن أمثال هذه المقترحات غير قادرة على تلبية ما

لن تقبل بلدان الجنوب العالمي الساعية لتنمية حقيقية أن تبقى رهينة للتكنولوجيا الأمريكية باهظة الثمن اقتصادياً وسياسياً

«المشهد الأخير»... بداية كل شيء



الحدث صورة جثمان لرجل بربته العسكرية بين الركام يعلوه الغبار وبقره سلاحه، غزت المنصات والشاشات، التقطها جنود الاحتلال دون أن يعرفوا حقيقة هويته، قبل أن يطلع علينا الناطق العسكري للاحتلال ويعلن الخبر استشهاد يحيى السنوار، مرفقاً بفيديو للحظات الشهيد الأخيرة؛ بقايا غرفة يجلس الشهيد في زاويتها على كرسي منخنا بجراحه، ملتماً بكوفيته لم يبد منها إلا عينيه المتفتتين يراقب بهما مسيرة العدو وهي تتجه نحوه، فاستجمع ما أوتي له من قوة وأمسك عصاً أمامه وحاول رميها نحوها ليسقطها.

سجن سجانه

ظلمات ثلاث «المخيم وعتمة السجن وغزة» شكّلت شخصية السنوار، فكان التعبير الأوضح عن صلابته المقاومة وثورته. قضى السنوار في سجون الاحتلال اثنين وعشرين عاماً، محكوماً بمدة تقدر بأربعة مؤبدات وخمسة وعشرين عاماً إضافياً، كان يظن عدوه بأسره وغيره من الفلسطينيين أنه يستطيع إذلالهم وقتل الأمل أو أي فكرة قابلة للحياة بأذهانهم، وأي إيمان بالنصر والتحرير والعودة، فالسجون «الإسرائيلية» صممت لتنتج روحاً من اليأس على مقاس جسد السجين، لضمان أن يبقى مستكيناً طيعاً تحت سلطة سجانه، لدفن روحه الأصلية واستبدال أخرى بها عدمية يائسة، هي أخطر مراحل الأسر.

لكنه كان يستعد لليوم الأول للحرية واستكمال مسيرة نضاله ضد العدو الصهيوني، إذ تعلم خلال تلك السنوات لغة عدوه وخاطبه بها، وأعد الأسرى وطور قدراتهم من خلال الدورات التدريبية الأمنية، وتفرغ لدراسة المجتمع «الإسرائيلي» وقادته ونفسيته، قرأ مذكرات قادة الاحتلال، وكتب روايته «الشوك والقرنفل» وكتيباً عرف فيه بأحد رفاقه الأسرى «أشرف البلعوجي» الذي نفذ عملية عسكرية، وهما إسهامان أدبيان في جهود توثيق السردية الفلسطينية، وترجم ثلاثة كتب، اثنتان لرئيسيين سابقين لجهاز الأمن الداخلي «الشاباك»، الكتاب الأول لـ«يعقوب بيري» وعنوانه «القادم لقتلك»، والكتاب الثاني لـ«كري غيلون» عنوانه «الشاباك بين الانقسامات»، ويتمحور حول الانقسام

في المجتمع الصهيوني، أما الكتاب الثالث فهو «الأحزاب الإسرائيلية 1992». كما ألف السنوار «كتاب المجد» الذي يرصد فيه عمل جهاز الشاباك مستعيناً بكتابي بيري وغيلون اللذين ترجمتهما، بالإضافة إلى التقارير التي أصدرتها الصحافة الصهيونية مما كان موجهاً للمجتمع الصهيوني نفسه، إذ كان السنوار يقرأ استراتيجيات قادة الشاباك حتى استطاع أن يعرف عدوه جيداً، وألف دراسة نقدية غير منشورة بعنوان «حماس التجربة والخطأ» تناول فيها تجربة حركة المقاومة الإسلامية في العمل الأمني والعسكري بالنقد والتحميص. تشير هذا المؤلفات والممارسات إلى أن السنوار كان يتمتع بحالة من الاستقرار النفسي العالي، رغم أنه كان محكوماً عليه بالمؤبدات، فاستطاع أن يحاصر سجانيه، ويسيطر على رؤيتهم له بقدرته ملفته، فعلاقته مع سدة السجون لم تتذبذب ولم تتغير، ولم يسمح للاحتكاك اليومي بهم أن يصبح نمطاً من أنماط التطبيع والمعاشية، فالعلاقة مع العدو لم تعد كونها فرصة للمعرفة وهندة للبحث ودراسة القوة والضعف.

الرسالة بعكس ما أراد العدو

الصورة تسربت في لحظة عدم وعي وغفلة من جنود العدو بعد اشتباك مع قوة كان أحد عناصرها عدو الكيان الأول، أما الفيديو -الذي نُشر أثناء كلمة الناطق العسكري- فالمراد منه أن يقولوا إنهم أسروا مسيرة الرجل الاستثنائي بصورة تعكس «الضعف البشري» في اللحظات الأخيرة، وأنهم بذلك «أغلقوا الحساب» و«انتهى الطوفان» بالقضاء

على مهندسه، إذ لم تتخيل آلة الإعلام الغربي يوماً -ومثلها إعلام العدو- وهم الذين حاولوا لعقود الاستئثار بتصوير صورتهم وفق تصورهم الهوليودي، أن يستشهد بطلنا أمام عدسة عدوه بهذه الأيقونية، التي فرضتها المعركة والميدان، أيقونية اختزلت وعبرت عن صورة القائد وهو يستشهد في سبيل قضيته مثل رفاقه وشعبه في ميدان واحد وعلى خط الجبهة الأول.

الصورة الأخيرة لم تكن سريالية -كما يحلو للبعض أن يصفها- كانت واقعية بهيئة أسطورة، وواضحة لا تشوبها أي شائبة، ولن تلوثها الخطابات ولا التصريحات ولا الروايات التي تحاول وصف الموقف بخلاف حقيقته، لأن المفارقة التي أذهلت الجميع أنها كانت بكاميرات عدوه تحديداً، لتفصح أي زيف قد يقولونه أو يخرجون به، خرجت في لحظة جهل من العدو عن وقع هذا المشهد على الإنسان العربي، فبعد خمسة وسبعين عاماً من الاحتلال والتكفير، ما زال هذا العدو غير مدرك لتركيبة شخصية الإنسان المقاوم، ففي اللحظة التي أراد بها كسر هذه الشخصية -بتشويه صورة القائد عبر نشر الإشاعات ضده لشهور، ثم تقديم صورة مشهد موته الأخير أو صورته شهيداً بين الركام- جاءت الرسالة بعكس ما أراد مرسلها، إذ تعززت الشخصية المراد كسرها وصارت عصية على المحو، وتأتي أن تكون منسية. ففي عصر الإلهاء المنظم والمكثف الذي تضح في سبيله ملايين الدولارات لحرف المشاهد العربي عن قضية فلسطين وقضايا الملحة على حد سواء، يأتي هذا المشهد ويكسر ألف صورة ومشهد، ويمحو ألف خطاب استسلام أو انهزام خط أو قد يخط في أذهان الملايين. إنه مشهد يحمل من الإباء والأنفة ما اختصر آلاف سير الأبطال والأساطير.

كانت الآلاف من قصص الأبطال تروى مشافهة في كتب التاريخ والسير، وتتصدى لها ألف رواية مضادة لنمو فكرة ألف جيش، قد

تنتبت يوماً في تربة ما صالحة. اليوم لا قصص تروى، فلقد كان المشهد أبلغ وأقوى من أن يحكى، كان مشهد بطل وقائد يمثل الآلاف بكاميرا العدو فقط. مشهد واحد، ليس بموت قائد بل بقيامة ما... استشهد وهو مشتبك بكامل عدته وعتاده العسكري، وليس بعملية استخباراتية كما كان يتمنى جيش العدو، نهاية لم يردّها الاحتلال لكن أرادها الشهيد وفي الخطوط الأمامية.

صورة vs صورة

لشهور كانت الأنباء عن الاشتباه بقتله أو هربه أو اختبائه في أحد الأنفاق متخذاً من الرهائن دروعاً بشرية، مسيطراً ويتصنر صفحات أخبار العدو، لكن لم يخيل لأحد قط أن يكون على رأس المجموعات ينفذ العمليات بشجاعة وبسالته...

«هذا المقطع ليس هو نفسه ما يراه مقاتلو حماس وحزب الله، هم يرون رجلاً عزيزاً يقاتل حتى آخر قطرة دم، تحول السنوار إلى أسطورة، شخصية أكبر بكثير من عمر صاحبها، لن يمكنا إزالته من أذهان الأجيال القادمة، يجب أن نعترف: نحن حقاً نجد صعوبة في فهم حماس». هذا ما علق به الكاتب في قناة كان العبرية «اليوزور ليفي».

في الزمن الذي تهافت فيه المطبوعون للتهدان مع العدو وإنهاء القضية، أغرقهم السنوار بطوفانه، فكانت صورته الأخيرة بياناً ناطقاً، وخبرت جراحه أنه كان مقبلاً غير مدير، يقاتل حتى الرمي الأخير، في مقابل صورة القائد التي أرادها الغرب لشعوب المنطقة، ذاك القابع في قصره الفاره ويفصله عن شعبه آلاف الحراس، وتكسو خطاباته العبارات المنمقة الجوفاء البعيدة عن الأهم آلاف الأميال من الجوع والحسرة والانكسار. هذا التباين أعاد إلى الأذهان فكرة أن الأساطير لم تمت وأنها يمكن أن تعيش بيننا، فالموت ليس النهاية، ف«غداً سوف يولد من يلبس الدرع كاملة، يوقد النار شاملة، يطلب النار، يستولد الحق من أضلع المستحيل».

«MBC» تصف المقاوم بالإرهابي

حين يتم وصف المقاومين بصفات عدوهم؟ هل يمكن وصف المقاوم بالإرهابي؟



هذا ما فعلته قناة MBC في تقريرها المشين الذي يصف قادة من المقاومة العراقية واللبنانية والفلسطينية بـ«الإرهابيين» حيث اقتحم عراقيون مكاتب قناة «إم بي سي» وأتلفوا مكاتبها، حيث اقتحم بين 400 و500 متظاهر عراقي بعيد منتصف ليل الجمعة السبت «19-10-2024» مكاتب قناة «إم بي سي» السعودية في بغداد وقاموا «بتحطيم الأدوات الحاسوبية وحرق قسم من المبنى»، حسبما قال مسؤول في وزارة الداخلية العراقية.

ويأتي ذلك بعيد تداول مستخدمين لشبكات التواصل الاجتماعي في العراق بينها تلغرام واتساب، مقتطفات من التقرير الذي بثه برنامج MBC في أسبوع ظهر الجمعة بعنوان «الفية الخلاص من الإرهابيين». وذكر التقرير قادة من محور المقاومة، بينهم رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، يحيى السنوار، الذي استشهد هذا الأسبوع في قطاع غزة حيث وصفه تقرير إم بي سي بأنه

«وجه جديد للإرهاب وآخر من تخلص العالم منه» وفقاً لما جاء في تقرير MBC وسلفه إسماعيل هنية الذي استشهد في عملية اغتيال في طهران على يد الاحتلال الصهيوني نهاية تموز، وفق التقرير. وورد أيضاً ذكر قائد فيلق القدس قاسم سليمانى ونائب رئيس الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس اللذين استشهدا في ضربة أمريكية في العاصمة

العراقية في كانون الثاني 2020، بالإضافة إلى الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله الذي اغتيل في غارة على الضاحية الجنوبية لبيروت في 27 أيلول. إن الإعلام بوصفه سلطة ليس بعيداً عن سلطة المحاسبة الشعبية التي أخذت شكلها من خلال الاحتجاج الشعبي الذي تلا الغضب الشعبي الناجم عن التقرير الاستفزازي في هذا الظرف حيث نشهد تصاعد روح التضامن العالية مع المقاومة. تستفيد الصهيونية العالمية اليوم من أذرعها الإعلامية ونفوذها الإعلامي على المحطات

كانوا وكنا



يوم «مات الولد» كان في الثلاثين من أيلول في العام 2000. كان استشهاد الطفل الفلسطيني محمد الدرة تحت ذراع والده، نتيجة الاستهداف الصهيوني حيث وثقت الكاميرات استشهاده برصاص قناص إسرائيلي في اليوم الثالث للانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتحول إلى أيقونة، حيث وخلال توثيق عدسات الكاميرات لمحاصرة جمال الدرة ونجله محمد صرخ الأب قائلاً: مات الولد.



افتتاح مركز «بريكس» الثقافي الإعلامي

افتتح في مكتبة الأدب الأجنبي بموسكو مركز «بريكس» للإعلام والثقافة، الثلاثاء 15 أكتوبر. ووجهت وزيرة الثقافة الروسية أولغا ليوبيموفا برقية تهنئة جاء فيها: «إن المركز الجديد الذي تم إنشاؤه في مكتبة الأدب الأجنبي من شأنه أن يصبح منصة عالمية متعددة المهام تسعى إلى توسيع المعرفة حول تاريخ وثقافة شعوب دول «بريكس»، وأن أنشطة المركز الإعلامي الثقافي ستسهم في تعزيز العلاقات الثقافية بين البلدان وتطوير التعاون الدولي في المجالات الإنسانية». وقال مدير مكتبة الأدب الأجنبي بأفل كوزمين: «إن العديد من الفعاليات والمؤتمرات والندوات والمحاضرات والطاولات المستديرة ستعقد هنا بشكل مستمر لإيجاد نقاط مشتركة من شأنها توحيد تقاليد وثقافة بلداننا». وأشارت المتحدث الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا في حفل الافتتاح إلى أنه من المهم للدول الأعضاء في «بريكس» أن تفهم كيفية الاستخدام الأكثر فعالية للفرص الإعلامية المتنامية في العالم المعاصر. وأضافت قائلة: «إن أحد أهم مجالات عمل المركز الإعلامي هو نقل وتعميم النكهة الوطنية لدول البريكس».

أخبار ثقافية



«إسرائيل» عدو الحضارة

أقدمت مجموعة «عاملون وعلامات في الثقافة والفن» على رفع بيان إلكتروني إلى اليونيسكو وقادة العالم والمجتمع الدولي يدعو إلى «وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في كل من غزة ولبنان»، و«محاسبة إسرائيل على جرائم الحرب التي ارتكبتها في غزة ولبنان» و«حماية المعالم الثقافية والمدن التاريخية في لبنان، بما في ذلك مدينة بعلبك الأثرية ومدينة صور الفينيقية ومواقع صيدا التاريخية والتراث الثقافي الحيوي في بيروت وطرابلس...». بعد استهداف غارة صهيونية نقطة على مقربة من قلعة بعلبك الأثرية في شرقي لبنان، إلى جانب استهداف العدو منازل تراثية عدة من بينها منزل في مدينة النبطية يبلغ عمره مئات السنين. وأكد البيان أن استهداف هذه المواقع والمدنيين يعد جريمة حرب كبرى وأن هذه المواقع «معرضة للخطر من العدوان الإسرائيلي المستمر، وهي مدن متوارثة ومحفوظة منذ آلاف السنين»، والاستهداف الممنهج والمتعمد لها «يهدف إلى محو تاريخ شعب بأكمله وهويته». ودعا إلى «تقديم المساعدات الفورية من أجل إعادة إعمار المراكز المتضررة ومواقع التراث الثقافي».

الحرب المفتوحة وإحداثيات العالم الجديد: استحقاق جدلية المعرفة-الممارسة



في مواد سابقة أشرنا إلى تشكل مزاج عام يتجاوز فضاء النقاش السياسي التخصصي ليصل المجتمع ككل، حول سؤال «متى تنتهي الحرب؟»، ومعه نضجت بعض المقولات في محاولة الإجابة وتحديداً في كونها «حرباً طويلة أو مفتوحة». ولكن سؤال محاولة المعرفة يستدعي الطرف الآخر أي سؤال الممارسة. على هذا المحور ينضج جوهر المرحلة التاريخية الراهنة ككل. هنا بعض التوسع في ذلك.

■ د. محمد المعوش

جدلية الفلسفي-السياسي

في مواد سابقة قلنا إنه من خصائص المرحلة الراهنة اتّضح الجوهر الفلسفي للعين العادية، ليس فقط لنظام الاغتراب الرأسمالي بل للنظام الطبقي عبر التاريخ. وذلك لكون هذه المرحلة تعبر عن اشتداد لتناقضات نظام الانقسام الطبقي في نسخته الرأسمالية إلى مرحلة لا يملك فيها هوامش المناورة التاريخية التي تم استنفادها مع المناورة الأخيرة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إن هذا النظام لم يعد يملك هوامش مناورة كذلك لإرساء نموذج الهيمنة الهجينة، حيث تم إشراك الجماهير في ممارسة الهيمنة على نفسها من خلال نمط الحياة الفردي الاستهلاكي الذي كان تمييزاً للاغتراب في شكله الروحي-النفسي بعد أن كان الاغتراب يأخذ في الغالب طابع القمع الجسدي المباشر. هذا الاتّضح للجوهر الفلسفي جاء نتيجة للتراكم الكبير جداً للتجربة العملية، ولوصول كل التناقضات إلى حدودها التاريخية، مما جعلها تدميرية لموضوع التناقض التاريخي للمجتمع الطبقي ككل. وهنا نقصد علاقة فرد-مجتمع، وعقل/ذات-موضوع، وذلك على وقع تعطل صورة العالم التي جرى إرساؤها في ظل الليبرالية ونمط الحياة المرتبط بها، وضماناً أدوار الأفراد وعلاقتهم بأنفسهم وبالعالم، وحكماً ممارستهم «السياسية في جوهرها»، مع غياب أي صورة للعالم «ونظامه السياسي ونمط حياته» في جعبة القوى التي تحاول الحفاظ على هيمنتها بديلة عن تلك التي تعطلت.

يعود ذلك إلى أنه جرى استنفاد المذاهب المثالية العقلانية المحتملة «التي تحافظ على علاقة بين الفرد-المجتمع، بين الذات-الموضوع» من الترسنة الفلسفية المثالية، التي صاغها عقل القوى المحافظة في تاريخ المجتمع الطبقي. هذا جعل من المذهب المثالي المتطرف الذي كان يطل برأسه في مراحل الأزمنة الفلسفية-الاجتماعية الشديدة هو التصور الوحيد الممكن عن عالم لا يحافظ فيه المجتمع فحسب على انقسامه بين فرد-مجتمع، وعقل/ذات-موضوع، بل ولا يعمل في الوقت ذاته على التوليف الجدلي بين قطبي التناقض، وإنما يدمر علاقة التناقض من خلال تدمير طرفيها، أي الفرد والمجتمع، ونقصد هنا القضاء على الفرد الاجتماعي واجتماعه مع الآخرين، وما يتبقى هو صيغة «ما بعد المجتمع» نحو حالة من البربرية الحيوانية، فلا مجتمع «من اجتماع»، ولا إنسان «ككائن اجتماعي». هذا هو برنامج العمل السياسي للقوى التي تحاول الحفاظ على هيمنتها. إن جدلية الفلسفة والسياسة اليوم تعمل بشكل وثيق على مستوى الخطاب الصريح وليس في كونها يتخادمان ضمناً فقط.

جدلية المعرفة-الممارسة

إن التصورات الفلسفية عن العالم، كما هو معلوم، يجري فيها تعريف علاقة فرد-مجتمع، عقل/ذات-موضوع، وعي-ممارسة. وطوال تاريخ المجتمع المنقسم طبقياً هيمنت النظرة المثالية لهذه العلاقة في عجز المذاهب المثالية عن توليف طرفي العلاقة، وغالباً ما تم وضع الطرفين في تناقض. وهذا الفصل الوجودي تطلب سؤالاً معرفياً عن مدى إمكانية المعرفة والقبض على الحقيقة، وطبعاً كانت الإجابة المثالية، وفي شكلها المتطرف هي إما عدم إمكانية معرفة الحقيقة، أو عدم وجودها أصلاً. ولكن مع التطور الأنضج للمذهب المادي، جرى حل هذا السؤال من خلال الممارسة. فالممارسة هي مدخل المعرفة. وهذه الإجابة الفلسفية المادية التاريخية نضجت مع تطور الممارسة السياسية الثورية النقيضة للقوى المهيمنة، من موقع تجاوز المجتمع الطبقي مع ظهور الطبقة العاملة على مسرح التاريخ، التي كان جدول أعمالها تتجاوز الانقسام/تناقض: فرد-مجتمع، وعقل/ذات-موضوع. وهذا المسار تطور إلى مستواه الأقصى مع الموجة الثورية في بداية القرن العشرين، ونضج مع نتائج الحرب العالمية الثانية. والممارسة المقصودة هي الفعلية في القبض على الموضوع لغاية تغييره وفقاً لضرورات التطور الداخلية لهذا الموضوع، والتي هي هنا المجتمع المنقسم طبقياً في نسخته الرأسمالية. ومن هنا جاء جدول أعمال القوى المهيمنة لما بعد الحرب العالمية في صيغته الذاتية الفردانية مستهدفاً تعطيل مسار التوليف ذاك بين الفرد-المجتمع، وبالتالي تطلب تعطيل علاقة ممارسة-معرفة. وكما هو معلوم جرى ضرب الممارسة السياسية التي هي أكثر الأشكال تطوراً وشمولية من الممارسة الاجتماعية، وجرى إغلاق عالم الفرد على نفسه، وقطعه عن المجتمع في «ممارسة» سلبية استهلاكية. وقد طال ضرب الممارسة الفاعلة كل أشكالها ولم ينحصر في السياسة، بل طال كل أشكال

«التدخل» الفردي «الجماعي في جوهره» الإبداعي في عمليات الواقع، فصارت تلك العمليات مغتربة عن الأفراد وكأنها تحصل في انفصال تام عن الإنسان، فنرى مثلاً مقولة «أليات السوق التي تسير بشكل تلقائي». وتم بالتالي القضاء على الإنسان السياسي الذي بدأ في التشكل في المرحل الثورية الماضية، وكان نتيجة لذلك ضرب قدرته على المعرفة. والمعرفة لا تنحصر بالحاضر، بل هي قبض على ضرورات التطور الداخلية وإمكاناته الكامنة، أي قدرة معرفة المستقبل. ومعلوم منذ فترة في فضاء النقاش المعرفي عالمياً كيف بدأت تتضح مقولات «أزمة صورة المستقبل» و«أزمة الإبداع» و«أزمة العقلانية»، و«أزمة اليقين»، وغيرها.

المشروع النقيض والحرب المفتوحة

ليست الحرب المفتوحة الحالية إلا دليلاً على وصول تناقضات المجتمع الرأسمالي، ومعه المجتمع الطبقي، إلى حدودها التاريخية، ودخول المجتمع في حالة من الثبات النسبي الطويل، حيث الحرب فيه حالة أصلية دائمة لا عابرة كما في السابق. وهذه الحرب ليست إلا تعبيراً عن أزمة النظام ككل، ومعه غياب التصور البديل عن العالم القادر على أن يحل تناقضات التصور الراهن المأزوم الذي هو جوهر الحرب الراهنة، من خلال توليف طرفي التناقض فرد-مجتمع، وعقل/ذات-موضوع. فهذا الانقسام هو القاعدة المؤسسة لنمط الإنتاج الحالي. وعليه فإن الظواهر التي نراها اليوم من نوع صدمة العقل العام واللايقين بسبب انفتاح التاريخ على أزمة مدمرة، هي تعبير مؤلم عن انهيار التصور عن العالم، ولكنها أيضاً استدعاء للنقيض مع كل عدته التي أشرنا إليها. فالمطلوب اليوم هو استكمال مشروع التوليف الذي بدأ بشكل كبير في بداية القرن الماضي مع الموجة الثورية، فما كل جدول الأعمال التدميري البربري الهجين إلا تعطيل لمفاعيل تلك الموجة.

وهذا الاستدعاء يعني فيما يعنيه استكمال بناء الإنسان السياسي من خلال الإشراك لأوسع القوى في الممارسة السياسية، ليس فقط من أجل تمكينها من المعرفة، وبالتالي الإجابة عن الأسئلة المرعبة، بل أيضاً من أجل الحفاظ على الفرد والمجتمع في أن، من خلال توليفهما. لا تملك أي قوة في العالم إمكانية القفز فوق هذه الضرورة مهما تمكنت من المناورة في بعض الهوامش التاريخية لمجتمع «الإنتاج البضاعي».

وكما قلنا سابقاً فإن الطرف الأكثر تعفنًا من التاريخ هو الذي يقود عملية التطور والسير، ومن هنا فإن الأسئلة التي تنضج في منطقتنا -والتي تعبر بشكل واضح عن قضايا تعطل العالم في صورته السابقة ودخوله في حالة من الحرب المفتوحة «أفضل من تعبير «الحرب الطويلة»- هذه الأسئلة هي التي ستقود عملية نضوج نموذج العالم الجديد لما بعد الانقسام العميق، مع انتهاء مفاعل الدولة البرجوازية «والسياسة كعملية مغتربة عن الفرد» على مختلف أشكالها في المركز كما في الأطراف. ليس واضحاً كيف ستتطور المبادرة التاريخية من أجل تعظيم الممارسة السياسية للشعوب «ومسؤوليتها بالضرورة» كمدخل أساس لوقف الحرب الهجينة من خلال تجاوز الانقسام الجوهري فرد-مجتمع، ولكن الأكيد أنها يجب أن تتعاطم كأحد إحداثيات العالم الجديد الذي يحاول أن يولد، ودونه سيحصل تدمير لموضوع التناقض، أي المجتمع والإنسان الاجتماعي، كتدمير حضاري ليست منطقتنا إلا إحدى مقدماته التي ترسم بالدم والدموع، ولكنها تقايل، ومعها تباشير العالم الجديد الذي سيطرّح على نفسه سؤال تطويره لأدواته وبرنامج أعماله سريعاً. أليس الحل السوري المطروح مثلاً هو تعبير عن كل ما سبق، والقاتل بأن على السوريين أن يقبضوا على مصيرهم بأنفسهم؟! إنه كذلك بلا شك.

يحاول العالم الجديد ان يولد وليست منطقتنا إلا إحدى مقدماته التي ترسم بالدم والدموع ولكنها تقايل